E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/34/Rev.1
E/ICEF/1999/7/Rev.1
3 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

# تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية والدورة السنوية لعام ١٩٩٩

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| **الباب الأول** | | |
| **الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩** | | |
| أولا - تنظيم الدورة | ١ -٧ | ٦ |
| ألف - انتخاب أعضاء المكتب لعام ١٩٩٩ | ١ | ٦ |
| باء - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجان المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ٢ | ٦ |
| جيم - بيانان استهلاليان من الرئيس والمديرة التنفيذية | ٣ -٤ | ٦ |
| دال - إقرار جدول الأعمال | ٥ -٧ | ٧ |
| ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي | ٨ -١١٠ | ٩ |
| ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول: التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) | ٨ -١٥ | ٩ |
| باء - استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد | ١٦ -٢٣ | ١١ |
| جيم - خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة للعام ١٩٩٩ | ٢٤ -٢٧ | ١٣ |
| دال - المذكرات القطرية | ٢٨ -٥٨ | ١٤ |
| هاء - موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية | ٥٩ -٩٢ | ٢٣ |




201299 161299 99-33768

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| واو - التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ | ٩٣ -٩٥ | ٣١ |
| زاي - المسائل المالية | ٩٦ -١٠٦ | ٣٢ |
| حاء - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ المقدمة من اليونيسيف | ١٠٧ | ٣٥ |
| طاء - مسائل أخرى | ١٠٨ | ٣٥ |
| ياء - ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية والرئيس | ١٠٩-١١٠ | ٣٥ |
| ثالثا - الاجتماع المشترك بين المجلس التنفيذي لليونيسيف والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان | ١١١-١٥٣ | ٣٦ |
| ألف - المجالات الرئيسية موضع الإجراءات المتضافرة في عام ١٩٩٩ | ١١١-١٤٨ | ٣٦ |
| باء - تنسيق الميزانيات | ١٤٩-١٥٣ | ٤٧ |
| **الباب الثاني** | | |
| **الدورة السنوية لعام ١٩٩٩** | | |
| أولا - تنظيم الدورة | ١٥٤-١٦٢ | ٤٩ |
| ألف - افتتاح الدورة | ١٥٤-١٥٩ | ٤٩ |
| باء - إقرار جدول الأعمال | ١٦٠-١٦٢ | ٥٠ |
| ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي | ١٦٣-٣٣١ | ٥١ |
| ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني) | ١٦٣-١٨٦ | ٥١ |
| باء - تمكين اليونيسيف من الوفاء باحتياجات المرأة والطفل في القرن الحادي والعشرين | ١٨٧-٢٥٩ | ٥٦ |
| جيم - كفالة حقوق الطفل في أفريقيا | ٢٦٠-٢٧٢ | ٧٧ |
| دال - التقدم المحرز والتحديات القائمة واستراتيجيات المستقبل في مجال التعليم الأساسي | ٢٧٣-٢٨٤ | ٧٤ |

## المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| هاء - تقرير مرحلي عن استراتيجية اليونيسيف واستثماراتها في تكنولوجيا المعلومات | ٢٨٥-٢٩٣ | ٧٧ |
| واو - تقرير مرحلي عن دمج قضايا نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية | ٢٩٤-٣٠٥ | ٧٩ |
| زاي - تقرير شفوي عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف | ٣٠٦-٣١٥ | ٨٢ |
| حاء - تقريران عن الزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما أعضاء المجلس التنفيذي | ٣١٦-٣٢٤ | ٨٥ |
| طاء - بيان رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف | ٣٢٥ | ٨٦ |
| ياء - مسائل أخرى | ٣٢٦-٣٢٨ | ٨٧ |
| كاف - اختتام الدورة | ٣٢٩-٣٣١ | ٨٧ |
| **الباب الثالث** | | |
| **الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩** | | |
| أولا - تنظيم الدورة | ٣٣٢-٣٤١ | ٩٠ |
| ألف - افتتاح الدورة | ٣٣٢-٣٣٨ | ٩٠ |
| باء - إقرار جدول الأعمال | ٣٣٩-٣٤١ | ٩١ |
| ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي | ٣٤٢-٥١١ | ٩٣ |
| ألف - تقرير شفوي عن مقررات اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي | ٣٤٢-٣٥٠ | ٩٣ |
| باء - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ | ٣٥١-٣٥٧ | ٩٥ |
| جيم - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ | ٣٥٨-٣٧٢ | ٩٦ |
| دال - النظام المالي والقواعد المالية المنقحة لليونيسيف | ٣٧٣-٣٧٩ | ١٠٠ |
| هاء - تقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية | ٣٨٠-٣٨٦ | ١٠٢ |
| واو - تقرير شفوي عن إطار التمويل المتعدد السنوات | ٣٨٧-٣٩٤ | ١٠٤ |

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| زاي - دعم اليونيسيف للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١ | ٣٩٥-٤٠٤ | ١٠٥ |
| حاء - مقترحات للتعاون بين برامج اليونيسيف | ٤٠٥-٤٦٣ | ١٠٧ |
| طاء - تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات | ٤٦٤-٤٦٩ | ١٢٠ |
| ياء - تقرير عن الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف والمعنية بالتعليم | ٤٧٠-٤٧٣ | ١٢١ |
| كاف - المسائل المالية | ٤٧٤-٤٨٠ | ١٢٢ |
| لام - المركز الدولي لنماء الطفل | ٤٨١-٤٩٢ | ١٢٤ |
| ميم - برنامج عمل عام ٢٠٠٠ | ٤٩٣-٤٩٦ | ١٢٦ |
| نون - مسائل أخرى | ٤٩٧-٥٠٧ | ١٢٧ |
| سين - اختتام الدورة | ٥٠٨-٥١١ | ١٢٩ |
| المرفق: المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٩ | | ١٣١ |

# الباب الأول

## الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩

المعقودة بمقر الأمم المتحدة من ١٩ إلى ٢٢ وفي
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## أولا - تنظيم الدورة

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب لعام ١٩٩٩

١ - انتخب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩ على النحو التالي:

الرئيس: سعادة البروفسور ابراهيم أ. غمباري (نيجيريا)

نواب الرئيس: سعادة السيدة أكمارال خ. أريستانبيكوفا (كازاخستان)
السيد فكرت محمد علي باشاييف (أذربيجان)
سعادة الدكتور جون وليم آشي (أنتيغوا وبربودا)
السيد كارل كريستيان هاسيلبالش (الدانمرك)

### باء - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجان المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠

٢ - أشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي سينتخب خمسة ممثلين لليونيسيف لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخمسة ممثلين لدى اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف. وسيُنتخب الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويمثلون المجموعات الإقليمية الخمس. وانتخب أيضا خمسة أعضاء مناوبين من نفس بلدان الممثلين. وينبغي للأعضاء ومناوبيهم أن يكونوا أشخاصا ذوي أقدمية ولهم خبرة فنية ومكتسبة في مجلس اليونيسيف وأن يكونوا قادرين على تزويد المنظمات المعنية بالإرشاد التقني والمشورة في مجال السياسة العامة. وسوف يكون رئيس المجلس التنفيذي بحكم منصبه عضوا في اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف (انظر المرفق، المقرر ١/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

### جيم - بيانان استهلاليان من الرئيس والمديرة التنفيذية

٣ - شكر الرئيس أعضاء المجلس المنتهية مدتهم على تعاونهم خلال السنة الماضية. وقال إنه في سياق عمله مع اليونيسيف خلال عام ١٩٩٨، أصبح يكن احتراما كبيرا للمنظمة وللمديرة التنفيذية ولاحظ أن اليونيسيف من أكثر المنظمات التزاما وفعالية في منظومة الأمم المتحدة. وفي معرض التعليق على قدرة المجلس على اتخاذ قرارات بتوافق الآراء، ذكر الوفود بأهمية الحفاظ على روح التعاون تلك.

٤ - وفي معرض الترحيب بالوفود المشاركة في الدورة العادية الأولى المنعقدة في السنة الأخيرة من القرن العشرين، أعربت المديرة التنفيذية أيضا عن تقديرها العميق للرئيس المنتهية مدته، وهنأت خلفه على انتخابه. وتحدثت عن أهمية هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ اليونيسيف. وأشارت إلى أن هذه السنة توافق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل؛ وإلى أنها سنة سيحاول العالم خلالها تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ بالنسبة لبقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته؛ هذا إلى أنها ستشهد الإسراع بعملية التخطيط من أجل تنشيط الحركة العالمية لحقوق الطفل بالاقتران مع الدورة الاستثنائية، التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وتناولت مسألة حالات الطوارئ الإنسانية، وما تطرحه من تحديات. وأكدت أنه بالرغم من الضغوط الهائلة التي يفرضها على المنظمة التكاثر السريع لعمليات الطوارئ الإنسانية، فإن اليونيسيف ستواصل بذل الجهود للنضال على جميع الجبهات الأخرى من أجل الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان، والمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لهم لتحقيق كامل إمكانياتهم. ( انظر E/ICEF/1999/CRP.2، للاطلاع على النص الكامل لبيانها).

## دال - إقرار جدول الأعمال

٥ - أقر جدول أعمال الدورة الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/2. وقد يتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة

(أ) انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩

(ب) انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولدى اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف

(ج) بيان من رئيس المجلس التنفيذي وبيان المديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٤: استراتيجية تعبئة الموارد لليونيسيف

البند ٥: خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩

البند ٦: المذكرات القطرية

البند ٧: موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

البند ٨: التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

البند ٩: المسائل المالية:*

(أ) التقرير المالي لليونيسيف والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

البند ١٠: جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٩

البند ١١: مسائل أخرى

البند ١٢: ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية والرئيس

البند ١٣: الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

---

* مرجأة من الدورة العادية الثانية للمجلس المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٦ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٧٨ وفدا من الوفود المشاركة بصفة مراقب قدمت وثائق التفويض للدورة. وإضافة إلى ذلك قدمت وثائق التفويض ٣ منظمات حكومية دولية و ١٧ منظمة غير حكومية.

٧ - وقالت مندوبة إنه توجد بنود هامة كثيرة في جدول أعمال الدورة، ولا سيما استراتيجية تعبئة الموارد، وإنه ليس في إمكان المجلس التنفيذي أن ينقل مسؤولية تعبئة الموارد لليونيسيف من الحكومات إلى القطاع الخاص؛ وحثت جميع الأعضاء على دعم إيجاد تدابير مبتكرة لتدبير الأموال. وأضافت أنه نظرا لأهمية هذه المسألة وغيرها من المسائل، ينبغي للوفود أن تضطلع بأعمالها خلال هذه الدورة بأسلوب يتسم بالشفافية والكفاءة والنضج.

## ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

### ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول: التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

٨ - قدم التقرير (E/ICEF/1999/4 (Part I)) كل من المديرة التنفيذية ومدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية. وأبرزت المديرة التنفيذية التقدم الجيد المحرز خلال السنة الماضية فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، بينما أشارت إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود. وقد أحرز تقدم في مجالات أماكن العمل والخدمات المشتركة، وفي المواءمة، وانتقاء المنسقين المقيمين. أما المدير فقد ذكر أنه استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، ستعد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قائمة موجزة وموحدة للمجلس تتضمن المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية، ولا سيما فيما يتعلق باستعراض السياسة العامة كل ثلاث سنوات. واتخذ التقرير الحالي شكلا يماثل شكل التقارير التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي بهدف تيسير إجراء مقارنات فيما بين الوكالات.

٩ - وعبر عدد من الوفود عن تقديرهم لشمولية التقرير ولاستكمالاته الشفوية، مع الإشارة إلى التحسينات التي أدخلت في غضون السنوات الماضية فيما يتعلق بالتحليل والتركيز. ومع ذلك، فمن الضروري القيام بمزيد من العمل في هذا الاتجاه، بما في ذلك التحليل المستوفي للدروس المستفادة، والتركيز الانتقائي على المسائل الأساسية، وإعداد تقارير موجهة نحو المشاكل. ورأى وفدان ضرورة الربط بصورة أوثق بين هذا التقرير والخطة المتوسطة الأجل.

١٠ - وشدد بعض المتكلمين على أن زيادة كفاءة العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتحسين تماسكها وتقوية الآثار المترتبة عليها هي أهم عناصر إصلاح الأمم المتحدة. وذكرت الأمانة، لدى تناولها الشاغل المتعلق بالتكاليف المترتبة على تنفيذ تدابير الإصلاح، بأن تكاليف المقر قد انخفضت ولا يتوقع أن تزيد.

١١ - وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تضمنت الشواغل الرئيسية التي عبرت عنها الوفود الإبقاء على الملكية والمشاركة الحكوميتين؛ وضرورة توفر التوجيه القطري؛ وضرورة مراعاة النطاق؛ وإتاحة مشاركة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز كلها؛ وتنقيح بعض آليات التخطيط الحالية؛ والمنافع القابلة للتحديد الكمي؛ والتكاليف الجارية المحتملة من حيث الأموال ووقت الموظفين. وعبر وفد عن أمله في أن يشهد إدراج بلد من بلدان جزر من المحيط الهادئ بين البلدان الرائدة في الفترة المقبلة من عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدت بعض الوفود من جديد أهمية ضمان إدماج المرأة بالكامل في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أبلغت الأمانة المجلس عن الأنشطة التعاونية الجارية في مجال تعليم البنات.

١٢ - وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة تجنب تعريض البرامج للمخاطر وذلك بزيادة الترابط بين وكالات الأمم المتحدة، والمحافظة على دور اليونيسيف في برامج القروض الصغيرة المخصصة للدعم الاجتماعي.

١٣ - وأشارت الأمانة إلى التعليقات المتصلة بتحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ وأبلغت المجلس بأن الأمانة ستقدم، أثناء انعقاد الدورة السنوية للمجلس في شهر حزيران/يونيه، عددا من التقارير التي تتناول الأهداف بالتحديد. وإضافة إلى ذلك سيبحث الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية الإنجازات بالقياس إلى الخطة المتوسطة الأجل.

١٤ - وفيما يتعلق بعدد دور الأمم المتحدة، قالت الأمانة إن هناك ما مجموعه ٣٠ دارا خصصها الأمين العام لهذا الغرض.

١٥ - وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تطرق عدد من المتكلمين إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به اليونيسيف في مجالي القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي. (انظر: المرفق، المقرر ٦/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## باء - استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد

١٦ - قدم كل من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية التقرير المعد عن "استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد" (E/ICEF/1999/5). وأكد المدير التنفيذي الأساس المنطقي والمبادئ الأساسية للاستراتيجية؛ كما أكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لزيادة فعالية استخدام الأموال، بما في ذلك تحسين إدارة المساهمات؛ والترابط بين استراتيجية تعبئة الموارد، والخطة المتوسطة الأجل، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي إلى المجلس. وأكدت المديرة التنفيذية، في تفسيرها للعلاقة التي تربط بين هذه الوثائق الأساسية، على أهمية التمييز بين الهدف التمويلي للخطة المتوسطة الأجل، والمراد منه أن يمثل تحديا ماليا، والخطة المالية الأكثر تحفظا، والتي تستند إلى تحليل دقيق للإيرادات المسقطة وتستخدم في تحديد مخصصات البرامج القطرية وميزانية الدعم. وفيما بعد، أسهب نائب المديرة التنفيذية بصورة أكبر في تناول أوجه التمييز والصلات بين الهدف التمويلي للخطة المتوسطة الأجل، والخطة المالية، والتخطيط المالي وإعداد الميزانية، والإبلاغ عن النتائج والمحصلات، من خلال عرض قائم على تبيان نقاط القوة.

١٧ - وعلقت كل الوفود التي تناولت هذا البند من جدول الأعمال تقريبا تعليقا ايجابيا على جودة الوثيقة التي حاولت بوضوح تناول الشواغل والاقتراحات والتعليقات المقدمة من أعضاء المجلس والمراقبين أثناء مختلف المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في غضون العام المنصرم. وأكدت عدة وفود من جديد على دعمها للمبادئ الأساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد المقترحة، وبخاصة على الحاجة إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد الأساسية؛ وأهمية تقاسم الأعباء بين الجهات المانحة، مع التسليم بالطبيعة الطوعية للمساهمات الحكومية، والطابع الحكومي الدولي لكل من اليونيسيف ومجلسه. وحذر وفد من أن تقوض الدعوة إلى زيادة تقاسم الأعباء الطبيعة الطوعية للمساهمات. ونبهت بعض الوفود أيضا، في معرض مداخلاتها، إلى أن الأمانة قد تحتاج إلى النظر في الآثار المترتبة على الزيادة المستمرة في نسبة التمويل من القطاع الخاص، ولا سيما من حيث أثرها على الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة.

١٨ - وبينما اعتبر عدد من الوفود أن الهدف التمويلي القائم على معدل نمو سنوي للدخل بنسبة ٧ في المائة يشكل هدفا مفرط الطموح، أعربت وفود أخرى عن تأييدها لهذا الهدف، مشيرة إلى أهمية الإبلاغ عن النتائج والحاجة إلى تحسين إعداد الميزانية والتقارير استنادا إلى النتائج. وأشار وفد إلى أن وجود نظام لتسجيل التقدم المحرز وتتبعه (أي أطر تسجيل) يمكن أن يساعد على تحسين إعداد التقارير بالاستناد إلى النتائج. واقترح وفد آخر أن يعاد تصميم شكل التقرير السنوي للمدير التنفيذي تيسيرا لهذا الغرض. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/٧، للاطلاع على نص مقرر يتعلق بالجزء الثاني من التقرير السنوي للمدير التنفيذي اعتمده المجلس التنفيذي في إطار هذا البند من جدول الأعمال). وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للأمانة لمحاولتها توضيح وتحديد الرابطة بين الخطة المتوسطة الأجل، وإعداد الميزانية، وإعداد التقارير بالاستناد إلى النتائج. وأشار عدد من الوفود إلى المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع

في المجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشجعوا على تبادل المعلومات بشأن الموضوع فيما بين الوكالات.

١٩ - وعبرت عدة وفود عن تأييدها للتوصية الداعية إلى أن تعلن الحكومات تبرعاتها في بداية السنة وأن تعلن، قدر الإمكان مبلغ تبرع إرشادي بالنسبة إلى السنوات المقبلة. وأشار وفدان إلى عدم تمكن حكومتيهما من الامتثال للإطار الزمني الذي اقترحته الأمانة لإعلان التبرعات في كانون الثاني/يناير، ولكنهما ستواصلان إعلان تبرعاتهما في أقرب وقت ممكن من السنة. واقترح متكلم، وأيده آخرون عديدون، أن تعقد الدورة العادية الأولى للمجلس في شهر شباط/فبراير بهدف، تيسير إعلان الدول الأعضاء في المجلس عن تبرعاتها خلال الدورة.

٢٠ - وأشارت عدة وفود إلى التأييد الإيجابي لجمع تبرعات، تكميلية باستخدام نهج مواضيعي متعدد البلدان. واقترح وفد دولة مانحة أن يتضمن هذا النهج أيضا نهجا متعدد الوكالات. وبينما أعرب متكلم آخر عن ترحيبه بهذا النهج من حيث المبدأ، قال إنه يلزم أن تكون تلك الآليات جاهزة لضمان إعداد تقارير تتسم بالجودة وتتضمن تفاصيل ضرورية عن البلد. وفيما يتعلق بموضوع تقديم تقارير إلى الجهات المانحة، أعربت عدة وفود عن اهتمامها الايجابي باقتراح تقديم تقرير مرحلي سنوي عن قطاع بعينه من القطاعات في البلد، وأشارت إلى ضرورة أن تتسم التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة بالجودة. وأعرب وفد عن عدم رضاه عن نوعية التقارير المالية والمرحلية وملاءمة مواعيد تقديمها.

٢١ - وعلقت عدة وفود تعليقا إيجابيا على الاقتراح المقدم من الأمانة بشأن وضع استراتيجية لتعبئة الموارد ترمي إلى زيادة القدرة على التنبؤ وزيادة المرونة في تخصيص التمويل لحالات الطوارئ. غير أن وفودا أخرى قالت إنها تفضل تخصيصا دقيقا لأموال الطوارئ. وأكد متكلمون آخرون على أهمية تواجد نظم للإدارة في مواضعها لإتاحة إمكانية الإبلاغ بطريقة تتسم بالشفافية عن الاستخدام المرن للأموال لحالات الطوارئ. وطالب وفد آخر بتقديم إيضاح بشأن أموال الطوارئ المتسمة بالمرونة والاتفاقات الإطارية.

٢٢ - وشددت المديرة التنفيذية في إجابتها على مختلف الوفود، على أن مسألة النسبة بين التمويل المقدم من كل من القطاعين العام والخاص متروكة لتقدير الحكومات إلى حد كبير. كما قالت إن المراد من هدف الـ ٧ في المائة أن يشكل تحديا، ولكن ليس تحديا غير واقعي. وأكدت للوفود أن الأمانة توافق على ضرورة تواجد النظم في مواضعها لضمان تحقيق المساءلة الكاملة، والشفافية، وجودة الإبلاغ. وقالت موضحة، في معرض إجابتها على استفسار بشأن مفهوم الاستراتيجيات "المصممة خصيصا" لكل بلد مانح، إن هذه الفكرة تشير إلى الاستراتيجيات الداخلية التي ترمي إلى زيادة فعالية استهداف الحكومات المانحة مع مراعاة سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية وأولوياتها. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/٨ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

٢٣ - وبعد اعتماد المقرر، علقت عدة وفود على أهميته. ورأى عدد من المتكلمين أن عملية تحقيق التوافق في الرأي بناءة، وشفافة، بل ملهمة. وقال متكلم إن النص المتفق عليه يعكس آراء وأماني جميع الأطراف في أن تضطلع اليونيسيف بأعمالها لصالح أطفال العالم. وقال متكلم آخر إن عملية المفاوضات كانت تجربة ايجابية لكل من الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج لأن الجهتين ناقشتا معا مسائل حقيقية، وإن وفد بلده مستعد للبناء على هذه التجربة خلال العام كله.

## جيم - خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة للعام ١٩٩٩

٢٤ - عرضت على المجلس التنفيذي خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة للعام ١٩٩٩ (E/ICEF/1999/AB/L.5). وقدم التقرير مدير شعبة القطاع الخاص الذي عرض أيضا أبرز نواحي أداء شعبة القطاع الخاص وأنشطتها خلال العام ١٩٩٨، بما في ذلك إعادة التنظيم الهيكلي، والتحويل إلى سنة مالية تقويمية، وإعداد النظم المالية والسوقية الجديدة فضلا عن اتجاهات الإيرادات وأهداف شعبة القطاع الخاص واستراتيجياتها للعام ١٩٩٩.

٢٥ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء التفاؤل المفرط الذي تتسم به تنبؤات شعبة القطاع الخاص لعام ١٩٩٩ وما بعده، بالمقارنة مع الاتجاه الهبوطي لعام ١٩٩٧ ومع آخر تقديرات عام ١٩٩٨. وذكر أحد الوفود أنه حتى لو كانت الشعبة كاملة العدد من الموظفين، فسوف يلزمها وقت لبدء العمل بأكمل طاقتها. وأجاب المدير بأن عام ١٩٩٧ المتخذ عاما مرجعيا ليس إلا فترة انتقالية مدتها ثمانية أشهر، وذلك بسبب التغيير الذي أدخل على السنة المالية، مما ينسر الحالة الشاذة المتمثلة في أن إيرادات مبيعات المنتجات تغطي ١٢ شهرا بينما تغطي النفقات ثمانية أشهر، كما ينسر تأخر الشركاء في الإبلاغ عن الإيرادات الناشئة عن تدبير الأموال من القطاع الخاص. وبيّن كذلك أن تنبؤات الحجم والإيرادات تُعد بالتشاور مع اللجان الوطنية. وقال المدير إن ثمة إمكانية لزيادة الإيرادات من أسواق كثيرة، حتى من الأسواق التي تلاقي فيها اليونيسيف نجاحا من قبل. ويمكن، مع إقامة الهيكل الجديد لشعبة القطاع الخاص، الاستفادة من إمكانات الأسواق هذه، مما يفسح المجال لتزويد الشركاء بقدرة خدمية أفضل؛ وتوفير استراتيجيات تسويقية جديدة، بما في ذلك تجديد تشكيلة المنتجات وكراساتها الإعلانية؛ وإعطاء دفعة لقطاع الشركات؛ والتركيز على إدارة العلامة التجارية.

٢٦ - وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لاعتزام شعبة القطاع الخاص التركيز على الأسواق الرئيسية والاستثمارات المزمع القيام بها، وبخاصة فيما يتصل ببلدان الشمال الأوروبي ووسط وشرق أوروبا. وذكر أحد الوفود أنه رغم إدراكه للأهمية التي تتسم بها عملية إيضاح العلاقة بين اللجان الوطنية وشعبة القطاع الخاص، فإن إعادة التنظيم التي تجري في الشعبة قد أعاقت عملية التخطيط المشترك. وشدد متكلم آخر على ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات كل من اليونيسيف واللجان الوطنية تحديدا واضحا. وأضاف المتكلم نفسه أنه ينبغي الالتزام بالطابع المهني في مباشرة هذه العلاقة، كما ينبغي للجان الوطنية

أن تلتزم بمعدل الاستبقاء البالغ ٢٥ في المائة. وفيما يتعلق بإدارة العلامة التجارية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لها، مضيفا أنه لا ينبغي الخلط بينها وبين إدارة الشعار. وأكد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن الأطفال هم أهم ما تهتم به اليونيسيف.

٢٧ - وفي معرض الرد على أحد الوفود الذي أعرب عن قلقه من أن يؤدي التخلي تدريجيا عن أنشطة شعبة القطاع الخاص في بعض البلدان إلى انخفاض الوعي الجغرافي بالاسم التجاري، قال المدير إن أعمال شعبة القطاع الخاص ستتولاها أطراف ثالثة في بعض البلدان تفاديا لتكاليف التشغيل. وفي بلدان أخرى أسواقها أصغر من أن تتحمل إنشاء وجود للشعبة فيها، سيكون في وسع العملاء الحصول على منتجات اليونيسيف من خلال دار عالمية للبيع عن طريق الكتالوغات. وذكر المدير أن موظفي شعبة القطاع الخاص في كل من نيويورك وجنيف مستعدون دائما لاجراء مشاورات ثنائية مباشرة بشأن مسائل محددة مع فرادى الوفود. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٩/٢، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## دال - المذكرات القطرية

٢٨ - قدم مدير شعبة البرامج لمحة عامة عن المذكرات القطرية الثماني المعروضة على المجلس التنفيذي، وبيّن كيف تتجلى فيها نهج مستندة إلى الحقوق فيما يتعلق بالتعاون البرنامجي لليونيسيف، ووصف الأنواع الأربعة من الحالات القطرية الممثلة في هذه المذكرات. وأضاف أن اثنين من البلدان الجاري استعراضها حاليا يشاركان في التقييمات القطرية المشتركة وفي "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية".

٢٩ - وأشادت عدة وفود بالمدير لمقدمته الفنية. وأشار أحد الوفود إلى أن المذكرات القطرية تفتقر إلى البيانات الاقتصادية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بمستوى المساعدة الدولية والتمويل المحدد المقدم من وكالات الأمم المتحدة. وأعرب وفد آخر عن تأييده للدعوة إلى تقديم لمحة عامة عن حالة المعونة المقدمة للبلدان فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية التي تتعاون فيها اليونيسيف، ولكنه طلب إلى الأمانة توفير معلومات إضافية عن مدى مشاركة المانحين الثنائيين في عملية المذكرات القطرية ومساهمتهم فيها. ولاحظ المتكلم نفسه أن البرامج تسير في الاتجاه الصحيح وأن الأولويات واضحة وتقوم على تشكيلة مناسبة من الاستراتيجيات. وذكر كلا المتكلمين أن المذكرات تعكس الخبرات الإيجابية المكتسبة فيما يتعلق بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعاون اليونيسيف مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. وأجاب المدير بأن تقديم بيانات بشأن تدفقات المعونة سيستلزم تغييرا في شكل المذكرة القطرية، وأنه سيجري استعراض هذا الأمر. وأوضح أيضا أن الوكالات الثنائية تساهم بصفة منتظمة في عملية المذكرات القطرية، وإن كان من الضروري رصد نوعية هذه المشاركة.

منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٣٠ - عرض المدير الاقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المذكرة القطرية لزمبابوي (E/ICEF/1999/P/L.8)، مشيرا إلى أن المصدرين الرئيسيين للخطر الذي يهدد حياة الأطفال في المنطقة يتمثلان في فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي النزاعات المسلحة. واستجابة لهذه الحالة تعمل اليونيسيف على إعادة توجيه برامجها القطرية في هذه المنطقة حتى تعطي أعلى قدر ممكن من الأولوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحتى تدمج التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في التيار الرئيسي لأنشطة البرمجة القطرية العادية.

٣١ - وأعربت الوفود التي تناولت هذا البند من جدول الأعمال عن تأييد قوي للمذكرة القطرية وللعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في زمبابوي. ورحب كثير من المتكلمين ترحيبا خاصا بالاهتمام الموجه على سبيل الأولوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية التركيز على مشاركة الشباب، بالنظر إلى أنهم أكثر من يتأثر بالتغيير، وأكثر من يرجح أن يحدثه. وأضاف هؤلاء المتكلمون أن ثمة حاجة ماسة، بالتالي، إلى تعزيز التغير السلوكي من خلال تحسين التدريب على مهارات الحياة وبناء القدرات المحلية. وفي هذا الصدد، دعوا اليونيسيف إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة في مجالات إرشاد ضحايا الإيدز ومعالجتهم. وأعرب أحد المتكلمين عن التزام بلده بتقديم الدعم لمكافحة الإيدز، وطلب مزيدا من المعلومات بشأن بعض الممارسات والتجارب الناجحة التي تم القيام بها من قبل في المنطقة. واقترح أيضا أن تتعاون اليونيسيف مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مبادراتها الجديدة المزمعة من أجل مكافحة الإيدز في المنطقة. بيد أن بعض المتكلمين أعربوا عن القلق من أن الجهود التي تبذلها اليونيسيف لا تكفي وحدها لدحر هذا التهديد. وقالوا إن المطلوب هو إيجاد تحالف واسع النطاق ضد الإيدز.

٣٢ - وأبدى ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشترك الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إعجابه بالاتجاه الجديد الذي تتخذه جهود اليونيسيف في هذا المجال. وأشار إلى الاجتماع الذي عقده هذا البرنامج من أجل صياغة الاتجاهات العامة للأنشطة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، واقترح أن ينعكس النهج التنسيقي في التوصية النهائية المتصلة بالبرامج القطرية. وذكر أن أنشطة اليونيسيف، بما تتسم به من نهج مبتكر، يمكن أن تكون بمثابة برامج إرشادية لغيرها من الأنشطة.

٣٣ - وردا على هذه التعليقات، أشار المدير الإقليمي إلى إسهام الكثير من الشركاء، بما في ذلك الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن تمكين الشابات يشكل جزءا هاما من الاستراتيجية. وذكر أن زمبابوي من الأمثلة الجيدة على سلامة اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان.

منطقة غرب ووسط أفريقيا

٣٤ - استهلت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا عرضها للمذكرتين القطريتين للرأس الأخضر (E/ICEF/1999/P/L.9) والنيجر (E/ICEF/1999/P/L.10) بلمحة عامة قصيرة عن الحالة في المنطقة. وقدمت بيانا بالتحديات الخطيرة العديدة التي تواجه المنطقة، والتي تدعو إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. وذكرت أن اليونيسيف تستجيب لذلك بالاضطلاع بأنشطة الطوارئ، وبرامج التأهيل بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣٥ - وأشار أحد الوفود إلى جودة المذكرة القطرية للرأس الأخضر، قائلا إن إجراءات اليونيسيف المقبلة تتسم بالوضوح وجودة العرض، وأنها تستند فيما يبدو إلى أساس من التحليل الجيد للمنجزات الماضية والدروس المستفادة. وأشار المتكلم نفسه إلى أنه كان ينبغي أن تبين المذكرة السبب في تناقص التغطية المتعلقة بالتطعيم ضد الحصبة منذ عام ١٩٩٥. وطلب متكلم آخر إيضاحا لمسألة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بوصفه إحدى المشاكل الرئيسية. وقال إن الفقر الذي تعانيه غالبية السكان، وليس التفاوت، هو إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التقدم الاجتماعي. وأعرب أيضا عن الشك في مدى ملاءمة الاستراتيجية المقترحة المتمثلة في تحويل مزيد من الموارد من عمليات الإمداد إلى تعزيز النوعية، وبناء القدرات، واستدامة الخدمات، مشيرا إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية ينبغي أن يتسم بالمرونة وأن يتم بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين. ووافقت المديرة الإقليمية على أنه ربما كان من الواجب أن يميز التحليل المقدم للحالة في الرأس الأخضر بين أوجه التفاوت القائمة في ظروف المعيشة وبين أسباب الفقر.

٣٦ - وتعليقا على المذكرة القطرية للنيجر، قال أحد المتكلمين إنها تعكس بوضوح مشاكل هذا البلد واحتياجاته. ونصح اليونيسيف بأن تواصل علاقاتها الوثيقة مع المانحين الآخرين على الصعيد الميداني. وقال متكلم آخر إن التناقص في استشراء داء دودة غينيا نتيجة للجهود المشتركة لليونيسيف وغيرها من الشركاء أمر مشجع، إلا أنه ذكر أن هذا المرض ينبغي أن يظل من أولويات اليونيسيف في هذا البلد حتى يتم استئصاله. ولاحظ هذا المتكلم الطابع الرأسي لكثير من البرامج والمشاريع السابقة، واقترح أن يجري النظر في استراتيجيات بديلة لتحسين الفعالية. واقترح أيضا أن تناقش اليونيسيف مع الجهات الأخرى المانحة كيفية تناول مسألة أوجه التفاوت الإقليمي ودون الإقليمي القائم في هذا المجال. وتم الإعراب عن بعض التحفظات بشأن "مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات" بالنظر إلى المعوقات المالية التي تواجه البلد. وأكد الوفد نفسه أهمية تحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية من خلال تدريب الموظفين على الصعيد المحلي، مع الإشارة إلى أن برنامج التعليم الابتدائي ينبغي أن يكون عام النطاق. وأضاف أنه ينبغي للبرنامج القطري المقبل أن يراعي السياسة الوطنية المتبعة حاليا للأخذ باللامركزية، وكذلك المحنة التي تعيشها الفئات المستضعفة مثل أطفال الشوارع. وفيما يتعلق بمسألة التعليم الأساسي، قالت المديرة الإقليمية إنها تضع في الاعتبار "استراتيجية التعليم من أجل الحياة"، التي تتضمن الصحة الإنجابية والوقاية من الإيدز ومعالجته. وذكرت أن اليونيسيف، بالإضافة إلى ذلك، تعمل مع الجهات المانحة من أجل وضع استراتيجيات جديدة لقطاع التعليم. وفيما يتعلق بختان الإناث، قالت إنها مسألة تندرج في البرامج

التعليمية والصحية في كثير من بلدان المنطقة، وأنها أحرزت قدرا ملموسا من النجاح، ولا سيما في بوركينا فاصو. واستدركت قائلة إنه لا تتوافر بيانات عن النيجر.

منطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي

٣٧ - لم تقدم في الدورة الحالية مذكرات قطرية من منطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي. بيد أن نائب المدير الإقليمي قام بتسليط الضوء على عدد من الأحداث التي تنعكس آثارها على برمجة اليونيسيف في المنطقة في العقد القادم، وبخاصة الخراب الذي أحدثه إعصار ميتش، والذي أودى بحياة ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص، وأدى إلى تدمير الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي، وفقدان ملايين البشر لسبل العيش، بالإضافة إلى كوارث طبيعية أخرى؛ وعلى استمرار أثر التدهور الاقتصادي الذي طرأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، بما أدى إليه من زيادة في البطالة، وتقشف، وانخفاض في الإنفاق الاجتماعي. وأوضح أن اليونيسيف وحكومات المنطقة يلزمها بالتالي أن تتصدى لمسألة الضعف، ولا سيما فيما يتعلق بالفقراء. وذكر أيضا أنه من الضروري تعزيز القدرة المتعلقة بالتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية المحتملة. ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا العرض.

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

٣٨ - لم تقدم في هذه الدورة أية مذكرات قطرية من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. ومع هذا، فقد قدم المدير الإقليمي تقريرا عن الشؤون الهامة والأحداث الرئيسية في المنطقة، بما فيها "المشاورة الوزارية الرابعة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ"، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والتي أتاحت للبلدان فرص المضي في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول عام ٢٠٠٠. وأشار إلى التقدم المحرز في شتى المجالات، إلى جانب أوجه التفاوت التي ما برحت قائمة فيما بين البلدان وفي داخلها. وقد حدث شيء من الانتكاس في المنطقة، وكان لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) آثار سلبية عميقة على حياة الملايين.

٣٩ - وذكرت مندوبة عن أحد الوفود أن هذا العرض حافل بالمعلومات ويدعو إلى التشجيع. وقالت أيضا إنها توافق على الملاحظات القائلة بأن إعلان بانكوك وبرنامج عملها يؤكدان من جديد أن الحكومات ملتزمة على أعلى صعيد سياسي بتحقيق أهداف بقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته، فضلا عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي نهاية المناقشة، أثنى المدير الإقليمي ثناء كبيرا على نتائج مشاورة بانكوك الوزارية، وأوصى هو والمديرة التنفيذية بتقديم تقرير المشاورة إلى المجلس.

منطقة جنوب آسيا

٤٠ - لم تقدم في هذه الدورة أية مذكرات قطرية من جنوب آسيا. وركز المدير التنفيذي على القضايا الرئيسية ذات الصلة، وأشار إلى التحديات الكبيرة التي يفرضها وجود عدد ضخم من السكان الأطفال يبلغ إلى ٥٤٢ مليون. وأبلغ عن التزام المنطقة بأطفالها من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب

التزامها المعرب عنه في مؤتمر عام ١٩٩٦ لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وما يتوقع في وقت لاحق من عام ١٩٩٩ من إقرار اتفاقية هذه الرابطة، المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وفي الوقت الذي نوه فيه ببعض منجزات المنطقة، قال إن الأطفال لا يزالون يواجهون تحديات قاسية، وذكر الإجراءات ذات الأولوية التي يلزم اتخاذها لمعالجة تلك التحديات.

٤١ - وقد أثني على المدير الإقليمي لما قدمه من تقرير حافل بالمعلومات. وأعرب أحد الوفود عن تقدير حكومته للمساعدة التي قدمتها اليونيسيف في إطار الاستجابة لحالة الطوارئ الناجمة عن الفيضانات في بلده. وأوضح أنه يرى أن تحسين التعليم الأساسي الابتدائي وإن كان يشكل مبادرة طيبة، فإنه يتطلب وضع برنامج أكثر تنظيما. وشددت مندوبة عن وفد آخر على اهتمام إعلان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بقضايا من قبيل التعليم الابتدائي للبنات، وسوء التغذية لدى صغار الأطفال، وإدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. ونوهت بصفة خاصة بإقامة نظام وطني لمراقبة التغذية في بلدها. وأعرب المدير الإقليمي عن تقديره للتعليقات المتصلة بالتعليم الابتدائي وبالطفلة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٢ - قدم المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المذكرة القطرية لجمهورية إيران الإسلامية (E/ICEF/1999/P/L.11). وقال إن الاستراتيجية البرنامجية القطرية تستند إلى منجزات البلد، وأنها تسعى إلى معالجة القضايا المعلقة التي تؤثر على رفاه الطفل الإيراني. وقد أدى الالتزام السياسي القوي إلى بلوغ كافة أهداف عام ٢٠٠٠، باستثناء تخفيض سوء التغذية بمقدار النصف. والقضايا التي كانت تعد فيما مضى بالغة الحساسية تناقش الآن علنا، كما أن البرنامج القطري المقبل قد وضع من خلال آليات ابتكارية قائمة على المشاركة، وعملية تتسم بالشفافية.

٤٣ - وأبلغ أحد المتحدثين الوفود أن سفارته في طهران قد قدمت تعليقات إيجابية على مشاركتها في عملية وضع المذكرة القطرية لجمهورية إيران الإسلامية، وأثنى على دور اليونيسيف. وأكد كذلك لأعضاء المجلس أن الأولويات بصيغتها الواردة في المذكرة القطرية هي ذات الأولويات لدى الحكومة والشركاء الإنمائيين في البلد. وأثنى متحدث آخر على التعاون الممتاز في عملية وضع المذكرة القطرية. وأضاف أن حكومته تكرس جهودها للقضاء على أوجه التفاوت القائمة، وأنها تتطلع إلى توسيع نطاق التعاون مع اليونيسيف من أجل التصدي لما تبقى من تحديات. وشكر المدير الإقليمي الوفود على ملاحظاتها البالغة التأييد والتشجيع.

منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

٤٤ - قدم المدير الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق المذكرات القطرية لأذربيجان وأرمينيا ورومانيا وجمهوريات وسط آسيا وكازاخستان

(E/ICEF/1999/P/L.15-E/ICEF/1999/P/L.12، على التوالي). وتحدث عن انكماش شبكات الأمن الاجتماعي، الذي أدى إلى ضغوط هائلة على قدرات الأسر فيما يتصل بتدبير أمورها. ولاحظ أيضا أنه لا يوجد دعم كاف للخدمات الاجتماعية الأساسية المتصلة بالأطفال والنساء، وذلك من جراء انخفاض الإيرادات الحكومية. وقال إن الاهتمام سينصب، نتيجة لذلك، على مشاكل الأطفال في المؤسسات، والأطفال ذوي العاهات، والأطفال الخارجين على القانون. ومن شأن اليونيسيف أن تهتم على نحو خاص بالتحديات الجديدة من قبيل الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإساءة استعمال المخدرات.

٤٥ - وقد اعتبرت المذكرات القطرية عموما ذات مستوى رفيع. وتناول أحد المتحدثين ضرورة التفاعل مع الحكومات وسائر الشركاء، وأهمية البناء على المنجزات الإيجابية التي تحققت في الماضي، وذلك مع القيام في الوقت نفسه بإصلاح المؤسسات التي تعمل من أجل حماية الأطفال والنساء. ولاحظ أحد الوفود أن المذكرات القطرية لم تتضمن إشارة تذكر لتلك المشكلة الناشئة، مشكلة تشغيل الأطفال. وأضاف أن ثمة فرصة لدى اليونيسيف لاستخدام الدعوة والنُهج المتكاملة في مرحلة مبكرة من أجل منع تفاقم هذه المشكلة، وقال إنه يرغب في معرفة ما إذا كانت اليونيسيف قد وضعت خططا محددة لمجابهة هذا التحدي. وقال المدير الإقليمي، في معرض رده، إنه يجب على اليونيسيف أن تبحث موضوع تشغيل الأطفال في سياق أوسع نطاقا من أجل تحديد الحلول المحتملة.

٤٦ - وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف بشأن البرنامج المحدد لأرمينيا، وقال إنه برنامج استهدف المجالات ذات الاحتياجات الكبرى، وأشار إلى ضرورة التكفل بتخصيص موارد كافية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن توضع مؤشرات للبرنامج للمساعدة في تركيز الأنشطة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لما قدمته اليونيسيف للفئات الضعيفة من تعاون ومساعدة قيمين. وذكر ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أنه قد لوحظت بهذا البلد زيادات في انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، واستعمال المخدرات، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٧ - وعلقت وفود كثيرة على المذكرة القطرية لأذربيجان. وقال أحد الوفود إن التدهور الشديد في حالة النساء والأطفال قد قلل بشكل كبير من إمكانيات الحكومة الوطنية من حيث التصدي للتحديات الجديدة، وخاصة تلك التحديات القائمة في مجالَي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، أضاف ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنه قد لوحظت بأذربيجان، كما سبق أن لوحظ بأرمينيا، أن ثمة زيادات في انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، واستعمال المخدرات، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وكان ثمة تشديد أيضا على الحاجة إلى دعم اليونيسيف في مجال وضع سياسة وطنية لكفالة أمومة مأمونة وتحسين الرعاية المتصلة بالتوليد. وعلاوة على ذلك، فإن البلد لا يزال يواجه مشكلة وجود مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك أطفال

يعيشون في مستوطنات ويحتاجون إلى حماية خاصة. وإلى جانب مساندة المجتمع الدولي، أحرزت الحكومة بعض النتائج في عملية الإصلاح الاقتصادي، واعتمدت قانونا بشأن حقوق الطفل.

٤٨ - وبين أحد الوفود أنه في الوقت الذي يسلم فيه بوجود تعاون طيب في مجال التعليم المتصل بالعاملمين في مجال الصحة، فإنه يلاحظ مع هذا أن ثمة نقصا في الموارد في نظام التعليم. وكان من رأي هذا الوفد أن انخفاض مستوى الالتحاق بالمدارس قد يؤدي إلى ظهور تحد جديد يتعلق بتشغيل الطفل. وأيد متحدث آخر ادخال أنشطة جديدة من قبيل الطرق التعليمية الإيجابية، وتطوير المناهج الدراسية، وتوسيع نطاق التأهيل النفسي - الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وما إلى ذلك. وشدد أحد الوفود على ضرورة مواصلة تقديم الخدمات والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، في حين حث متحدث آخر اليونيسيف على دعم القدرات دون الوطنية لتشجيع إقامة شبكات الارتباط. وشدد أحد الوفود على أهمية إشراك كافة الشركاء المهتمين بالأمر، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والحكومة والأفراد، بغية بلوغ نتائج ملموسة لصالح الأطفال والنساء. وعلق أحد المتحدثين على ضرورة استحداث "مؤشرات للآثار الناجمة".

٤٩ - وأيد عدد من الوفود كل التأييد تلك النُهج والاستراتيجيات المقترحة في المذكرة القطرية لرومانيا. وطالب أحد المتحدثين بإجراء استعراض أكثر تفصيلا للبرنامج في المرحلة القادمة، وأبدى اهتماما خاصا بكيفية تنسيق برنامج اليونيسيف مع أعمال سائر المانحين؛ وتقديم مزيد من التفاصيل بشأن البرامج المتعلقة بالأطفال والنساء، وكذلك بشأن برنامج التحصين، ويشمل ذلك برنامج الحكومة الرامي إلى إدراج التهاب الكبد من الفئة (باء) "hepatitis B"، كواحد من مولدات المضادات ضمن جهودها الوطنية؛ و "نهج نماذج الامتياز" في مجال رفاه الأطفال؛ وتفهم الأهداف البرنامجية ومؤشرات الآثار الناجمة.

٥٠ - ورحبت عدة وفود بالاطمئنان من جديد إلى أن النهج المستند إلى الحقوق في البرمجة يتجلى في الأنشطة الواردة في المذكرة القطرية، ولا سيما فيما يتصل بتشجيع الوصول إلى خدمات التثقيف الصحي والخدمات الترفيهية للأطفال المهمشين والأطفال الضعفاء بصفة خاصة. ومن ثم، يلزم زيادة التشديد على بناء القدرات ومشاركة الأطفال. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أن اليونيسيف قد تنظر أيضا في إدراج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولفت الانتباه إلى موضوع الأطفال المصابين بالإيدز والوارد في التقييم القطري المشترك لرومانيا.

٥١ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية تعزيز الصلات القائمة بين عملية البرمجة القطرية لليونيسيف وسائر الأدوات البرنامجية الهامة مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما سيسهم في مواءمة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري ويمكن اليونيسيف من تشجيع وضع حقوق الطفل في صلب أولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة. وقد قامت اليونيسيف بدور رئيسي في بناء الشراكات فيما

بين الجهات الفاعلة الوطنية، كما ساعدت في تشكيل الإصلاحات الاجتماعية للحكومة. ومع هذا، فليس واضحا من المذكرة القطرية، كما لاحظ أحد المتحدثين، أن استراتيجية اليونيسيف تعكس الاهتمام باللامركزية، أي الحرص على ألا تضيف اللامركزية شيئا إلى المستويات القائمة المتصلة بالإبعاد الاجتماعي للأطفال أو بتهميشهم في عملية صنع القرار. وأشير إلى أنه كان ينبغي للفقرة ١٥ من المذكرة القطرية أن تضع في الاعتبار احتياجات النساء الحوامل، ولا سيما في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الأطباء والتي تؤدي المعايير الثقافية فيها إلى مقاومة المباعدة بين الولادات.

٥٢ - وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده العام للبرنامج المقترح لجمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان. وحث اليونيسيف، في ضوء الموارد المحدودة، على التركيز بصورة أشد على المجالات التي تتمتع فيها بمزية نسبية، مثل التحصين، والوقاية من فقر الدم، وتشجيع الرضاعة الطبيعية. ونوه نفس المتحدث أيضا بضرورة زيادة التنسيق بين اليونيسيف والمانحين. وعلقت وفود عديدة على أنه كان ينبغي للفرع المتعلق بحالة الأطفال والنساء أن يتضمن الإشارة إلى تزايد الإصابة بالتدرن وآثار ذلك. واقترح متحدث آخر أنه كان من الأفضل أن يشمل نفس الفرع ملاحظة توضح تأثير تزايد الفقر على الإقلال من إمكانيات وصول الفقراء، وخاصة الأطفال والنساء، للخدمات الصحية.

٥٣ - ورغم الأثر السلبي لمرحلة الانتقال فيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية للأطفال في مجالي الصحة والتعليم في كازاخستان، أبلغ أحد المتحدثين عن إحراز تقدم في بعض المجالات، مثل القضاء على شلل الأطفال، والوقاية من فقر الدم. وتناول هذا المتحدث أيضا بعض المشاكل الجديدة الناشئة، من قبيل زيادة حالات الإصابة بالتهاب الكبد، والتدرن، ووفيات الأمهات، والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن من دواعي التشجيع ما تقوم به اليونيسيف من إدماج القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأخطار استعمال المخدرات في برنامج التثقيف الصحي في المدارس في كازاخستان. وتم الإعراب عن التقدير بشأن تعاون اليونيسيف في مجال المساعدة في تأهيل السكان الذين تأثروا بعواقب التجريب النووي في سيميبالاتنسك.

٥٤ - وأبدى أحد المتحدثين غبطته لملاحظة أن البرنامج المقترح لقيرغيزستان قد استخدم نموذجا للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وحث هذا المتحدث اليونيسيف على أن تتعاون بشكل وثيق مع اليونسكو في الإعداد للعقد الدولي للثقافة وعدم العنف والسلام. وأعرب المتحدث نفسه أيضا عن اهتمامه بتوسيع نطاق المبادرات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات.

٥٥ - وأثار أحد الوفود شواغل بشأن حادثة تشيرنوبيل والفيضانات الأخيرة عبر منطقة جبال الكربات. وأعرب عن تقديره لليونيسيف لمساعدتها الأطفال المعوقين ولدعمها لبرامج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتحدث أيضا عن قضية دعم اليونيسيف في عام ١٩٩٩ لبرنامج يرمي إلى إزالة ملوحة إمدادات

مياه الشرب الناجمة عن حادثة تشيرنوبيل. وطولب المجلس التنفيذي بالنظر في إمكانية زيادة تمويل برامج التحصين لضحايا هذه الحادثة من الموارد العامة. وفي إطار التسليم بأن الكارثة البيئية في تشيرنوبيل ستظل تؤثر على العديد من البلدان الواقعة في المنطقة، قال المدير الإقليمي إن اليونيسيف ستواصل العمل مع البلدان المتأثرة لمساعدتها في تقوية قدراتها على مواجهة ذلك.

٥٦ - وحيث أن الكثير من التدخلات المتصلة بالمذكرات القطرية المحددة تتناول قضايا وشواغل متماثلة، فإن ردود المدير الإقليمي يمكن أن تنطبق أيضا على غالبية البلدان. وأقر المدير التنفيذي بالحاجة إلى قيام اليونيسيف وبلدان المنطقة على السواء بالتركيز على القضايا الناشئة حديثا التي تواجه الشبان والمراهقين، بدءا من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي فإلى إدمان التبغ والمخدرات وإلى العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال إن توصيات البرامج القطرية ستمثل بوضوح النهج المستند إلى الحقوق، وقضايا مرضى التهاب الكبد من الفئة (باء)، والتدرن، والتعاون والتنسيق مع المنظمات الثنائية والدولية الأخرى. وقال إنه يتفق في الرأي مع عدة متحدثين على ضرورة عدم تبديد ما أنجز من عمل فعال في برامج التحصين. وشدد على أهمية العمل في المنطقة بأسلوب لا مركزي من أجل مساعدة البلدان والمنظمات غير الحكومية على التركيز على أشد الفئات ضعفا. وردا على التعليقات التي أبداها ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار المدير الإقليمي إلى أنه يوافق على أن اليونيسيف وهذا البرنامج المشترك تربطهما شراكة قوية في المنطقة، وسلم بأهمية التصدي لمرض الإيدز قبل أن يصير وباء عاما، وذلك بمساعدة الشبان على تعميق معرفتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعرفة كيفية حماية أنفسهم منه. وبيّن أن هؤلاء السكان بحاجة أيضا إلى التمكن من الاستفادة من خدمات ميسرة ومتاحة.

أوروبا

٥٧ - قال المدير الإقليمي لأوروبا إن مكتب أوروبا سيتجه في عام ١٩٩٩ نحو تحقيق هدفين متكاملين هما: مواصلة تعبئة المجتمع الدولي لكفالة حماية وتعزيز حقوق الأطفال في العالم كله، وذلك بدعم من اللجان الوطنية لليونيسيف؛ والعمل مع المنظمات الوطنية والإقليمية، حكومية كانت أم غير حكومية، لتحديد وإبراز قضايا الأطفال التي ينبغي إيلاؤها مزيدا من الاهتمام في الجماعة الأوروبية. وتحظى قضايا حقوق الأطفال باهتمام متزايد في أوروبا، وأفاد المدير الإقليمي أن مبادرات عديدة تتخذ في هذا الشأن.

٥٨ - وقال إن اليونيسيف تعتمد على قيام اللجان الإقليمية بتحقيق أهدافها في المنطقة. بيد أن الحالة أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة لهذه اللجان خلال السنوات القليلة الماضية. فقد اشتدت المنافسة، وقلت لدى نسبة مئوية كبيرة من السكان في العديد من البلدان ما يمكن لها تقديمه من أموال. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء ما ساد المساعدة الإنمائية الرسمية من اتجاه نحو الهبوط، أخذت اليونيسيف تتطلع إلى التبرعات الخاصة للمساعدة في سد الفجوة. وفي مواجهة تلك التحديات، عمل المكتب الإقليمي وشعبة القطاع الخاص مع اللجان الوطنية لاستحداث عملية تخطيط جديدة ترمي إلى مساعدة هذه اللجان في زيادة

إمكاناتها إلى أقصى حد. ووضعت مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية مع سبع من اللجان الرائدة، وستستخدم هذه المؤشرات في قياس مدى فعالية أنشطة كل لجنة في مجالي تدبير الأموال والمبيعات، وكذلك في رصد سلامتها المالية الشاملة، وقوتها الإدارية، ومستوى قيادتها، ومدى بروزها، إلى جانب قدرتها على الابتكار. وسوف تستخدم هذه المؤشرات كوسائل لإجراء استعراض متعمق مشترك للأداء في الماضي ولوضع خطة لثلاث سنوات لكل لجنة. وتوضع في الوقت نفسه، مؤشرات أداء لقياس مستوى قيام اليونيسيف من جانبها بتوفير المدخلات اللازمة.

## هاء - موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

٥٩ - قدم مدير شعبة البرامج لمحة عامة عن استعراضات منتصف المدة الـ ٢٣ التي يجري عرضها حاليا على المجلس التنفيذي، وسلط الضوء على عملية استعراضات منتصف المدة هذه، وعلى الأولويات البرنامجية، والمنجزات والشواغل، والتحديات المنتظرة في المستقبل. وقال إن التقارير تبين وجود تعاون وثيق بين اليونيسيف، والحكومة، وسائر الشركاء؛ وإن الاستعدادات لإجراء الاستعراض والاجتماعات تتم بقيادة الحكومة؛ وإن تعليقات المجلس التنفيذي على الاستعراضات السابقة والمبادئ التوجيهية التنظيمية قد عززت هذه العملية. وأثار المدير في عرضه ثلاثة شواغل رئيسية: فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ وسوء التغذية؛ والفقر. وقال أيضا إن من بين التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الثلاثة والعشرين عملية إدماج الأولويات البرنامجية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، والنُهُج البرنامجية المستندة إلى الحقوق، وإصلاحات الأمم المتحدة في البرامج الحالية والمقبلة. ولم تبد الوفود تعليقات على العرض الذي قدمه المدير.

٦٠ - وقد أبرزت مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط، في معرض تقديمها للتقييمات الرئيسية التي أجريت في عام ١٩٩٨، بعدين رئيسيين هما: (أ) التشديد الواضح على تعزيز قدرة التقييم لدى اليونيسيف؛ (ب) زيادة بروز حقوق الأطفال والنساء والتركيز على تلك الحقوق. واستعرضت أيضا مجالات الإنجاز الرئيسية فيما يتعلق بالقدرة على التقييم. ولاحظت كذلك أن التقارير تعبر عن حقوق الإنسان الذي تتبعه اليونيسيف. وسلط التقرير الضوء على موضوعين رئيسيين هما: الأطفال في الحروب، مع الإشارة إلى دور المعلمين ومقدمي الرعاية الأطفال في توفير الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للصدمات؛ ومساهمة العمل التقييمي في الوفاء بحق الطفل في التعليم. ولم تقدم الوفود تعليقات على بيان المديرة.

### منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٦١ - قدم المدير الإقليمي لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التقرير (E/ICEF/1999/P/L.1). وسلط الضوء على الاستنتاجات العامة والدروس المستفادة من استعراضات منتصف المدة لعام ١٩٩٨ التي أجريت

في إريتريا وأوغندا وسوازيلند ومدغشقر وموريشيوس، وعرض لمحة عامة عن الحالة السائدة في المنطقة. وأبلغ أيضا عن التقييمات الرئيسية المضطلع بها في عام ١٩٩٨، وقال إنه من المقرر القيام بمزيد من العمل لاعتماد معايير دولية لتقييم البرامج، وتعزيز القدرات المؤسسية والتركيز على حقوق الطفل، وتدريب موظفي اليونيسيف، وتشجيع تكوين شبكات الاتصال بين الفنيين.

٦٢ - وأثنى أحد المتحدثين على نوعية استعراضات وتقييمات منتصف المدة، ولاحظ أنها قد أتاحت للوفود وسيلة لمتابعة نتائج القرارات التي اتخذها المجلس منذ فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام، بما في ذلك نتائج التقييم المتعدد المانحين. وردت الأمانة بأن ما يمكن أن يتعلمه المرء من الدروس من حالات النجاح يفوق ما يمكن أن يتعلمه من حالات الإخفاق، وأن اليونيسيف تركز لهذا السبب على الدروس المستفادة. وتكلم عدة متحدثين للتأكيد على أن التقييمات ينبغي أن تركز هي أيضا على حالات الإخفاق من أجل تحسين البرامج.

٦٣ - وبشأن استعراض منتصف المدة لإريتريا، لفت أحد المتحدثين الانتباه إلى الفقرة ١٠ من التقرير التي تقول بأن ثلثي الموارد المتاحة تخصص لإنجاز الخدمات، وأن المتبقي منها يوجه إلى بناء القدرات والتمكين. ويذكر التقرير أن هذه الأمور الثلاثة تدخل كلها في نطاق الاستراتيجيات، ولا يجوز أن يؤكد على أي منها دون الآخر وأن يقاس بشكل مستقل. وسلمت الأمانة بأن التمييز الوارد في التقرير ليس مفيدا، وأشارت أيضا إلى أن التمكين ليس استراتيجية، ولكن الاستراتيجيات يمكن أن تكون تمكينية بقدر كثير أو قليل.

٦٤ - وأيدت عدة وفود التوصية الداعية إلى تعزيز عنصري التعليم الأساسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرنامج المتعلق بسوازيلند. وتساءل أحد المتحدثين عما إذا كانت الحالة السياسية والاقتصادية قد تدهورت تدهورا جعلها تؤثر على توفير الخدمات.

٦٥ - وصرح وفد آخر بأنه يؤيد النتائج الواردة في استعراض منتصف المدة لمدغشقر، وأعرب عن تقديره للجهود الرامية إلى تحسين التعليم الرسمي من خلال استخدام العقود البرنامجية بين المدرسين والآباء والأمهات وسلطات التعليم. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت هناك بلدان أخرى في المنطقة تحاول اتباع هذا النهج. واستفسر هذا الوفد أيضا عن مجموع عدد المراكز الصحية التي تدعمها اليونيسيف في إطار مبادرة باماكو بالقياس إلى العدد الذي يتلقى المساعدة من وكالات أخرى. وحث اليونيسيف على التزام قدر أكبر من التوازن لدى عرض مساهماتها في القطاع الصحي، وكذلك على الإقرار بشكل أكثر صراحة بالدعم المقدم من جهات أخرى لتحقيق أهداف مشتركة. وذكر الوفد ما تعرض له مستوى التمويل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من هبوط، وطالب بأن تكون البرمجة أكثر واقعية. وأكد المدير الإقليمي أن اليونيسيف تحاول أن تكون واقعية قدر المستطاع، ولكنه بيّن مع هذا أسباب حدوث هبوط في مستوى التمويل، وذكر أنه يوافق على أن هذه الأسباب كان ينبغي أن تذكر بأسلوب أكثر وضوحا.

٦٦ - وأعلن متحدث آخر أنه يوافق على النتائج الواردة في استعراض منتصف المدة لموريشيوس، وعلى الاستراتيجية المتصلة بالانتقال والمذكورة في البرنامج القطري. وأعرب المتحدث نفسه عن قلقه، مع هذا، بشأن ارتفاع التكاليف التشغيلية لبرنامج قطري صغير من هذا القبيل، ولفت الانتباه إلى عدد الموظفين بالقياس إلى الموارد المتاحة. ورد المدير الإقليمي بأن البرنامج القطري يركز على الدعوة لا على إنجاز الخدمات، وأنه سينهى تدريجيا في خاتمة المطاف.

٦٧ - وقال أحد الوفود إنه يرغب في معرفة مدى ما أدت إليه الدروس المستفادة من تقييم البرنامج النفسي - الاجتماعي من توضيح نواحي القوة النسبية في النهج ذات الأساس المجتمعي والنهج المتسمة بطابع تقليدي أكبر. وأضاف أن أعداد الأطفال المتأثرين من الكثرة بحيث يبدو أن النهج المجتمعي الأساسي هو الخيار الممكن الوحيد. ورد المدير الإقليمي بأن من المهم التسليم بكثرة أعداد الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة للشفاء من الصدمات وأن الأساليب المألوفة الأخرى غير مناسبة.

غرب ووسط أفريقيا

٦٨ - قدمت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا التقرير (E/ICEF/1999/P/L.2). وقالت إن استعراضات منتصف المدة للبلدان الثلاثة المعنية، وهي بوركينا فاصو وتشاد وغانا، قد أوضحت أن الأهداف المحددة لبرنامج التعاون القطري قد تلتبس بأهداف التنمية الوطنية للحكومة المضيفة. وقد أعاق التنفيذ عجز الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها في بعض المجالات الحاسمة وانعدام التنسيق بين القطاعات والتركيز الجغرافي في الميدان. وفضلا عن ذلك، فإن جهود تعبئة الموارد قصرت عن بلوغ النتائج المتوقعة. وقد استخدمت هذه الاستنتاجات في إعادة توجيه البرامج في البلدان الثلاثة.

٦٩ - وعلقت وفود عدة بشكل إيجابي على جودة التقرير مشيرة إلى أسلوبه الجلي والصريح وإلى ميله إلى النقد أكثر من التقرير المقدم من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ونبه أحد المتكلمين إلى أن أنشطة اليونيسيف في المنطقة ينبغي أن تحقق التوازن بين تدابير الطوارئ والأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل. وطلب المتحدث نفسه إلى اليونيسيف أن تركز على مساعدة البلدان على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، كما حث البلدان المانحة في الوقت نفسه على تجديد التزامها بتلك الأهداف. وفيما يتعلق بالتقييمات، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تظل منظمة متعلمة من خلال أنشطة التقييم التي تضطلع بها.

٧٠ - ولاحظت عدة وفود أن نتائج استعراضات منتصف المدة كثيرا ما تؤدي إلى إجراء تعديلات في أهداف البرنامج الأصلية. وتم الإعراب عن القلق من ألا تكون عملية البرمجة التي تستخدم حاليا واقعية بالقدر الكافي، بالنظر لضرورة إجراء ذلك العدد الكبير من التعديلات أثناء استعراضات منتصف المدة. وتساءلت الوفود نفسها عما إذا كان من الواقعية مواصلة البرمجة اعتمادا على أموال تكميلية غير متوفرة. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه من أثر هذه الحالة على مصداقية المنظمة في الأجل الطويل.

٧١ - وذكر أحد المتكلمين أن استعراض منتصف المدة لبوركينا فاصو حدد عائقين رئيسيين تلزم معالجتهما في المستقبل معالجة وافية وهما: بطء عملية تصفية السلف النقدية؛ والصعوبة المواجهة في تدبير الأموال التكميلية. والتمس الوفد نفسه إيضاحا بشأن مسألة السلف النقدية غير المصفاة الممنوحة للحكومات والتي أدت إلى تباطؤ تنفيذ البرنامج أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وطرح سؤالا عن واقعية عملية البرمجة الراهنة، نظرا لأن استعراض منتصف المدة لبوركينا فاصو يقترح أيضا إجراء تعديل هام في الأهداف والاستراتيجيات. وتساءل الوفد في هذا الصدد عما إذا كان تحديد الجماعات والمناطق التي تستهدفها الأنشطة قد تم بصورة ملائمة في عملية البرمجة الأصلية.

٧٢ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة لتشاد، أبدى المتحدث نفسه إعجابه بالإنجازات العديدة التي حققها برنامج اليونيسيف بالرغم من القدرات المؤسسية الوطنية المحدودة. واقترح وفد آخر إقامة علاقات عمل مع المجتمع المدني في البلدان ذات القدرات المؤسسية الوطنية المحدودة، وذكر أن من المشجع ملاحظة أن عمليات استعراض منتصف المدة قد أدت إلى إجراء تعديلات ضرورية في برامج اليونيسيف تعكس الحالة المتغيرة في الميدان.

٧٣ - وأعربت المديرة الإقليمية عن شكرها للوفود على تعليقاتها البناءة، مؤكدة على أن تقدما ملحوظا قد تحقق، بالرغم من العوائق، في كفالة حقوق الطفل والمرأة في البلدان الثلاثة جميعا.

منطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي

٧٤ - أبرز المدير الإقليمي بالنيابة، في عرضه للتقرير المتعلق بمنطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي (E/ICEF/1999/P/L.3)، أهمية الدور الذي تؤديه الأنشطة البرنامجية القطرية في التأثير على السياسات في المنطقة، وما تبديه الحكومات من اهتمام بتخطيط البرامج واستعراضها، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي تضطلع به في عمليات استعراض منتصف المدة. وتشير استعراضات منتصف المدة الأربعة التي أجريت في عام ١٩٨٨ بالنسبة للبرازيل وبيرو والمكسيك وهندوراس إلى تحقيق تقدم مرض، ولكن تشوبه نواقص فيما يتعلق بوفيات الأمهات والنفاس والتغذية. وتم أيضا إبراز الجهود المستمرة التي تبذلها المنطقة من أجل تعزيز الرصد والتقييم.

٧٥ - وأشار وفدان إلى العملية الاستشارية المشددة التي اتسم بها استعراضا منتصف المدة لبيرو وهندوراس. ففيما يتعلق ببيرو، أثنى أحد الوفود المانحة على اليونيسيف لمحتوى استعراض منتصف المدة الذي تناول التقدم المحرز والتحديات المتبقية، بالإضافة إلى عمليات اليونيسيف والأعمال التي تضطلع بها في البلد بوجه عام. وأشار المتحدث نفسه أيضا إلى التعاون الممتاز مع اليونيسيف في بيرو، وحث على تشجيع هذا النوع من الشراكة مع المانحين في بلدان أخرى.

٧٦ - وأشار أحد الوفود إلى التقدم الذي تم الإبلاغ عنه في استعراض منتصف المدة للمكسيك في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأثنى على اليونيسيف لإقرارها بضرورة تحديد مقاصد كل هدف من الأهداف بدقة أكبر وسبل تحقيق ذلك. بيد أن الوفد أعرب أيضا عن القلق إزاء التحول المقترح في دعم اليونيسيف في هذه المرحلة الحاسمة، أي التحول من تقديم الخدمات الأساسية والتعاون المالي إلى تقديم المساعدة التقنية للبرمجة التي تستند إلى الحقوق. وبعد أن أشار الوفد إلى أن الاستعراض سيسفر عن إجراء تغييرات في ملاك الموظفين، حث على الإبقاء على الموظفين التقنيين في المكسيك وفي البلدان الأخرى أثناء انتقالها إلى المرحلة الأخيرة من بلوغ أهداف العقد. وردا على هذه الشواغل، أشار المدير الإقليمي بالنيابة إلى أن بلدان المنطقة ملتزمة التزاما شديدا ببلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، وأن اليونيسيف ستواصل دعم إنجاز تلك الأهداف في إطار نهج يستند إلى الحقوق. وطمأن الوفود إلى أن أي تغيير في ملاك الموظفين سيجري بشكل حصيف للغاية وأنه لن يؤثر سلبا على الالتزام ببلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأبرز أحد الوفود بوصفه من أوائل الداعين إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في دعم الجهود الوطنية لبلوغ تلك الأهداف، وأشار إلى بعض الأنشطة الهامة التي تم الاضطلاع بها أثناء عام ١٩٩٨ لمواجهة تحديات محددة.

٧٧ - واستوضح أحد الوفود عن احتمالات توسيع "مرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" في المنطقة. وأوضح المدير الإقليمي بالنيابة أن نتائج التقييم كانت مشجعة للغاية وأنها أوضحت أن المشاريع قد ساهمت في إجراء تغييرات في السياسات الاجتماعية والعامة. وأضاف أنه قد تم الآن إدماج المبادرات في البرامج العادية في بلدان أخرى في المنطقة.

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

٧٨ - أشار المدير الإقليمي، لدى قيامه بعرض التقرير المتعلق بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (E/ICEF/1999/P/L.4)، إلى أن استعراضات منتصف المدة قد شملت أكبر خمسة برامج في المنطقة، وهي إندونيسيا والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار. ومع أن التقييم العام لجدوى استعراضات منتصف المدة كان إيجابيا دون أي شك، فإن المدير الإقليمي ذكر أن التجربة أثارت بعض القضايا فيما يتعلق بالمستقبل، مثل ارتفاع الكلفة أحيانا من حيث الوقت والموارد. وبالرغم من أن مفهوم استعراض منتصف المدة يتمثل أساسا في تقييم التجربة المكتسبة في النصف الأول من دورة البرنامج، وإجراء تعديلات مناسبة بحسب الاقتضاء، فإن التغييرات الحاصلة في البيئة القطرية تتم بسرعة أصبحت استعراضات منتصف المدة معها تشكل قاعدة انطلاق للبرامج القطرية الجديدة، حتى في الوقت الذي يجري فيه تعديل البرامج القائمة.

٧٩ - وأشارت متحدثة أخرى إلى الملاحظات التي أفادت بأن عملية استعراضات منتصف المدة قد تصبح بالغة التعقيد وتتطلب مقادير زائدة عن الحد من الوقت والموارد البشرية، وتساءلت عن السبل الكفيلة بتحسين تلك الحالة. واستفسرت أيضا عن كيفية استخدام عملية استعراض منتصف المدة كقاعدة لانطلاق برنامج جديد في الوقت الذي تتغير فيه الحالة بهذه السرعة، وعن الدروس المستفادة في هذا الصدد.

٨٠ - وقال أحد الوفود إن الأزمة الاقتصادية هددت الرفاهية الاجتماعية والتنمية في بلدها، وأعربت عن تقديرها لاستجابة اليونيسيف السريعة، التي تعززت أكثر في عملية استعراض منتصف المدة. ووافقت على أن هناك حاجة إلى تحديد الجهود لمساعدة الذين يتركون المدارس، نظرا لأن التعليم عنصر حيوي في نماء الأطفال. وقالت إن من الأهمية بمكان كذلك مساعدة ١٢ ٠٠٠ من أطفال الشوارع، وأحاطت المجلس علما بالجهود التي بذلتها حكومتها في هذا المجال.

٨١ - وأعرب وفد عن تقديره للدعم المقدم من اليونيسيف من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ في الصين. وقال أحد المتكلمين إن عملية استعراض منتصف المدة أعادت تأكيد الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، كما ساعدت على تحديد التحديات والاستراتيجيات اللازمة للتصدي لها. وشعر وفد آخر أن البرنامج التعليمي يمكن أن يكون بمثابة نموذج تحتذيه البلدان الأخرى في المنطقة. ورأى أن الطابع العمودي للهيكل الحكومي يضع قيودا على تنفيذ البرامج وقال إنه يريد أن يعرف كيف يمكن حل هذه المشكلة. وأفاد المدير الإقليمي أنه تم إحراز تقدم لا بأس به، وأنه على ثقة من أن الصعوبات الناجمة عن الطابع العمودي سيتم التغلب عليها. وأفاد أيضا أن البرامج الرامية إلى مكافحة الاتجار بالفتيات أحرزت تقدما، وأعرب عن رضاه عن التعاون مع وزارة الأمن العام، إذ أن العمل مع مؤسسة حكومية من هذا القبيل تجربة نادرة بالنسبة إلى اليونيسيف.

٨٢ - وأثنت مندوبة وفد آخر على نتائج استعراض منتصف المدة لإندونيسيا، وأعربت عن رضاها عن التعاون الذي بين الفريق القطري لليونيسيف وسفارة بلدها في جاكرتا. وطلبت أيضا زيادة التنسيق بين المانحين لدى الاستجابة في فترات ما بعد الأزمات. وأعرب متحدث آخر عن تأييده لتعاون اليونيسيف مع البنك الدولي في ميدان التعليم الأساسي لتمكين تاركي المدارس من استئناف الدراسة. وشرح المدير الإقليمي الاستراتيجيات المنقحة، مثل التركيز على عدد أقل من المسائل، وتقديم خدمات مباشرة، وزيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبناء رأس المال الاجتماعي، والتعاون مع المستويات دون الوطنية. وأعاد تأكيد ما تبذله اليونيسيف من جهود بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المانحة، وأشار إلى التعاون مع البنك الدولي، حيث يركز البنك الدولي على إعادة التلاميذ إلى المدارس في حين تركز اليونيسيف على الدعوة والتعبئة الاجتماعية.

٨٣ - وأشار متحدث إلى نجاح التعاون على الحدود بين ميانمار والصين في مجال "الأيام الوطنية للتحصين"، وهو تعاون يهدف إلى تحقيق فعالية التكاليف، وتساءل عما إذا كان يمكن توسيع نطاق هذا التعاون. وقدم المدير الإقليمي معلومات إضافية عن برنامج ميكونغ في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اشتركت فيه ستة بلدان، من بينها ميانمار.

٨٤ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة لغينيت نام، أيد أحد المتحدثين الاستراتيجية المتبعة في قطاع المياه والمرافق الصحية لتجنب توسيع نطاق الأنشطة أكثر من اللازم مما يؤثر على فعاليتها. وأبلغ

أيضا عن التعاون المفيد بين اليونيسيف وسفارة بلده في هذا المجال نفسه فضلا عن مجال حماية الأطفال. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان اتباع نهج يستند إلى الطلب يتناقض مع سياسة اليونيسيف القائمة على التركيز على الفقراء. ورد المدير الإقليمي قائلا إن التجربة أثبتت أنه عندما يشارك الشعب في الأنشطة ينتابه إحساس بالملكية ورغبة في استدامة النشاط. وهذا لا يتعارض مع سياسة اليونيسيف الرامية إلى دعم الفقراء.

منطقة جنوب آسيا

٨٥ - وصف المدير الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا النتائج الرئيسية لاستعراضات منتصف المدة التي أجريت في أفغانستان وبنغلاديش فضلا عن التقييمات الإقليمية، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/P/L.5. وأفاد أيضا أن اليونيسيف شريك نشط في إعداد "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" في أفغانستان.

٨٦ - وأعربت الوفود عن شكرها للمدير الإقليمي على جودة تلخيصه لنتائج استعراضات منتصف المدة والتقييمات. وتحدثت متكلمة عن جهود بلدها في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان من خلال كل من القناتين الثنائية والمتعددة الأطراف. وأكدت على ضرورة أن يدعم برنامج اليونيسيف المقبل الفتيات اللاتي حُرمن من فرص التعليم.

٨٧ - وفيما يتعلق ببنغلاديش، أعرب أحد الوفود عن رغبته في معرفة المزيد عن التقدم المحرز في مجالات لم يتم الإبلاغ عنها، مثل البرنامج الذي يستهدف الاتصال بالفئات التي يصعب الوصول إليها. وأعرب أيضا عن قلقه بسبب عدم كفاية تدفق الموارد، وذكر بصفة خاصة أن برامج محو الأمية تتطلب مزيدا من التشجيع والدعم. وأعاد تأكيد الحاجة إلى تعاون الجميع لإيجاد حلول لمشكلة التلوث بالزرنيخ في بلده. وفيما يتعلق بتدفق المعونة، ذكر المدير الإقليمي أن بنغلاديش أقل اعتمادا من غيرها على المعونة، وأنها حققت نجاحات كثيرة. وفيما يتعلق بموضوع التلوث بالزرنيخ، قال إن اليونيسيف تدعم في الوقت الراهن مجموعة شاملة من التدابير للتصدي لهذه المشكلة وغيرها من المشاكل الصحية المتصلة بها، وذلك بالتعاون مع النظراء الوطنيين والشركاء الدوليين، ومن بينهم البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والشبكات الآسيوية والعالمية ذات الصلة بالزرنيخ.

٨٨ - وأثنت متحدثة على التعاون المثمر بين اليونيسيف والوكالة التي تنتمي المتحدثة إليها في مجالي القضاء على شلل الأطفال والمعالجة العامة للملح باليود في بنغلاديش. ورحبت أيضا بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين ثلاثة أطراف لوضع حد لتشغيل الأطفال في صناعة الملابس. وأشارت إلى التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجالات الصحة والتغذية فضلا عن دعم هذه الوكالة لأعمال الإغاثة المتصلة بالفيضانات في عام ١٩٩٨. وبينما أعرب أحد

الوفود عن تأييده لاستعراض منتصف المدة، أشار إلى أنه سيتم عما قريب إنجاز تقييم بشأن المياه والمرافق الصحية برعاية وكالة التنمية الدولية الدانمركية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٨٩ - عرض المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التقرير (E/ICEF/1999/P/L.6)، وقال إن استعراضات منتصف المدة شكلت مرحلة بالغة الأهمية في مجال البرمجة في كل من مصر والجمهورية العربية السورية، وسرد ما تحقق من نتائج. وأبلغ الأعضاء أنه تم في عام ١٩٩٨ إجراء ما مجموعه ٤٣ دراسة و ٢٥ تقييما في المنطقة.

٩٠ - وأثنى عدة متكلمين على جودة التقرير. وقالت متكلمة إن التقرير موضوعي وشامل وتحليلي جدا، وهو يعبر عن التحول إلى اتباع نهج يقوم على حقوق الأطفال. وأثنت على اليونيسيف لالتزامها بالاهتمام بالمسائل المتصلة بنوع الجنس والقضاء على التفاوت بين الجنسين ولقدرتها على تدبير الأموال لتعويض انخفاض الموارد العامة. ورحبت نفس المتكلمة بمبادرة اليونيسيف، في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مصر، وحثت المنظمة على أن تكون في طليعة من يستخدم في المنطقة طرقا مبتكرة لكسر حاجز الصمت بشأن هذا الموضوع. وأثنت كذلك على اليونيسيف وعلى رسول الخير الإقليمي للأنشطة الناجحة التي اضطلع بها في مجال تعزيز التوعية. وأعاد وفد آخر تأكيد التزام حكومته باتفاقية حقوق الطفل، وبالمساواة الكاملة بين جميع الأطفال. وأكد للمجلس، وهو يتحدث عن المساهمات المالية التي قدمتها حكومته إلى برامج اليونيسيف، أن حكومته ستضاعف جهودها، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن التقرير لم يعط صورة للحالة السيئة التي يواجهها أطفال العراق، وطلب من اليونيسيف إجراء دراسة عن الوضع الحقيقي للأطفال وتقديم هذه النتائج إلى أعضاء المجلس. وأوضح المدير الإقليمي في رده أنه لم يتم إجراء أي استعراض لمنتصف المدة أو تقييمات رئيسية في العراق في عام ١٩٩٨ وأن البرنامج القطري للعراق قد نوقش في دورة المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الأمم المستقلة، ودول البلطيق

٩٢ - قال المدير الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الأمم المستقلة، ودول البلطيق أثناء عرضه للتقرير (E/ICEF/1999/P/L.7) إن استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية لألبانيا وتركيا وجورجيا أدت إلى تحديد مجالات جديدة تتطلب الاهتمام، مثل الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، والعنف المنزلي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعكس الاستعراضات التركيز على حقوق الأطفال، وفي نهاية المطاف، على توجهات جديدة للبرامج. وهي تؤكد من جديد ضرورة التركيز بصورة أكبر على دور مقدمي الرعاية الصحية الأولية، والأسر، والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بنماء الأطفال وحمايتهم، نظرا لأن الحلول المؤسسية لم تعد صالحة في كثير من الأماكن. وأشارت الاستعراضات أيضا إلى ضرورة زيادة الأنشطة المشتركة بين القطاعات، وتنسيق الخدمات. وانعكست في الاستعراضات الثلاثة بوضوح شديد أهمية

استراتيجية بناء القدرات، واستخدام نماذج تميز لصياغة نُهج ناجحة في تنفيذ البرامج. وقال إن اليونيسيف ستواصل بذل الجهود الرامية إلى زيادة بناء قدرات كل من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، من خلال إنشاء آليات سليمة لإقامة الشبكات، وإجراء الأبحاث التطبيقية. ولم تكن هناك أي تعليقات من الوفود على العرض الذي قدمه المدير الإقليمي.

## واو - التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

٩٣ - أدلى المراقب المالي لليونيسيف ببيان استهلالي موجز عن "تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" (E/ICEF/1999/AB/L.1) وهو تقرير أعد تنفيذا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٨/٢ (E/ICEF/1999/6/Rev.1). وفي هذا المقرر، طلب المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي أن يكفل إدراج النسبة الحالية لتكاليف التنظيم والإدارة ودعم البرامج بالقياس إلى موارد البرنامج. وطلب المجلس أيضا إلى اليونيسيف تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الميزانية، على أن يؤخذ في الاعتبار استعراض الخطة المتوسطة الأجل، ومستويات الموارد العامة، والتكاليف والإيرادات، وأثر تقلبات أسعار العملات، ونتائجها بالنسبة للموارد البشرية.

٩٤ - وأوضح المراقب المالي أن التقرير قد تم إعداده على أساس البيانات المتاحة التي تغطي الشهور الثمانية الأولى من فترة السنتين. ومع ذلك، كما يتضح من التقرير، وكما هو مؤكد في التقديرات الأولية لفترة الاثني عشر شهرا الأولى من فترة السنتين، تواصل اليونيسيف سيرها في المسار الصحيح فيما يتعلق بإسقاطات الإيرادات. ويحتمل أن تتجاوز الإيرادات الكلية إسقاطات الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالنفقات، حققت اليونيسيف وفورات في البداية في ميزانية الدعم، ولكن من السابق لأوانه تعميم هذه الوفورات بالنسبة لفترة السنتين بأكملها. ولذا، وكما يذكر التقرير، لا تتوقع اليونيسيف أي زيادة في نسبة تكاليف الدعم بالقياس إلى موارد البرنامج، كما أنها لا ترى ضرورة لتقديم توصية بإجراء أي تغيير في ميزانية فترة السنتين بالصيغة التي أقرها المجلس.

٩٥ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود الأمانة في إعداد ميزانية الدعم، ورحب بمبدأ ضرورة استيعاب الزيادات في التكاليف داخل الميزانية المعتمدة. وأيّد المتحدث نفسه النتائج الواردة في الفرع سادسا من التقرير. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/٣ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## زاي - المسائل المالية

٩٦ - استعرض المجلس التنفيذي في إطار هذا البند من جدول الأعمال الذي عرضته نائبة المديرة التنفيذية، التقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (A/53/5/Add.2)؛

(ب) " التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1998/AB/L.9).

٩٧ - وكان هذا البند من جدول الأعمال قد أرجئ النظر فيه من الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ كي تتسنى للمجلس التنفيذي فرصة تسلم تقرير مجلس مراجعي الحسابات. كما أن المجلس سوف يفيد من التقرير الذي سوف يرد إليه من اللجنة الاستشارية بشأن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، ومن تقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/53/513) التي لفتت نائبة المديرة التنفيذية انتباه المجلس إليها، وكذلك من مداولات اللجنة الخامسة وقراراتها بشأن هذا الموضوع. وقد أثار اثنان من الوفود المسائل المفصلة أدناه.

٩٨ - قال الوفدان إن توقيت ورود تقارير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير اللجنة الاستشارية إلى المجلس التنفيذي للمناقشة حالة لا ينبغي أن تتكرر، إذا أمكن ذلك. وبالتالي اقترحا أن تعمل الأمانة مع اللجنة الاستشارية من أجل حل مسألة التوقيت. وأجابت نائبة المديرة التنفيذية أن موعد إصدار مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية تقاريرهما مسألة خارج إرادة الأمانة. غير أن اليونيسيف سوف تبذل أقصى جهدها لكفالة تقديم الحسابات في موعدها، وقد تحقق ذلك، على الرغم من ثقل أعباء عمل مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية كليهما، وجاء توقيت انعقاد دورة المجلس ليُعقّد الحالة إلى حد ما.

٩٩ - واقترح أحد الوفود تغيير عملية الموافقة بحيث يقر المجلس التنفيذي تقرير مجلس مراجعي الحسابات مع تزويد الجمعية العامة بنسخة للعلم. إذ أن المجلس التنفيذي لليونيسيف هو المسؤول عن إقرار سياسة الميزانية والتوجه الاستراتيجي لليونيسيف، مما يجعله في وضع أفضل لإقرار تقرير مجلس مراجعي الحسابات. ومع أن العملية معكوسة بالنسبة للصناديق والبرامج الأخرى كافة، فقد ذكر الوفد أنه قائم باستطلاع إمكانية تغييرها. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنها تفهم أن هذه المسألة قد تعرض على الجمعية العامة في دورتها القادمة، وعليه قد يود الوفد معالجة هذه المسألة حينذاك.

١٠٠ - واقترح أحد الوفود تعزيز معايير الرقابة الداخلية لليونيسيف، وحث على تكييفها وفق نموذج معايير المراقبة الداخلية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومن رأي الوفد أن اعتماد هذه المعايير سيشكل خطوة تقدمية بالنسبة لليونيسيف ويساعد في بذل الجهود التي تدفع مزيدا من المنظمات إلى قبول هذه المبادئ التوجيهية أو على الأقل قبول مبادئ مراجعة الحسابات هذه.

١٠١ - واقترح الوفد كذلك أن تنظر اليونيسيف في أمر إدخال ممارسة مراجعة للحسابات تستند إلى النتائج، أي تركز على النتائج التي يراد الحصول عليها إضافة إلى إبداء الملاحظات بشأن التقيد بالإجراءات القائمة. ويمكن إبداء الملاحظات على العمليات والإجراءات التي يستحسن بحثها من جديد، إن لم تعد مفيدة في تحقيق النتائج، بل يجوز أن تكون عائقا في هذا المجال، أو يمكن تنقيحها بطريقة ما لمواصلة تحسين تحقيق النتائج المرجوة. وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى هاتين النقطتين المتصلتين بمراجعة الحسابات فقالت إنها سوف تبلغها إلى مدير مكتب المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف، الذي ينظر أيضا في هذه المسائل. وفي مجال مراجعة الحسابات استنادا إلى النتائج، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى تجربة ذكرها المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نتائج مراجعة حسابات البرامج التي أجريت في المنطقة وأدت، علاوة على استعراضات منتصف المدة، إلى تغيير بعض البرامج للمستقبل.

١٠٢ - وأثيرت مسألة المحاسبة المتصلة بالنفقات، وخاصة ما يتصل منها بالمساعدة النقدية التي تقدم إلى الحكومات، والتي تقيَّد مباشرة على النفقات، مما يؤدي بالتالي إلى نقص الوضوح في الحسابات. واستفسر المتحدث عن الأفكار التي تتداول في هذا الشأن. وأشار إلى وجود مشكلة أخرى قال إنها توجد أيضا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مسألة تبرير دفع سلفات مالية إلى الحكومات. وأضاف أن هذا الأمر من الشواغل المستمرة لدى مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أكدت نائبة المديرة التنفيذية أن ثمة استعراضا يُضطلع به لضمان اتساق أحكام القواعد المالية والنظام المالي لليونيسيف مع معالجة المنظمة لحساب المساعدة النقدية التي تقدم إلى الحكومات. وسوف يتم إطلاع اللجنة الاستشارية على نتائج الاستعراض وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أيلول/سبتمبر. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية كذلك أن عمليات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لا يمكن المقارنة بينها لأن الهيئتين تعملان بصورة مختلفة. فالبرنامج الإنمائي وكالة منفذة. في حين أن اليونيسيف تتعاون مع شركاء على أساس مخططات للعمل تتفق عليها اليونيسيف والحكومة. والمساعدة النقدية التي تحول إلى شركاء اليونيسيف من أجل دعم برامج التعاون تنقل الملكية إليهم لدى الدفع. ولذلك السبب، فهي ليست سلفة ولا تنفيذا وطنيا على النحو الذي يعمل به البرنامج الإنمائي. غير أن الأمانة تضمن اتساق سياساتها وإجراءاتها مع ممارساتها.

١٠٣ - وفيما يتعلق بموضوع المحاسبة المتصلة بالتبرعات العينية، ارتأى أحد الوفود أن المعالجة الحالية تؤدي إلى تقدير الدخل بأقل من حقيقته. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن الاستعراض الداخلي لحسابات

التبرعات العينية جار على قدم وساق. غير أنه من الصعب تحديد قيمة بعض السلع التي توهب إلى اليونيسيف.

١٠٤ - وطلب أحد المتحدثين توضيحا عما ذكره تقرير مراجعي الحسابات من عجز ناتج من العجز الكبير في الدخل المتوقع للإغاثة في حالات الطوارئ والبرامج التي تستند إلى الدخل الإضافي. وذكر الوفد أنه يفهم أنه حينما يمول برنامج ما من دخل إضافي، فإنه لا يمكنه أن يبدأ إلى أن يُحصَّل الدخل برمته. وفي تلك الحالة، لا يمكن أن يكون هناك عجز في العمليات الممولة بهذه الطريقة إلا إذا قدرت التكاليف أصلا بأقل من قيمتها الحقيقية. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أنه يبدو أن هناك عجزا حينما ترد التبرعات في نهاية السنة ويتم تحميل معظم النفقات على السنوات التي تليها. فاليونيسيف تسجل الدخل في السنة التي يرد فيها، وتنفقه تدريجيا في السنوات التي تليها. وبالتالي، يبدو وجود عجز في الدخل في السنوات التي يتم فيها تكبد النفقات. وقد تصح هذه الحالة أيضا إذا ورد الدخل في وقت متأخر في فترة من فترات السنتين، وتم تكبد النفقات في فترة السنتين التي تليها. وفي هذه الحالة يرد الدخل إلى اليونيسيف في فترة سنتين ما، وتصرف النفقات في فترة السنتين الأخرى. وأشار مراجعو الحسابات إلى نقطة أخرى وهي أن اليونيسيف لم تتلق التمويل الذي قدرته للموارد العامة، والتمويل التكميلي، والتمويل لحالات الطوارئ. فقد انخفض الدخل كثيرا في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لأن النداءات التي أطلقت من أجل التبرع لحالات الطوارئ كانت أقل منها في فترات السنتين السابقة.

١٠٥ - وطُرحت أيضا استفسارات بشأن إجراءات العروض للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين: أي ما هو النظام الحالي المتبع في إجراءات العروض للتعاقد مع الخبراء الاستشارين؛ وهل هناك حد يؤدي تخطيه إلى اقتضاء تقديم عطاءات؛ وما هو الإجراء الذي يتخذ إذا لم يحترم الشخص المسؤول عن العقد قواعد المنظمة؛ وهل ينبغي فرض عقوبات إذا لم يتم التقيد بقواعد المنظمة. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أنه تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المبادئ التوجيهية. وإذا لم يكن هناك ما يستدعي إجراء مناقصة عادية، فإنه ينبغي انتقاء عدد من المرشحين، وينبغي أن تكون عملية الانتقاء موثقة. وبالنسبة للمؤسسات، تتيح اليونيسيف الإجراءات العادية في المناقصات. وقالت إن اليونيسيف شددت مراقبتها الداخلية على توظيف فرادى الخبراء الاستشاريين. ويلزم كل مكتب من مكاتب اليونيسيف بتقديم تقارير فصلية. ويؤدي عدم اتباع هذه المبادئ التوجيهية إلى سحب صلاحية إبرام العقود. وسيشكل التقيد بالمبادئ التوجيهية الجديدة جزءا من تقرير تقييم الأداء لكل موظف يتمتع بصلاحية إبرام العقود. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٩/٤ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

١٠٦ - وفيما يتعلق بمسألة صندوق رأس المال الاحتياطي التي أبرزها مراجعو الحسابات الخارجيون، على النحو المشار إليه في الفقرات ١٥-١٧ من الوثيقة E/ICEF/1998/AB/L.9، وافق المجلس على أنه لدى موافقته على إنشاء صندوق احتياطي خاص بأماكن المكاتب الميدانية ومساكن الموظفين (E/ICEF/1990/13، المقرر ١٩٩٠/٢٦)، لم يطلب إشراكه في الموافقة على مشاريع معينة. وكما هو عليه الحال منذ عام ١٩٩٠، ستواصل

المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس بشأن حالة الصندوق في البيان الثامن من التقرير الذي يقدم كل سنتين.

## حاء - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ المقدمة من اليونيسيف

١٠٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية رفعتها المديرة التنفيذية (E/ICEF/1999/6) وعرضها مدير شعبة البرامج. وقال إن المكتب أيد توصية المديرة التنفيذية بأن تمنح جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ إلى المنظمة غير الحكومية التنزانية "كوليانا"، تقديرا لمساهمتها الكبيرة والخلاقة في تحسين حالة الأطفال في ذلك البلد وإلهام غيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة بإدماج منظور حقوق الطفل في أعمالها. وأقر المجلس التنفيذي التوصية بدون أي تعليق. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٩/٥ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## طاء - مسائل أخرى

١٠٨ - لم تطرح مسائل أخرى للمناقشة.

## ياء - ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية والرئيس

١٠٩ - أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للمجلس التنفيذي لمشاركة وفود عديدة على نطاق واسع. وقالت إن الأمانة تقدر اتساع نطاق التعليقات التي أدلي بها، ولا سيما بشأن المذكرات القطرية، واستعراضات منتصف المدة، والتقييمات، والتي ستكون ذات فائدة خاصة للمكاتب الميدانية. وقد أظهرت الساعات الطويلة المكرسة لاستراتيجية تعبئة الموارد صدق الأعضاء في اهتمامهم باليونيسيف وانشغالهم بأمرها ودعمهم لها. وسيشكل هذا القرار تحديا لليونيسيف لكي تبذل قصارى جهدها. وتعهدت بأن تعمل الأمانة جادة للوفاء بما يتوقعونه منها، بل وتجاوز تلك التوقعات، وإن كانت لا تقلل من مقدار التحديات المنتظرة. وقالت إن العالم مكان يزداد تعقيدا وعنفا، نجد الناس فيه مستعدون للكلام عن الأطفال، ولكن لا يفعلون إلا النزر اليسير. كما أن استراتيجية تعبئة الموارد تطرح أيضا تحديات خاصة للمانحين، وهي تأمل في أن يحقق المانحون، بدورهم، أماني اليونيسيف.

١١٠ - ووجه الرئيس الشكر إلى الأمانة والوفود على عملهم المضني طوال الدورة. وأعرب أيضا عن تقديره لأعضاء المكتب لتقديمهم الدعم وتعهد بمواصلة العمل معهم ومع المجلس طوال العام.

## ثالثا - الاجتماع المشترك بين المجلس التنفيذي لليونيسيف والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

### ألف - المجالات الرئيسية موضع الإجراءات المتضافرة في عام ١٩٩٩

تدفقات الموارد، ومتابعة المؤتمرات الدولية، ونظام المنسق المقيم

١١١ - أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أمله في أن تؤدي الاجتماعات المشتركة في المستقبل على نحو أكبر دور مجلس استعراض مشترك للأنشطة التي تضطلع بها أفرقة قطرية معينة، حيث أن من المهم أن ينصب التركيز على المسائل القطرية. وتحقق الأمم المتحدة نجاحا مستمرا في ميدان الأنشطة التنفيذية، بما فيها تدخلاتها في الشؤون الإنسانية والانمائية على السواء. وأشاد بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، قائلا إنه يعكس حسا عميقا بحقيقة العمل الذي يجري على المستوى القطري. ذلك أن القرار يؤيد بصورة خاصة عمل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الانمائية على الصعيد القطري. وأعرب عن ارتياحه للتوجيه الذي يقدمه القرار بشأن كل تلك الجوانب الكثيرة الهامة من الأنشطة التنفيذية.

١١٢ - وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، أشار إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز في العام الماضي. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بوصفه ممولا ومديرا لنظام المنسق المقيم، على تعزيز النظام، وهو يقدر الدعم الذي يقدمه شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وللمرة الأولى، اضطلع بنجاح بعملية تقييم كفاءة ٤٠ مرشحا لمنصب المنسق المقيم. وفي أعقاب تقييم الكفاءة، وضع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في اجتماعه الأول قائمة بأفضل المرشحين لكل منصب شاغر من مناصب المنسقين المقيمين. ومن مجموع ١٣٠ منسقا مقيما، يوجد الآن ٢١ منسقا مقيما من خارج برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالمقارنة بمنسق مقيم واحد فقط من خارج البرنامج في عام ١٩٩٣، مما يعكس تقدما حقيقيا صوب توسيع قاعدة المنسقين المقيمين. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة النساء من المنسقين المقيمين ٢١ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣.

١١٣ - وقال إن وجود نظام معزز للمنسق المقيم لا يقدر بثمن في الجهود المشتركة التي تبذل من أجل تعزيز الاجراءات المتسقة والمتماسكة التي تتخذها الأمم المتحدة على الصعيد القطري حسبما عهد به إليها الأمين العام. وقد أصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مذكرة ارشادية ثانية لنظام المنسق المقيم تتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية. ويشكل اطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية أداة مثلى لكفالة متابعة المؤتمرات على الصعيد القطري.

١١٤ - وأضاف مدير البرنامج أن قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ خصص عشر فقرات للتمويل، وهي مسألة ذات أولوية عليا. ولا بد من وقف التناقص المستمر في المساعدة الانمائية الرسمية. فمنذ عام ١٩٩٢، انخفضت التبرعات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمساعدة الانمائية الرسمية كليهما بنسبة ٢٠ في المائة. وذكر أن أطر التمويل المتعدد السنوات قيد المناقشة في المجلسين التنفيذيين.

الرصد والتقييم، واستخدام المؤشرات المشتركة

١١٥ - ركزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة رئيسية على المسائل المتعلقة بالرصد والتقييم، بما في ذلك المؤشرات. وقالت إن الرصد والتقييم يعتبران جزءا هاما من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بشأن استعراض السياسات العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأضافت أن الصناديق والبرامج توافق على أهمية استعراض وتقييم ما يتم انجازه في مجال الأنشطة التنفيذية وتوثيق النتائج، كما أنها تسلم جميعا بضرورة اتخاذ موقف تحليلي أقوى بشأن حالات النجاح ونقاط الضعف، وجمع الدروس المستخلصة والاستفادة منها عند وضع البرامج في المستقبل.

١١٦ - ومضت تقول إن من المفيد الإشارة إلى عدة نقاط. فلم تبدأ الصناديق والبرامج من لا شيء؛ فلديها كلها خبرة وتجارب قديمة العهد في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنسيق في عملية الرصد والتقييم، ولا سيما على الصعيد الميداني، ولكنها تفتقر إلى التوثيق الجيد. ويوفر الفريق العامل المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة والمعني بالتقييم محفلا مفيدا لتبادل المعلومات التقنية حول المسائل الموضوعية والمنهجية، كما أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واءمت عمليات الرصد والتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وساعد إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في التمهيد لإدخال تحسينات ملحوظة على التنسيق والتعاون في ذلك المجال. هذا إلى أن أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة قاموا باستعراض استمارات الإبلاغ لمعرفة كيف يمكن تبسيطها؛ وبمناقشة الطرق التي يمكن بها مواءمة تدريب النظراء الوطنيين في مجال بناء القدرات ووضع الميزانيات القائمة على النتائج؛ واستعراض المسائل المتصلة بالتنفيذ الوطني والنهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١١٧ - واستطردت قائلة إن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتيحان فرصة هامة لتعزيز عنصري الرصد والتقييم في البرامج. وقد وضع التقييم القطري المشترك أساسا لقياس التقدم، وقاعدة للبيانات، وقائمة من المؤشرات المشتركة المتفق عليها. واشترط أيضا ضرورة اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة البلدان على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها. وإذا أنجز التقييم القطري المشترك ولو جزءا من هذا البرنامج الطموح، فإنه سيقدم للمرة الأولى أساسا متينا للاضطلاع بعملية للرصد والتقييم خططتها ووافقت عليها جميع البلدان المعنية. ومن بين الاهتمامات البالغة الأهمية تعزيز قدرة البلدان في هذا المجال على المدى الأطول. وتتضمن المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عنصرا

هاما بشأن الرصد والتقييم يدعو إلى وضع خطة للرصد والتقييم ويتطلع إلى القيام بمزيد من الأنشطة المشتركة على فترات منتظمة.

١١٨ - وقالت المديرة التنفيذية إنه من الأهمية البالغة بمكان أن توافق منظومة الأمم المتحدة على مجموعة مشتركة من المؤشرات بالنسبة لبلد معين. وهذا ممكن بفضل العمل الذي تم إنجازه في عدد من المحافل، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد قامت الأطر الجديدة لمؤشرات التقييم القطري المشترك بوضع المؤشرات الرئيسية للنتائج الواردة في القوائم السابقة في الاعتبار، ولا سيما مؤشرات القطاع الاجتماعي الـ ١٥ المتعلقة بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ومؤشرات التنمية الرئيسية الـ ١١ المتعلقة بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. واهتمت الأمم المتحدة، عند وضعها إطار المؤشرات المتعلق بالتقييم القطري المشترك بضرورة عدم زيادة أعباء الإبلاغ الذي تقوم به البلدان، والتأكد من ملكية الأقطار للمؤشرات، وتعزيز القدرة الإحصائية المحلية.

١١٩ - واختتمت كلامها بالإشارة إلى عدد من المسائل الأخرى المتصلة بمواءمة السياسات والإجراءات التي سيعالجها أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في الشهور المقبلة. فمثلا سيرصد هؤلاء الأعضاء بصورة وثيقة التقدم المحرز في مواءمة الدورات البرنامجية، التي لأجلها زودت المجموعة المكاتب القطرية بالإرشاد والتوجيهات. كما سينظر أعضاء المجموعة نظرة جديدة في الإجراءات البرنامجية لكل منظمة في سياق تنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة بهدف زيادة تنسيقهما وتبسيطهما.

مواءمة دورات البرنامج، وأماكن العمل والخدمات المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري المشترك

١٢٠ - قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مواءمة دورات البرنامج عنصر رئيسي في استعمال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفعاليته، وإن رؤساء الصناديق والبرامج قد طلبوا إلى جميع المكاتب مواءمة دورات برامجها قبل حلول عام ٢٠٠٣. وحتى تاريخه، تمت المواءمة في ٣٩ بلدا، وستعقد اتفاقات قريبا مع ٤٩ بلدا للقيام بذلك. كما تنظر الصناديق والبرامج الآن إلى البلدان التي لديها دورات تفصلها سنة واحدة فقط عن المواءمة. وفي كولومبيا وباراغواي، مثلا، حيث من المقرر أن تنتهي برامج اليونيسيف في عام ١٩٩٩، ستعد اليونيسيف برامج مدتها سنتان من أجل مواءمة الدورات مع دورات الوكالات الأخرى. ومن شأن تزامن دورات البرامج تهيئة الظروف الضرورية لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بنجاح وتحسين تكامل برامج الوكالات. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض المسائل المعلقة:

(أ) يتعين أن تتوافق دورات برامج وكالات الأمم المتحدة مع فترات التخطيط الحكومية، ولكن التزامن التام قد لا يتسنى في كل حالة من الحالات بسبب زيادة "الخطط المتكررة" واتساع نطاق دورات التخطيط؛

(ب) من أجل ضمان استمرار تزامن للدورات، يجب الاتفاق على مدة الدورات البرنامجية المقبلة. وسيأخذ ذلك في الاعتبار دورات التخطيط الحكومية والإجراءات الداخلية الخاصة بالوكالات، بما في ذلك الإجراءات التي كلفها بها المجلس. وهذه المسألة مدرجة في خطة عمل وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ١٩٩٩؛

(ج) هناك عدد من البلدان التي تمر بظروف صعبة، مثل النزاعات، أو ثمة وكالات أعدت برامج متعددة الأقطار تغطي تشكيلات مختلفة من البلدان، أو ثمة دورات برنامجية تفصلها عن التزامن فترة تزيد على السنة. وفي هذه الحالات، طلب إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل مع المقر لإعداد خطة عمل في سبيل تحقيق المواءمة.

١٢١ - وفيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة، قالت إنه يوجد حاليا سبع دور للأمم المتحدة افتتحها الأمين العام، إلى جانب ٢٣ دارا ستحدد رسميا في مناسبة ملائمة في الأشهر المقبلة. ويشارك في استخدام أماكن العمل في ١٤ بلدا آخر بعض الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستقوم المجموعة الفرعية المعنية بالأماكن المشتركة والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، برئاسة اليونيسيف، بتقييم ٢٠ موقعا آخر كل سنة في السنوات الثلاث القادمة. ويتوقف مدى إنشاء دور الأمم المتحدة على التقييم وتوفر التمويل.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة، قالت إن المجموعة الفرعية بدأت، بدعم من المانحين الرئيسيين، بتحليل ممارسات الخدمات المشتركة، وستقوم بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن أفضل الممارسات التي ستحث الأفرقة القطرية على اعتمادها. بيد أن هناك الكثير مما يجري على المستوى القطري. ففي هندوراس التي يوجد فيها دار للأمم المتحدة، مثلا، وقّعت الوكالات اتفاق تعاون يفصّل مجالات الاستفادة من الخدمات المشتركة وإدارتها. وفي غواتيمالا، أشارت تقديرات اليونيسيف إلى أن تطوير الخدمات المتقاسمة والمشتركة قلص تكاليف الإدارة والسفر المدرجة في الميزانية. والخدمات المتقاسمة أو المشتركة موجودة في جميع البلدان التي يوجد فيها دار للأمم المتحدة؛ وفي بلدان عديدة أخرى، ومنها الهند والفلبين وزمبابوي، تقوم الأفرقة القطرية باستحداث وسائل معززة للتعاون.

١٢٣ - وقالت إنه تم بطرق عدة تقييم المرحلة التجريبية من عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فقد أجرت الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا داخليا استكمل باستعراض أجراه فريق خارجي من "الشخصيات البارزة". وأجرت وكالات معينة، منها اليونيسيف، تحليلاتها الخاصة.

وقد تُوجت المرحلة التجريبية بمشاورة عقدت على نطاق المنظومة في برنستون، نيوجرسي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وإلى جانب الحاجة إلى مواءمة الدورات البرنامجية، سلط الاستعراض الضوء على الحاجة إلى ما يلي: (أ) كفالة أن تكون مشاركة الحكومات في البرامج وملكيتها لها كاملتين؛ (ب) وإجراء تقييم قطري مشترك وتحليل شاملين باعتبارهما شرطا أوليا أساسيا لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ج) وتنقيح المبادئ التوجيهية المؤقتة القائمة ونظام الدعم العالمي، والتركيز على شبكات الدعم الإقليمي والاستفادة من الخبرة المكتسبة في المرحلة التجريبية.

١٢٤ - واستنادا إلى هذه الاستعراضات، وافق أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على اقتراحات توسيع نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أنيطت بالمجموعة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تترأسها اليونيسيف، مسؤولية إعداد مبادئ توجيهية جديدة للتقييم القطري المشترك، وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ونظام الدعم العالمي. وأكملت المشاريع الأولية لهذه المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وعممت على جميع الأفرقة القطرية في البلدان النموذجية وعلى الأفرقة القطرية التي أكملت عملية التقييم القطري المشترك. وطلب من جميع الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والبنك الدولي، والوكالات المتخصصة تقديم تعليقاتها. وتستهدف المجموعة الفرعية إنجاز المشروع الثاني في أوائل شباط/فبراير؛ وحالما يوافق أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للأمم المتحدة على المبادئ التوجيهية، ستوزع هذه المبادئ على جميع الأفرقة القطرية بحلول أوائل آذار/ مارس. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد خطة النشر النهائية إلا عندما يتضح عدد البلدان التي أكملت التقييم القطري المشترك وواءمت بين الدورات البرنامجية، فمن المتوقع بحسب المؤشرات الأولية أن يكون نحو ٥٠ بلدا قد شرع في هذه العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن كل البلدان مدعوة الى البدء بعملية التقييم القطري المشترك.

١٢٥ - ومضت تقول إن هناك عددا من المسائل التي لا يزال يتعين معالجتها. فإضافة التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى كل عملية من عمليات وضع البرامج لكل صندوق أو برنامج هي ببساطة أمر غير عملي. وستقوم كل وكالة باستعراض أثر ذلك على عمليتها، وسيكون لدى اليونيسيف، من ناحيتها، في غضون الأشهر القليلة القادمة، مقترحات للمناقشة تتعلق بطريقة تكييف عملية برمجتها مع هذا الواقع الجديد. والمسألة الثانية هي كيفية تطبيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان التي تعاني من الصراعات وتكييفه معها وطريقة الربط بينه وبين الإطار الاستراتيجي.

الصلات بين التنمية والعمليات الإنسانية

١٢٦ - قال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن أحد الأسباب الكامنة وراء صعوبة إدماج المبادرات الإنمائية في عمليات الإغاثة يتمثل في إطارها الزمني الذي لا يتجاوز في الحالات النموذجية

بضعة أشهر بالنسبة لعمليات الطوارئ. ويتطلب الأمر وضع الخطط اللازمة لمراحل متابعتها في الوقت نفسه تقريبا. ففي أثناء المرحلة الأولى، يكاد يستحيل تحديد الإمكانية الإنمائية، ودعوة الشركاء المحتملين لإعداد مقترحات بشأنها، وتعيين الموظفين، ونشرهم في الميدان، وبناء الثقة لدى المجتمع المحلي، والبدء بأعمال التنمية. ولا يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يضمن لشركاء التنمية، مثل المنظمات غير الحكومية، سوى تمويل لأجل قصير جدا؛ وبناء عليه، فإنه ليس من السهل دائما العثور على شركاء مؤهلين ومستعدين للعمل على هذا الأساس.

١٢٧ - وأضاف أن ثـمة صعوبة أخرى وهي أن إطالة مرحلة الأنشطة الغوثية الصرف، يمكن أن تحدث تشوهات في الهياكل الاقتصادية، وتعوق عملية إعادة البناء، وتؤخر نشوء نظم محلية للإمداد بالأغذية. وعليه فإن من الأهمية بمـكان الانتقال بأسرع ما يمكن إلى مرحلة الإنعاش بالحد من التوزيع العام للأغذية المجانية والاستمرار في الوقت نفسه في استهداف أكثر الفئات ضعفا. ولكن مع انخفاض التكاليف الإجمالية للعملية، الذي يكون في بعض الأحيان، كبيرا، يتغيَّر التوازن بين تكاليف الدعم البرنامجي والبنود المتعيَّن تنفيذها من البرنامج. وتبدو العملية، من هذه الزاوية الضيقة، أبهظ تكلفة، ومن الصعب أحيانا إقناع المانحين بأن فعالية العمليات ليست آخذة في التناقص.

١٢٨ - ومضى يقول إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وافق في عام ١٩٩٨ على أن تعد، في غضون ١٨ شهرا من بداية أي عملية إغاثة، استراتيجية للإنعاش، مع بعض الاستثناءات. بيد أن على برنامج الأغذية العالمي أن يبدأ الأخذ بنهج إنعاشية متى سمحت الفرصة بذلك، حتى وإن كان ذلك قبل صياغة أي استراتيجية للإنعاش. وأشار إلى أن المجلس يقوم أيضا بتنقيح فئة قائمة من الأنشطة البرنامجية لتمكين برنامج الأغذية العالمي من الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية المحددة في استراتيجية الإنعاش، مستفيدا من تبرعات المانحين لأي من بندي الإغاثة أو التنمية في الميزانية أو من كليهما. وتتضمن تلك الفئة البرنـامجية آلية للطـوارئ للاستجابة لما يمكن أن يحدث من انتكاسات وانقلابات في الأوضاع وطوارئ أو كوارث جديدة. وقد أصبحت عمليات التكييف هذه مستقرة الآن واستخدمت في كمبوديا، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والصومال، والعراق.

١٢٩ - وأضاف قائلا إن المجلس التنفيذي وافق على سياسات أخرى، منها مواصلة العمل مع الشركاء من خلال آليات مشتركة بين الوكالات مثل الإطار الاستراتيجي، وعملية النداءات الموحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتحقيق الحد الأقصى من المساهمة والمشاركة على الصعد المحلية؛ وإشراك المرأة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها؛ وتعزيز المؤسسات والقدرات المحلية والوطنية؛ وتعزيز جيوب الاستقرار أثناء الأزمات؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ ومساعدة الناس في مواجهة الأزمات.

المناقشة

١٣٠ - تكلم عدد من الوفود عن أهمية الاجتماع المشترك ذاته في سياق إصلاح الأمم المتحدة، وإن اقترح بعضهم أن تركّز الاجتماعات المشتركة في المستقبل على عدد أقل من المواضيع.

١٣١ - وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم المستمر لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره وسيلة لتعزيز برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال تحسين تنسيق الموارد وتوظيفها. واعتبرت التقييمات القطرية المشتركة خطوة أولى هامة وحاسمة في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهو ما أعتبر أيضا وسيلة لتنفيذ برامج المؤتمرات الدولية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لما أحرز من تقدم حتى الآن، ولالتزام الصناديق والبرامج بالعملية، وخاصة التزامها بمواءمة الدورات البرنامجية وتبسيط إجراءات البرمجة. ورئي أن توسيع نطاق مجموعة الشركاء، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، من شأنه أن يزيد من فعالية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشدد العديد من الوفود على ضرورة أن تكون العملية مملوكة للبلدان المشمولة بالبرامج. وأعرب المتكلمون عن ترحيبهم بما حدث من تحسينات في منظومة المنسقين المقيمين، وبوجه خاص توسيع مجموعة المرشحين وعملية الانتقاء الجديدة.

١٣٢ - وقال أحد المتكلمين إن انخفاضا حدث في الموارد المخصصة للتنمية، وإن المواءمة وسيلة لتجنب ازدواجية وزيادة جدوى التكلفة بوسائل منها الاشتراك في أماكن العمل. بيد أن تقليص التكاليف ليس هدفا بحد ذاته. فالمطلوب هو أن تنفذ في البلدان النامية مشاريع متفق عليها. واقترح متكلم آخر أن يصدر الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج بيانا مشتركا عن تدفق الموارد للتأكيد على أهمية هذه المسألة. واقتُرح أيضا أن يسعى المنسقون المقيمون للحصول على الموارد في البلدان المشمولة بالبرامج بإقامة تحالفات استراتيجية. ووافقت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ضرورة إصدار بيان مشترك بشأن تعبئة الموارد ولكنها اقترحت أن يحدد البيان ما يمكن أن تحققه هذه الموارد. كذلك أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده لفكرة إصدار بيان مشترك بشأن تدفقات الموارد.

١٣٣ - وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سألت بعض الوفود عن إمكانية القيام ببرمجة مشتركة وإبلاغ مشترك؛ وعن صكوك البرمجة التي يمكن إلغاؤها وعما إذا كانت قد تكونت أفكار حتى الآن عن الطريقة التي ستعمل بها إجراءات البرمجة المبسطة. وسئل أيضا عما إذا كانت الصناديق والبرامج تفكر في الإبلاغ عن أنشطة الحكومات والمانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين. وطُرحت بعض الأسئلة عن اشتراك البنك الدولي في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطرح بعض المتحدثين أسئلة بشأن عمليات التقييم القطري المشترك. وسأل أحدهم عن إمكانية إطلاع شركاء آخرين في التنمية عليها. وقال وفد إحدى بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إن التقييم القطري المشترك سيعزز الشراكة في مجال التنمية بين وكالات الأمم المتحدة، وبلدان البرامج، ومؤسسات بريتون وودز بما يتمشى مع ضرورة التنفيذ الوطني للعملية والملكية الوطنية لها.

١٣٤ - وقال مدير برناج الأمم المتحدة الإنمائي إن من الممكن أن ينقضي وقت طويل قبل أن تفقد الصناديق والبرامج سمتها الفردية على الصعيد القطري. بيد أنه يتعين فعلا تبسيط عملية البرمجة. فالبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، على استعداد للتخلي عن مذكرته الاستشارية في أي بلد يوجد فيه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتستكشف الأفرقة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتشغيل البرنامجي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعض الطرق لتبسيط الإجراءات والتنسيق. وعلى الصعيد القطري، تحتاج أسرة الأمم المتحدة إلى التنسيق الذي يشمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بحيث يسمح لها بدمج مواردها المتواضعة في استراتيجيات مشتركة متوازية تدعم جدول أعمال القطر المعني مع توفير مجال أنشطة واسع لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية. ويوفر نظام المنسق المقيم وسيلة للتنسيق على الصعيد القطري. وقد نجح التآزر في البرمجة في بعض الحالات، كما في بوروندي، ولكن المشاكل تظل بصفة عامة باقية نظرا للالتزام بترتيبات الإبلاغ المستقل.

١٣٥ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه يوجد التزام قوي بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلا أن من المهم الحفاظ على هويات الصناديق والبرامج، فهي لازمة لأغراض جمع الأموال. وثمة أمثلة كثيرة على المساعدات المشتركة على الصعيد القطري لا تشمل جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها مبادرة الأمم المتحدة لصحة المراهق في بوتسوانا، التي اشترك فيها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية؛ والتآزر بين البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمانحين الثنائيين في إجراء التعداد السكاني لعام ١٩٩٨ في ملاوي. وثمة تساؤل بشأن ما إذا كان ينبغي أن تشترك جميع الوكالات في كل مبادرة، إذ أن ذلك قد يتمخض عن "قائمة تبضّع" من الأنشطة. وإنما ينبغي، أولا، أن تقدر الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة ما لدى هذه الأخيرة من أولويات ثم تدعو الوكالات اللازمة للمشاركة.

١٣٦ - وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه لا بد من وجود توازن بين تمايز الوكالات والتنسيق بينها. وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو إطار للتخطيط يضفي على مداخلات الأمم المتحدة وتفاعلاتها مع البلدان اتساقا وقيمة، متفاديا بذلك الإفراط في عدد الأولويات. وفيما يتعلق بعملية الإبلاغ، ذكرت أنها تقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي لليونيسيف من خلال طائفة منوعة من التقارير، من بينها استعراضات منتصف المدة وغير ذلك من الوثائق البرنامجية القطرية. وقالت إن تقارير المنسقين المقيمين والتقارير السنوية لكل وكالة متاحة أيضا لوكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٣٧ - وقال أحد الوفود إن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية تعرقل التقدم الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان في كثير من الحالات. وأضاف أن استعداد هذه المؤسسات لأخذ تحليل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعين الاعتبار سيعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة من حيث فعاليتها في مواجهة تحدي التنمية. وسأل عن ماهية رد فعل المؤسسات المالية الدولية على عمليات التقييم القطري المشترك وعلى نظام المنسق المقيم وعن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون مع المؤسسات

المالية الدولية على الصعيد القطري. وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه متى أنجز تقييم قطري مشترك جيد، فإنه يتيح فرصة لإشراك وزارات المالية في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن عمليات التقييم القطري المشترك تشمل جميع الشركاء في التنمية، وإن البنك الدولي قد وقع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بعض البلدان، كملاوي وغانا على سبيل المثال. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن المناقشات جارية بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي بشأن نهج جديد للشراكة.

١٣٨ - وقال أحد المتكلمين إن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق في حالات الطوارئ وسأل عما يعتزم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صنعه سعيا لتحقيق هذا الهدف. وطلب متحدث آخر إلى الرؤساء التنفيذيين للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف التصدي لمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إنه يمكن الاستعانة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في توسيع نطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميادين الإنسانية. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن كلا من الجزء الإنساني لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات قد تناول في سنة ١٩٩٨ الأعمال المشتركة لشركاء الأمم المتحدة. وثمة أشكال أخرى للتعاون، تشمل الأفرقة العاملة، وبعثات التقييم المشتركة، ووضع مذكرات تفاهم، والآليات المشتركة بين الوكالات. ومن الأمثلة على التنسيق الإطار الاستراتيجي لأفغانستان. وعلى الصعيد القطري، لا يوجد سبب لعدم إدراج الجوانب الإنسانية للتنمية في عمليات التقييم القطري وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٣٩ - وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه ليس من بين بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الـ ١٨ أي حالات طوارئ معقدة. ومن القضايا التي ما زال يتعين معالجتها مسألة الإطار الاستراتيجي أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالات عدم وجود حكومة عاملة. والإغاثة والتنمية كلتاهما جزء من الاستجابة الإنسانية، ولكن من الممكن تحسين تعاريف المانحين للمصطلحات ذات الصلة بهما. فعلى سبيل المثال، تعتبر الصحة استجابة إنسانية دون التعليم، رغم أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لمساعدة الأطفال في حالات النزاع.

١٤٠ - وقال أحد المتحدثين إن البرنامج الإنمائي اشترك في بعض البلدان في أنشطة من قبيل إزالة الألغام ومد يد المساعدة للعائدين، وطلب أن يستجيب البرنامج الإنمائي، بوصفه مديرا لنظام المنسق المقيم، على نحو أكثر فعالية لهذه الاحتياجات. وذكر ممثل لبنان أهمية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مشيرا إلى تجربة بلده، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها تنسيق هذا العمل ودراسته لاستخلاص الدروس المستفادة منه. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنها زارت لبنان وأعجبت بالتقارب بين الأنشطة الجارية في مجالات الإغاثة والتأهيل/التشييد والتنمية، والتي يشترك فيها جميعا القطاع الخاص،

والمنظمات غير الحكومية، والمانحون الثنائيون. وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن أكاديمية السلم الدولية عاكفة على دراسة ما يمكن تقاسمه من الدروس المستفادة من عملية بناء السلام.

١٤١ - وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الدولية، قال أحد الوفود إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عقد دورة عن المتابعة المتكاملة وسأل عما إذا كانت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد تناولت هذه المسألة. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن الاستجابة المشتركة المنسقة ستكون مفيدة في هذا الصدد، إذ أنها تتيح للوكالات التركيز على المؤتمرات التي تناسبها. وسأل أحد المتكلمين عن الخبرة المكتسبة حتى الآن في الدمج بين متابعة البرامج العالمية والأولويات الوطنية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن من أفضل التحليلات في هذا الصدد تحليل أجراه فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان، الذي تناول كيفية التطابق بين الأهداف الوطنية وأهداف المؤتمرات. وقال إن اتفاق لجنة التنسيق الإدارية بشأن القضاء على الفقر نموذج لكيفية البناء الفعال على نتائج المؤتمرات.

١٤٢ - وأشار أحد المتحدثين إلى زيارة قام بها مؤخرا إلى سيراليون، فطلب إلى الرؤساء التنفيذيين أن يتناولوا متابعة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقرير الأمين العام عن أفريقيا، وعلى وجه التحديد كيفية تطبيق الاستنتاجات الواردة في التقرير في الميدان. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن سيراليون مثال للبلدان التي كانت الآمال عالية في إغاثتها وإنمائها، ولكنها عادت إلى حالة الأزمة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أسهمت بمدخلات في تقرير الأمين العام وإن لجنة التنسيق الإدارية أبرزت أهمية المتابعة. وقد أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مصفوفة لنشاط المتابعة تم إرسالها إلى جميع المكاتب القطرية، وسوف يجري استعراض هذه العملية بصفة دورية. وأضافت أن عمليات التقييم القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير المتعلقة بمواضيع محددة تأخذ أيضا في حسبانها الأولوية بالنسبة لأفريقيا.

١٤٣ - وسأل أحد المتكلمين عن إمكانية توسيع نطاق المشاركين في عملية أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من بين فئات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأفادت المديرة التنفيذية لليونيسيف بأنه كان يوجد نوع من مشاركة المجتمع المدني في معظم بلدان المرحلة التجريبية لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٤٤ - وقال أحد الوفود إن إعداد مؤشرات مشتركة هو مجال يمكن أن تسهم الأمم المتحدة عن طريقه في عملية التنمية. فهذه المؤشرات مفيدة للغاية في تحديد التقدم الذي تحرزه برامج الأمم المتحدة. وسأل المتحدث عن كيفية مشاركة الشركاء الآخرين في إعداد المؤشرات المشتركة واستخدامها. وسأل وفد آخر عن مدى اشتراك الحكومات الوطنية في إعداد هذه المؤشرات. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن منظومة الأمم المتحدة قد أنجزت عملا كثيرا في هذا المجال. وثمة اتفاق على الاستعانة بمؤشرات مشتركة على الصعيد القطري، حيث يتوقف انطباقها على مستوى التنمية في البلد

المعني. ولا يتعين أن تتناول البرامج جميع المؤشرات. ويمكن استخدام المؤشرات بمثابة معايير مرجعية لإعداد النظم التحليلية اللازمة لرصد التقدم.

١٤٥ - وسأل أحد الوفود عن التآزر على الصعيد القطري في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجنوب الأفريقي. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن فريقا مواضيعيا تابعا للأمم المتحدة يقوم، في بوتسوانا، بإعداد برنامج للأولويات الوطنية بغية التصدي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوجد أيضا برنامج لصحة الصغار يشارك فيه المانحون الثنائيون.

١٤٦ - وختاما، قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد وفّر كثيرا من المزايا، وإن كان ما زال يطرح تحديات كثيرة. وما زلنا في مستهل هذه العملية، التي بدأت في منتصف عمليات البرمجة التي تقوم بها البلدان. وتوجد الآن أفرقة أكثر تماسكا على الصعيد القطري، وقد جلب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى عملية البرمجة قضايا أساسية من قبيل حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فأثارها بوصفها مسائل منهجية، لا مسائل متعلقة بكل وكالة من الوكالات على حدة. وذكر أن التحليل أفضل في حالات البلدان التي تركز فيها أنشطة الأمم المتحدة على المناطق الأشد فقرا، كما في حالة فييت نام مثلا، أو التي تعمل فيها الوكالات بالاشتراك مع الحكومات على إعداد البرامج اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما في موزامبيق. وتمثل التحدي الأصلي في توضيح دور الحكومة وإشراك الوكالات غير العاملة في البلد المعني، وما زال يلزم تخفيض حجم عملية البرمجة.

١٤٧ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الهدف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في الاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان على الصعيد القطري.

١٤٨ - وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يكون أكثر الأطر فعالية على الصعيد القطري، واستدرك قائلا إن تنفيذه على الوجه الكامل سوف يستغرق عدة سنوات. وستعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على لجنة التنسيق الإدارية في دورتها لربيع عام ١٩٩٩. ولا ينبغي أن يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مظلة تضم برامج متباينة وفردية. وقال إنه يود أن يكون إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وثيقة برنامجية مشتركة تحل محل جميع صكوك البرمجة وتوحدها. وأعرب عن تفضيله، في الوقت الحالي، لإشراك مؤسسات بريتون وودز في ترتيبات استراتيجية على الصعيد القطري بدلا من إدراجها في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأحد العوامل في هذا الصدد هو أن البنك الدولي لا يعترف بالمنسق المقيم بوصفه منسقا له على الصعيد القطري. وختاما قال إن مراجعة شاملة جرت للبرنامج الإنمائي، فضلا عن الأمم المتحدة ذاتها، في الأعوام الأخيرة، رغم أنه لم يصل من المانحين القدر المنتظر من الدعم. ويلزم للأمم المتحدة، وهي من "الأصول الثمينة" للدول الأعضاء، أن تحصل على المزيد

لكي تستطيع أن تفعل المزيد. وشدد على ضرورة نمو الموارد المؤكدة التي يمكن التنبؤ بها لأغراض التنمية. وقال في نهاية كلمته إن الدول تقع على عاتقها مسؤولية الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

## باء - تنسيق الميزانيات

١٤٩ - بالنيابة عن المنظمات الثلاث، عرضت المراقبة المالية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التقرير الثاني بشأن "تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، (DP/1999/6؛ DP/FPA/1999/1؛ E/ICEF/AB/L.2) وأعربت عن تقديرها للملاحظات البنّاءة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (DP/1999/7؛ DP/FPA/1999/3؛ E/ICEF/1999/AB/L.4).

١٥٠ - وأكدت المراقبة المالية مجددا استمرار التزام المنظمات الثلاث بالعمل معا لكفالة وضع نهج منسق لميزانيات الدعم الخاصة بها، والتي سيستمر إدخال تعديلات على شكلها لكي تعكس ليس فقط التحسينات المحددة، بل كذلك المتطلبات الجديدة حال ظهورها. ونوهت بالجهود التي أدت إلى الاقتراح المنسق الذي ركز على وضع معلومات قابلة للمقارنة وشفافة للميزانية، والحفاظ في الوقت نفسه على الطبيعة والمتطلبات الفريـــدة لكل منظمة. وبعبارة أخرى، قالت إن التنسيق يعني مزيدا من التشابه ولكنه لا يعني التماثل.

١٥١ - ولعلم الوفود التي لم تشارك في مناقشات سابقة حول الموضوع، قدمت وصفا موجزا للتعاريف المتعلقة بالبرامج، ودعم البرامج، والتنظيم والإدارة. ووصفت أيضا التغييرين الرئيسيين المقترحين في التقرير. فقد أعيد تنظيم الموجز التنفيذي بنقل مخطط الموارد وتقديمه في الجدول الأول، وجعل الإطار المالي الجزء الأول في الموجز التنفيذي. وهناك جدول جديد أيضا يلخص المجالات الرئيسية التي حدثت فيها وفورات والطريقة التي أعيد بها توجيه الوفورات. وتبين جميع الجداول أرقام الميزانية الإجمالية والصافية، إلا أن الموافقة ستتم على الميزانية الإجمالية المقترحة.

١٥٢ - وطُلب إلى المراقبة المالية توضيح ميزانيات الدعم الإجمالية والصافية، فقالت إن ميزانية الدعم الإجمالية تعكس مجمل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، وإن ميزانية الدعم الصافية هي نتيجة اقتطاع الإيرادات من الميزانية. وستقوم كل منظمة بشرح ذلك بوضوح في وثيقة الميزانية الخاصة بها.

١٥٣ - وسأل أحد الوفود إن كانت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتوزيع المنفصل لتكاليف الموظفين ومصروفات التشغيل سيجري توفيرها أيضا لأعضاء المجالس التنفيذية عند الطلب. فقالت المراقبة المالية إن كل منظمة ستقدم أية معلومات تطلبها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأيد متحدث آخر إدراج بند "مساهمة الحكومة في تكاليف المكتب المحلي"، كإيراد في الميزانية.

## الباب الثاني

## الدورة السنوية لعام ١٩٩٩

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩

## أولا - تنظيم الدورة

### ألف - افتتاح الدورة

١٥٤ - رحب رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الاستهلالية بالوفود، وبالمنظمات غير الحكومية، وباللجان الوطنية لليونيسيف، وبالمديرين الإقليميين لليونيسيف وقال إن حضورهم دليل واضح على أهمية العمل الذي ينتظر المجلس. وأضاف أن اليونيسيف، بوصفها عضوا بارزا في أسرة الأمم المتحدة وواحدة من وكالاتها الرئيسية، يقع عليها التزام واضح باتخاذ خطوات جبارة من أجل الأطفال والنساء. وبيّن أن اشتراك اليونيسيف في تدشين سياسات جديدة مثل النهج المبني على حقوق الطفل، وعملية التفوق الإداري، وإدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وإدماج تكنولوجيا المعلومات الجديدة سوف يمكّن المنظمة من الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

١٥٥ - وأكد على أن الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٩ يتسم بالأهمية، حيث أنه سيُدخِل عنصرا جديدا في مداولات المجلس - وهو اشتراك متحدثين بارزين سينصحون عن قضايا تحدد شكل خطة اليونيسيف في المستقبل. وأشار بوجه خاص إلى أن من أهم القضايا المطروحة أمام المجلس قضية ضمان حقوق الأطفال في أفريقيا.

١٥٦ - وختاما، أعرب عن ثقته من أن المجلس سوف يتمكن من الوصول إلى حلول للمشاكل التي تؤثر على رفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم، وشدد على ضرورة ارتقاء اليونيسيف إلى ذرى أعلى من أجل تحقيق الرؤية الجماعية لتحسين حياة الأطفال في القرن المقبل.

١٥٧ - وفي بيانها التمهيدي، تحدثت المديرة التنفيذية عن حلم اليونيسيف للأطفال في القرن الحادي والعشرين - وهو أن يعيشوا في عالم يوفر لهم كل الفرص لينموا وليصبحوا مواطنين عطوفين ومسؤولين، عالم تكون فيه الطفولة تجربة سعيدة. وقالت إن الخطة العالمية من أجل الأطفال المعروضة على المجلس، والمبنية على الإيمان بأن جميع أعمال اليونيسيف تهدف قبل كل شيء إلى تحقيق المصلحة العليا للطفل، تتضمن رؤية لذلك المستقبل. وبالرغم من أن تلك الأهداف يتقاسمها المشتركون في عملية التنمية الإنسانية، فإن العنصر الناقص هو الالتزام السياسي على نطاق عالمي، وكذلك الموارد والإجراءات التي تتمشى مع ذلك الالتزام. ولذلك فإن اليونيسيف قد قررت تعبئة "مبادرة قيادية" من أجل الأطفال تتكلل بسلسلة من الأحداث المرتبطة بدورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وطلبت من أعضاء المجلس أن يساعدوا على تحديد وصياغة خطة عالمية للمستقبل وعلى بناء توافق في الرأي من أجل العمل. وأبلغت المجلس أن اليونيسيف قد اقترحت كذلك خطة للسلام والأمن العالميين من أجل الأطفال.

١٥٨ - ومضت تقول إن من الأهمية بمكان أن تشكل اليونيسيف وشركاؤها التنمويون وشبكتها المتفانية من اللجان الوطنية تحالفات واسعة جديدة تهتم اهتماما حقيقيا بالتقدم الإنساني. وفي هذا الصدد، أشارت بشكل خاص إلى الفوائد المترتبة على تعاون المنظمة تعاونا وثيقا مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والشراكة الموسعة مع البنك الدولي في عدد من المجالات. وأثنت بصفة خاصة على جيمز غوستاف سبيث الذي سيغادر قريبا منصب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأضافت قائلة إن اليونيسيف تتطلع إلى إنشاء علاقة تعاون وثيقة ومثمرة مع خلفه مارك مالوك براون.

١٥٩ - وفي الختام، شكرت المديرة التنفيذية الحكومات المانحة واللجان الوطنية والبنك الدولي لمساعدتها في الاستجابة للحالة الإنسانية الطارئة في كوسوفو وحواليها، وذكرت الأثر الإيجابي الهائل لهذه الأموال على أطفال المنطقة. وذكّرت الوفود بما يمكن أن يحققه دفق سخي نسبيا من المعونة للأطفال في المناطق المنكوبة بحالات الطوارئ والمنسية والمغفلة في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، ودعت شركاء اليونيسيف إلى مواصلة الكفاح من أجل بقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم في الألفية الجديدة.

## باء - إقرار جدول الأعمال

١٦٠ - تم إقرار جدول الأعمال والجدول الزمني وتنظيم أعمال الدورة، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/8. وقد تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانان من رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)

البند ٤: وضع اليونيسيف في مركز يمكّنها من الاستجابة لاحتياجات النساء والأطفال في القرن الحادي والعشرين

البند ٥: كفالة حقوق الأطفال في أفريقيا

البند ٦: التقدم المحرز والتحديات والاستراتيجيات المقبلة في التعليم الأساسي

البند ٧: تقرير مرحلي عن استراتيجية اليونيسيف واستثماراتها في تكنولوجيا المعلومات

البند ٨: تقرير مرحلي عن إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لليونيسيف

البند ٩: تقرير شفوي عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ١٠: تقارير عن الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي

البند ١١: مسائل أخرى

البند ١٢: اختتام الدورة: ملاحظات من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي

١٦١ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ولمرفقه، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٨٠ وفدا مراقبا قدموا وثائق تفويضهم للدورة. كذلك قدمت هيئتان تابعتان للأمم المتحدة، و ٤ وكالات متخصصة، و ٢١ منظمة غير حكومية، و ١٥ لجنة وطنية لليونيسيف، وفلسطين وثائق تفويضها.

١٦٢ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، أثارت عدة وفود مسألة توزيع الوثائق بمختلف اللغات. وأعربت عن قلقها إزاء التأخيرات وطالبت باحترام المساواة بين اللغات. وأكدت هذه الوفود على أن عدم توفر الوثائق بمختلف اللغات قد يمنعها من المشاركة مشاركة تامة في المداولات. واعترفت أمينة المجلس التنفيذي بالمشاكل التي أثارتها الوفود، مضيفة أن المجلس تصدى لهذه المسألة في الماضي، كما ذكّرت بتوقيت تقديم الوثائق. واقترحت أن تتشاور الأمانة مع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات حول الصعوبات المتعلقة باحترام مهلة الستة أسابيع، وقال الرئيس إن هذا الموضوع سيكون محل بحث في وقت لاحق من الاجتماع.

## ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

### ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)

١٦٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية (E/ICEF/1999/4 (Part II)). وفي ملاحظاتها الاستهلالية، شددت المديرة التنفيذية على أن التقرير هو الأول من نوعه عن التقدم المحرز في تحقيق الأولويات التنظيمية الأربعة ومجالات العمل الرئيسية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (E/ICEF/1998/6/Rev.1، المقرر ١٩٩٨/٢٢). ويمثل التقرير محاولة أولى لتقديم نظرة شاملة على أعمال اليونيسيف في سياق الخطة المتوسطة الأجل وفي السياق الأعم لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل. وهو نقطة انطلاق لتحديد الإنجازات والتقييدات والاستفادة من التجارب السابقة لكي تُتخذ الإجراءات في المستقبل

على أساس من الوعي والإدراك. ويعكس التقرير جهود اليونيسيف لاستخدام الخطة المتوسطة الأجل إطارا لأنشطتها في مختلف الأماكن.

١٦٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الخطة المتوسطة الأجل استخدمت في إعداد خطط إدارة المكاتب المعدة لشُعب المقر والمكاتب الإقليمية، وفي استعراض تنفيذ خطط إدارة المكاتب وتخصيصات الموارد. وسينقح التقرير من جديد طبقا لإرشادات المجلس التنفيذي واقتراحاته. وشددت على أن التقرير يعكس التزام اليونيسيف الأكيد والكامل بإطار التمويل المتعدد السنوات وبالإدارة القائمة على النتائج. وقالت إن اليونيسيف تسلم بأن مفاهيم الإدارة القائمة على الأداء أكثر ملاءمة لتقديم الخدمات وأنها يجب تكييفها للقيام بأنشطة أخرى مثل بناء القدرات، والدعوة، والتحاور بشأن السياسات، والشراكات. وفي معرض البحث عن منهج للإدارة والإبلاغ القائمين على النتائج، أجرت اليونيسيف مباحثات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما أنها تشاورت مع وكالات ثنائية. وإضافة إلى ذلك، شكلت اليونيسيف فريقا عاملا مشتركا بين عدة شُعب لاستعراض مفاهيم الإدارة القائمة على النتائج وآثارها على المنظمة.

١٦٥ - وأثنى العديد من المتكلمين على تقرير اليونيسيف التحليلي الذي شكل نقلة نوعية مقارنة بالأسلوب القديم في إعداد التقارير. ورحبوا بأول تقرير من نوعه عن التقدم المحرز يتطابق في تركيبه مع الخطة المتوسطة الأجل، وعبروا عن تقديرهم لجهود اليونيسيف في سبيل إعداد تقرير قائم على النتائج في عام ١٩٩٩، إذ أن المجلس التنفيذي لم يطلب إعداد مثل هذا التقرير قبل عام ٢٠٠٠.

١٦٦ - إلا أن بعض الوفود طالبت بأن يتم الإبلاغ عن أنشطة الدعوة بشكل أكثر منهجية واتساما بالطابع التحليلي، يتناول مواضيع تعلق عليها البلدان أهمية كبرى. وعلق عدد من الوفود بأن الفصل الثالث من التقرير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات التنظيمية صور الأنشطة بدلا من النتائج. كما أشير إلى فائدة السياق الشامل. وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره لجهود اليونيسيف في سبيل وضع نظام للإدارة قائم على الأداء. وجرى التعبير أيضا عن دعم عمل اليونيسيف في مبادرة ٢٠/٢٠.

١٦٧ - وأشير إلى صعوبة تمييز ما أسهمت به اليونيسيف في تقدم التنمية البشرية بالإجمال، كما أشير إلى الخطورة الكامنة في تشويه النتائج القصيرة الأمد القابلة للقياس باعتماد النتائج الطويلة الأمد التي هي أقل قابلية للقياس. وأقر العديد من الوفود بالتحديات التي تصاحب إعداد التقارير الإجمالية، خاصة وأن اليونيسيف هي منظمة لامركزية، حافزها العمل الميداني. وإضافة إلى ذلك، لا يعرف بوضوح على أي مستوى يجب الإبلاغ عن النتائج، وكيف تنسب النتائج، وكيف يمكن إبلاغها في مجالي الدعوة والسياسات. ولذلك، اقتُرح أن تطبق عملية الإدارة القائمة على النتائج تدريجيا وعلى المدى الطويل. وذكر أحد المتكلمين أن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تنظر أيضا في تطبيق عملية الإدارة القائمة على النتائج. وبالتالي، يجب تحقيق التحافز ضمن المنظومة، ولا سيما ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وطالب

العديد من الوفود بتنظيم مناقشات ومشاورات غير رسمية عقب دورة المجلس التنفيذي هذه بغية تبادل التجارب والأفكار. ووافقت الأمانة على ذلك.

١٦٨ - وطُلب من اليونيسيف التوسع في الإبلاغ عن النتائج الإجمالية التي تربط الأهداف بالأنشطة، والتخطيط وإعداد الميزانيات بالنتائج. كما طُلب المزيد من المعلومات عن التقييدات والدروس المستخلصة. واقترح العديد من المتكلمين وضع نظام أو إطار مرن لتجميع النتائج، وأصروا على أهمية المؤشرات الكمية والنوعية على السواء في تحقيق ذلك.

١٦٩ - إلا أن أحد المتكلمين حذر اليونيسيف من استخدام موارد بشرية ومالية ضخمة لتجميع النتائج واقترح، عوضا عن ذلك، استخدام تلك الموارد لدعم البرامج القطرية. كذلك أشير إلى أن اليونيسيف لا تملك الوقت اللازم لإجراء الإصلاحات الهيكلية التي تتطلبها الإدارة القائمة على النتائج. وأجابت الأمانة بأن مركزية البرامج القطرية هي مفتاح الإدارة القائمة على النتائج. وفضلا عن ذلك، حثّت اليونيسيف على التمسك بمبادئ حيادية ولا سياسية ولا تمييزية. وقيل إنه ينبغي إشراك البلدان المستفيدة بشكل كامل في عملية الحوار.

١٧٠ - وشددت عدة وفود على أهمية القضاء على الفقر ودعم تدابير الحماية الخاصة بالأطفال في النزاعات المسلحة. واقترح أحد الوفود اعتماد تدابير الحماية بصورة عاجلة، عالميا وإقليميا وقطريا.

١٧١ - ونظرا لازدياد الدخل من القطاع الخاص في عام ١٩٩٨، فقد طلب أحد الوفود معلومات عن وضع الموارد. وأوضحت الأمانة بأن الموارد من القطاع الخاص تنفق بنفس الطريقة التي تنفق بها الموارد الآتية من المصادر الأخرى، إذ أن الموارد العامة تخصص طبقا للمعادلة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/12/Rev.1، المقرر ١٨/١٩٩٧)؛ ووافق المجلس التنفيذي أيضا على مستويات التمويل التكميلي.

١٧٢ - وحث عدة متكلمين اليونيسيف على الاستمرار في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالتعاون مع وكالات أخرى، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتم أيضا تأييد جهود اليونيسيف المستمرة في مجال الحد من نسبة انتشار الملاريا.

١٧٣ - وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة تعزيز المراقبة والتقييم. وقيل إن استخدام البيانات وتوفرها لها أهمية كبيرة، وأعرب عن ضرورة إحراز تقدم في هذا المجال. وشدد وفد آخر على أهمية إقامة نظم لرصد الجوانب الاجتماعية للأزمات وطالب بأن تشمل المؤشرات الأساسية مجال الاهتمام هذا.

١٧٤ - وعبرت بضعة وفود عن قلقها لهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية. ونظرا لأن الموارد محدودة، فيجب أن تكون أولويات اليونيسيف ومواضع اهتماماتها محددة بوضوح. ولفت أحد الوفود انتباه المجلس التنفيذي إلى المقرر المتعلق بتخصيص الموارد العامة وأعرب عن القلق للأثر الشديد المترتب على ذلك بالنسبة إلى بعض البلدان الفقيرة في آسيا. وفي ذلك الصدد، حثت اليونيسيف على تعبئة موارد إضافية لأقل البلدان نموا. وأجابت الأمانة بأن معادلة تخصيص الموارد العامة ترمي إلى تخصيص المزيد من الموارد لأقل البلدان نموا. ونظرا لأن بعض البلدان تتلقى بموجب المعادلة الجديدة موارد أقل مما تلقاه بلدان أخرى، فإن اليونيسيف ستتعاون مع تلك البلدان للتخفيف من وقع ذلك.

١٧٥ - وسأل أحد الوفود عن الإجراءات التي تنوي اليونيسيف اتخاذها لمعالجة مشكلة تلوث الماء بالزرنيخ في بنغلاديش، وطالب بإحاطة إعلامية حول هذا الموضوع (انظر أيضا الفقرة ٣٢٧ أدناه). وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تتعاون تعاونا وثيقا مع شركاء آخرين، كالبنك الدولي، بشأن هذه المسألة.

١٧٦ - وعبرت عدة وفود عن تقديرها ودعمها لنهج اليونيسيف القائمة على الأهداف والحقوق. ورحبت بعض الوفود بدور الدعوة الذي تقوم به اليونيسيف في عملية السلام العالمية وبجهودها الإنسانية في كوسوفو. وامتُدحت اليونيسيف لإصدارها "دليل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل" الذي نُشر على نطاق واسع.

١٧٧ - إلا أن عدة متكلمين عبَّروا عن قلقهم بشأن ما يترتب على النهج القائم على الحقوق من آثار على الموارد البشرية وسألوا كيف تنوي اليونيسيف تدريب موظفيها. كما جرى التعبير عن القلق من أن اليونيسيف آخذة في خفض تكاليف مواردها البشرية عن طريق إلغاء الوظائف، مما يؤثر على معنويات الموظفين، وإحلال موظفين فنيين مبتدئين محل موظفين من الملاك العادي. وأوضحت المديرة التنفيذية أن تنمية الموارد البشرية من أولويات اليونيسيف. وقالت إن اليونيسيف تمتلك الكفاءة الأساسية في مجالات من قبيل مجالات الصحة والتغذية، والتعليم، وتوفير المياه، والمرافق الصحية وأن المنظمة ستحسن باستمرار قدرات موظفيها، ولا سيما فيما يتعلق بوضع البرامج المتعلقة بالحقوق وبدمج التأهب للطوارئ في الأنشطة الرئيسية للبرامج القطرية. وبينت أن اليونيسيف ستعمل بالموظفين الحاليين، وأن التغييرات، إن وجدت، ستكون طفيفة، ولن يحل موظفون فنيون مبتدئون محل موظفين من الملاك الوظيفي العادي.

١٧٨ - وردا على التعليقات التي تناولت انخفاض معدل تطبيق البرامج، أوضحت الأمانة أن بعض العوامل التي تمس بتطبيق البرامج خارجة عن إرادة اليونيسيف، ومن بينها، مثلا، حالات الطوارئ، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية. وهناك أيضا عوامل داخلية، كتطبيق "نظام مديري البرامج" والمساعدات النقدية غير المصفاة. وأكدت الأمانة لأعضاء المجلس التنفيذي أن تنفيذ البرامج هو من أولويات اليونيسيف.

١٧٩ - وسأل أحد المندوبين عن مدى إسهام "برنامج التفوق الإداري" في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل، وسأل مندوب آخر عن الطريقة التي اتبعتها فرق الإدارة الإقليمية في تحديد الأولويات والكيفية التي استشيرت بها الحكومات. وأوضحت الأمانة أن فرق الإدارة الإقليمية حددت الأولويات الإقليمية بالاستناد إلى الأولويات القطرية التي حُددت بالتشاور الوثيق مع الحكومات.

عروض خاصة

١٨٠ - نظمت الأمانة في إطار المناقشات عرضين تناولا الأوجه المختلفة لتقرير المديرة التنفيذية. وقدم العرض الأول لورانس كولي، مؤسس ورئيس Management Systems International في واشنطن العاصمة. والسيد كولي خبير في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء، وقد قدم استشاراته بشأن مسائل متصلة بالإدارة القائمة على النتائج إلى رؤساء العديد من منظمات الولايات المتحدة والمنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨١ - وشدد المتكلم على ضرورة الربط بين صوغ الاستراتيجية وتقييمها وتطبيقها في أي نظام لإدارة الأداء. ويمكن لجميع أنواع الأعمال التجارية أن تستفيد من الإدارة القائمة على النتائج، إذ أنها يمكن أن تشجع على إيجاد رؤية وتركيز مشتركين، وأن تعزز مصداقية المؤسسة، وأن توفر قاعدة للروابط البرامجية والتوجيه الاستراتيجي ضمن المؤسسات وفيما بينها. وفيما يخص العلاقة بين هذه الأمور وبين التنمية الدولية، أفاد بأن اليونيسيف وإن كانت سباقة في مجال إدارة الأداء، فإن هذا النظام مصمم على الأخص لمنظمات أقل تعقيدا. ذلك أنه توجد بالنسبة للمنظمات الدولية فوارق زمنية ومعلومات غير موثوقة تزيد من صعوبة المهمة لكنها لا تجعلها مستحيلة.

١٨٢ - وتشمل المسائل والخيارات التي يجب على اليونيسيف أن تتدارسها عند النظر في الإدارة القائمة على النتائج ما يلي: فئة التدخل مقابل الأهداف؛ ومستوى النتائج ونوعها؛ والهدف الرئيسي (التعلم، توجيه السياسات والبرامج، إعداد التقارير الخارجي)؛ وعملية وضع الأهداف والمؤشرات؛ والصلة بالميزانية؛ والشمولية مقابل الانتقائية؛ ونهج التجميع والإسناد؛ والصلة بمسائل إدارة الأداء الأوسع، كاستخدام فرق الإدارة الإقليمية في عملية الاستعراض السنوي.

١٨٣ - وأكد أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كان يتوجب على اليونيسيف أن تطبق هذا النوع من الإدارة ولكن كيف يجب أن تطبقه، إذ لا يوجد حل واحد ينطبق على جميع المنظمات. فالمسائل الأساسية ذات طابع سياسي وإداري لا طابع منهجي، ويجب أن يركز النظام على المسائل الحقيقية التي تؤثر على بقاء المنظمة ونجاحها، مع التشديد بشكل خاص على العملية نفسها. وقد انتشر العمل بمفهوم الإدارة القائمة على النتائج بسرعة في الوكالات المعنية بالتنمية، والمسائل التي تعالجها اليونيسيف هي محل بحث في العالم كله.

١٨٤ - ورحب العديد من الوفود بالعرض، مشيرين إلى أنه كان يجب تقديمه منذ مدة طويلة. وقال عدة متكلمين إن من المهم أن تساير منظومة الأمم المتحدة العالم الخارجي. ولوحظ فيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل أن من المفيد توضيح الأهداف. وقد واجهت منظومة الأمم المتحدة تطورا واحدا أساسيا مؤخرا، هو هبوط المساهمات في الميزانية العامة مع تنامي التمويل التكميلي. وهذا التطور حاصل في الوكالات المتخصصة التي تتخذ المساهمات فيها أكثر فأكثر شكل تبرعات، مما ينم عن عدم الثقة.

١٨٥ - وتضمن العرض الثاني الذي قُدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال شرح نهج قائم على النتائج في أعمال اليونيسيف. فقد عرض رئيس قسم الصحة في شعبة البرامج التقدم الذي أحرز في مكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. فالمشكلة بوضعها الذي كانت عليه في عام ١٩٩٠، كانت تمس ١,٦ بليون شخص معرضين لخطر الإصابة بتخلف عقلي وجسدي، و ٧٥٠ مليون شخص مصابين بالدراق، و ٤٣ مليون شخص مصابين بتلف في الدماغ، و ٠٠٠ ١٠٠ طفل قميء يولد كل سنة. وفي ذلك الوقت، لم يكن يستعمل الملح الميود غير ما يقل عن ٢٠ في المائة من سكان البلدان المعنية. وقد بدأت اليونيسيف برنامجا تضمن العناصر التالية: (أ) الدعوة وإقامة الشراكات والتحالفات؛ (ب) ونهج قائم على الحقوق؛ (ج) والتعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك توفير التدريب، ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة العملية إلى منتجي الملح؛ (د) ومزيج من جمع التبرعات بواسطة اليونيسيف والتمويل المباشر، بما في ذلك تدبير الأموال التكميلية؛ (هـ) والاستفادة من مصادر أخرى للأموال؛ (و) ونظام رصد قوي.

١٨٦ - ونتيجة لجهود اليونيسيف، أمكن حماية ١٤ مليون وليد من خطر الإصابة بالتخلف العقلي في الوقت الحاضر. ويستخدم حوالي ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية في العالم الملح الميود. واعتمدت جميع البلدان ما عدا سبعة تشريعات أو أنظمة تتعلق بالملح. وبالإجمال، حصل تغيير على الصعيد العالمي وأصبح تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أمرا وشيكا. ولو استخدم مبلغ الـ ٧٠ مليون دولار الذي أسهمت به اليونيسيف استخداما مباشرا لأدى إلى تحقيق تغيير في بضعة بلدان كبيرة. ولكن استثمارات اليونيسيف استخدمت عوضا عن ذلك لزيادة أثر تلك المساهمات عشر مرات على مدى ست سنوات عن طريق اضطلاعها بدور قيادي وقيامها بالدعوة والجهود التي بذلتها مكاتبها القطرية. وقد شارك في ذلك أكثر من ٦٠ من المكاتب القطرية لليونيسيف بمساندة المقر والمكاتب الإقليمية.

## باء - تمكين اليونيسيف من الوفاء باحتياجات المرأة والطفل في القرن الحادي والعشرين

١٨٧ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي المناقشة، التي شكلت البند الأساسي في جدول أعماله. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يدخل المجتمع الدولي فيه مرحلة حاسمة، تقوم اليونيسيف وشركاؤها بتقييم التقدم المحرز بالنسبة للأطفال منذ عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وتمثل

هذه المناقشة الخطوة الأولى لتحديد جدول أعمال للمستقبل؛ وهي ستتواصل خلال السنة القادمة لتتكلل بمقرر يتخذه المجلس التنفيذي في جلسته السنوية في عام ٢٠٠٠.

١٨٨ - وفي إطار المناقشة، دعا المجلس التنفيذي ثلاثة متكلمين إلى مخاطبة المجلس. وأعدت الأمانة ثلاث وثائق تضمنت معلومات أساسية للمناقشة، وهي: "الخطة العالمية المقبلة من أجل الطفل - متطلبات القرن الحادي والعشرين" (E/ICEF/1999/10)؛ و "تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" (E/ICEF/1999/9)؛ و "التعاون البرنامجي من أجل الطفل والمرأة من منظور حقوق الإنسان" (E/ICEF/1999/11).

١٨٩ - وذكرت المديرة التنفيذية أن هذا الترتيب سيتيح الفرصة لمناقشة عفوية متسمة بالحيوية. وشكرت المتكلمين لحضورهم دورة المجلس التنفيذي وقالت إن مدخلاتهم ستلهم التوجه الاستراتيجي المقبل لليونيسيف. ورأت أن مشاركة أعضاء المجلس في حوار هذه طبيعته أمر مناسب جدا، ودعت الجميع للمشاركة بغية دفع أعمال المنظمة إلى الأمام لتحقيق الحلم الذي تحدثت عنه في ملاحظاتها الاستهلالية.

١٩٠ - وقدمت العرض الأول الدكتورة سافيتري غونيسيكيري التي تناولت مسألة حقوق الإنسان بوصفها الإطار التوجيهي للتنمية البشرية. والدكتورة غونيسيكيري أستاذة كبيرة من أساتذة القانون في جامعة كولومبو، ذات سجل عمل مميز في المجالين الأكاديمي والقانوني، ولها كتابات منشورة عديدة في المسائل المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة.

١٩١ - وقد تكلمت عن النهج القائم على الحقوق في مجال التنمية، وهو ليس بجديد على اليونيسيف. فخلال السنوات العشر الماضية، أحرزت اليونيسيف نجاحا هائلا في أخذ حقوق الطفل الشرعية كما تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وجعلها حقوقا واقعية عن طريق إدماجها في الأعمال التطبيقية للمنظمة. وأشارت أيضا إلى ما قامت به اليونيسيف من أعمال دعما لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٩٢ - وشددت على أنه بالرغم من استمرار انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، فإنه يجب التنويه بالانتصارات الرائعة التي تحققت في إزالة الاستعمار، وإرساء الديمقراطية، واضمحلال الفصل (القائم منه على العرق وعلى نوع الجنس على السواء). وبينت أن الربط بين حقوق الطفل وحقوق الإنسان ليس بالأمر السهل، ولذا يمكن النظر إلى اتفاقية حقوق الطفل على أنها إحدى المعاهدات الأساسية في مجال حقوق الإنسان. ومع أن المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان تنقسم تاريخيا إلى معاهدات تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ومعاهدات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن هذه الحالة أخذت تتغير في أعقاب إعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وأصبحت حقوق الإنسان الآن محل نظرة شمولية، مما أدى إلى نشوء نهج للتنمية قائم على الحقوق.

١٩٣ - وتناولت في حديثها كيف يتم ربط حقوق الإنسان بالتنمية، واقترحت الأخذ بمفهوم "التطبيق المحلي لحقوق الإنسان" بحيث تدرج الحقوق في نصوص الدساتير وشرع الحقوق التي تجعل الحكومات مسؤولة عن اتباع سياسة تحسبية في هذا الصدد. ويقع على عاتق المحاكم دور جديد يقوم على إدماج الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة. ويشهد الدور الذي تضطلع به الدولة انحسارا بينما يتنامى دور القطاع الخاص. وبما أن المسؤولية أصبحت تسند الآن إلى كل من الدولة والقطاع الخاص، فقد تعززت القدرة على إدماج الحقوق في عملية التنمية الإجمالية.

١٩٤ - وتكلمت أيضا عن "تدويل حقوق الإنسان"، الأمر الذي شوهد في المؤتمرات التي عقدت في فيينا وبيجين والقاهرة، وهو يربط حقوق الإنسان بالسياسة. ونتيجة لذلك، بدأ الطفل والمرأة يحتلان مركزهما في الخطاب المعني بحقوق الإنسان بعد قرون من انعدام التمكين. ودعت إلى الترويج لمفهوم الشراكة في حقوق الإنسان.

١٩٥ - وفي الختام، أشارت إلى ضرورة السعي إلى إحراز التقدم الاقتصادي وإنجاز التنمية مع التركيز على احترام حقوق الإنسان وصون كرامته. فالمبادئ الأخلاقية وأسلوب العمل مترابطان. وإعمال حقوق الطفل والمرأة يقتضي أن تكون اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة جزءا لا يتجزأ من هذا المجهود.

١٩٦ - وعبَّر العديد من الوفود عن تقديرهم لهذا العرض الملهم المستبصر. وذكر أحد الوفود أن "النهج القائم على الحقوق" يجب أن يُسمى "النهج القائم على الاحتياجات والحقوق". وطلب من المتكلمة أن تتوسع في الحديث عن صلة حقوق الطفل والمرأة بالتنمية، وتساءل أيضا عما إذا كانت الجهود الإقليمية تدعم الجهود العالمية أم تقوضها. وبالنسبة إلى عدم الفصل بين القطاعين العام والخاص، سأل أحد الوفود كيف يمكن مساءلة الأشخاص والمنظمات غير الحكومية.

١٩٧ - وذكر وفد آخر أن إنفاذ هذه القوانين يستوجب مشاركة منظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني. واعتبر الوفد أن بعض الإعلانات في هذا الخصوص تنطوي على الكثير من المغالاة وهي تحاول الانتقال بسرعة زائدة من حال إلى حال. إلا أن وفدا آخر قال إن اتفاقية حقوق الطفل تتناول حق الطفل في المشاركة وفي الإفصاح وفي الدعوة، وطلب من المتكلمة أن تعلق على ذلك.

١٩٨ - وأشارت مندوبة وفد آخر إلى صعوبة إدخال حقوق الطفل في تشريعات بلدها بالنظر إلى وجود حلقة ناقصة، هي القطاع الريفي وما يمثله من فوارق ثقافية. وسأل وفد آخر كيف يمكن إعمال حقوق الإنسان في حال عدم وجود التزامات تعاهدية. كما سأل أحدهم كيف يمكن تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان في ضوء انحسار المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٩٩ - وردا على هذه الأسئلة، ذكرت الدكتورة غونيسكيري أن التنمية المستدامة، في إطار الصلة بين حقوق المرأة والطفل والتنمية، إنما تعني الاعتراف بحقوق الإنسان. فهي عملية شعبية الأساس تشمل المساءلة في ميداني الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بالمقارنة بين التوجه الإقليمي والتوجه الدولي، فقد رأت أن مهمة الصكوك الإقليمية تكمن في تعزيز المعايير الدولية وليس في الانتقاص منها. وأما بالنسبة للتغلب على المواجهة بين العام والخاص، فقد طالبت بمساءلة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، غير أنها لاحظت أن الميدان الخاص يدخل هو أيضا في الاتفاقيات ولذا فإن أشخاص الميدان الخاص يخضعون للمساءلة. وفيما يتعلق بمسألة المقارنة بين القوانين والسياسة العامة، لاحظت وجوب التنسيق بين الجانبين. أما بالنسبة لمساءلة الحكومة في عملية الحقوق بأكملها، فإنها قالت بوجوب تحري أمر كل من يشغل وظيفة عامة. فالحقوق الاجتماعية والاقتصادية تفترض خضوع الحكم للمساءلة.

٢٠٠ - وفيما يتعلق بمسألة مشاركة الطفل، ذكرت الدكتورة غونيسكيري أنها مسألة يصعب فيها التأويل والتخطيط ودعت إلى إيجاد توازن عام فيها. فقد قيل إنه إذا أراد الطفل العمل على سبيل المساهمة في بقاء الأسرة فإن هذا يعتبر "مشاركة". ومن شأن المشاركة، كمفهوم ناشئ، أن تستخدم بصورة مثمرة لتعزيز الحقوق الأخرى.

٢٠١ - وفي ميدان الاختلاف الثقافي، ذكرت المتكلمة أن الثقافة والقانون ليسا من المفاهيم الجامدة. فالتعليم يمكن أن يساعد على إيجاد عادات أفضل في مجالات من قبيل توريث المرأة، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث، مثلا. ويمكن للمرأة الريفية أن تتحول، عن طريق التعليم، من ضحية إلى شخص فاعل. وأشارت إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، فقالت إن من شأن الحكومات أن تعطي الصحة والتعليم الأولوية على التسليح، ولا بد من الضغط عليها للقيام بذلك. واختتمت كلامها قائلة إن القانون القائم على المعاهدات شديد القوة ولكنه يسمح "بالامتناع عن المشاركة". أما وقد وجدت الاتفاقيات الآن فإن الحكومات لم تعد قادرة على القول "لم نصدق على المعاهدات ولذا فإن بإمكاننا أن نحرم الناس من حقوقهم".

٢٠٢ - وكان المتكلم التالي الدكتور لينكولن تشين، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة روكفلر، وهو مسؤول عن مراقبة برامج الأمن الغذائي، والإنصاف الصحي، والعمالة، والإبداع والتجديد، والسكان، والبيئة العالمية. وكان عرضه بعنوان "الأطفال والتنمية البشرية: التطلع إلى المستقبل". أما التوجه العام لكلمته فيتلخص في أنه، مع دخول العالم في عصر العولمة الجديد، هناك مخاطر تنطوي عليها التنمية البشرية غير أنه توجد أيضا فرص كثيرة.

٢٠٣ - وذكر أنه في أوقات التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وهو ما نشهده اليوم، يتعرض للمعاناة كثير من الناس وخصوصا الأطفال. فهناك خطر اللامساواة وعدم الاستقرار والاستبعاد الاجتماعي. ومع أن

الأسواق العالمية التابعة للقطاع الخاص تولّد ثروة كبرى فإنها تؤدي أيضا إلى كثير من اللامساواة. ويقول كثيرون إن هناك حاجة إلى كل من وجهي عملة التنمية: الأسواق الخاصة والحماية الاجتماعية. لقد جاءت العولمة بعدم الاستقرار المالي والبيئي والسياسي فضلا عن الاستبعاد الاجتماعي. وقال إن التنمية البشرية، على نحو ما عرفها المرحوم محبوب الحق، إنما هي عملية توسيع نطاق الحرية الحقة للناس. والأطفال هم طليعة التنمية فضلا عن كونهم الاستثمار الأهم الذي يستمر مردوده في العطاء طول الحياة. والعولمة تقتضي إيجاد حلول معولمة، والتعليم الأساسي هو المحور في ذلك. ولا بد من إقامة شراكات مجددة بين الحكومة وقطاع الأعمال والصحافة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لأن معظم المشاكل تتسم بتعقيد شديد يجعل معالجتها تخرج عن قدرة أي قطاع لوحده. وذكر استئصال شلل الأطفال باعتباره من الأمثلة الجيدة على التعاون الواسع النطاق.

٢٠٤ - وتحدث الدكتور تشين بعد ذلك عن "عولمة القيم الجديدة". وقال إن عمل الأمم المتحدة أدى إلى توافق آراء دولي قوي يتجلى في المؤتمرات العالمية التي شهدها العقد الماضي. وهناك حاجة إلى رؤية تتسم بالبصيرة وإلى مؤسسات منشطة لتحقيق التقدم، واليونيسيف قادرة على الاضطلاع بدور قيادي. فلديها ما يلزم من معارف وخلفها تاريخ من الشراكات الدينامية. وأكد أن الأطفال إنما يمثلون قوة معنوية كبرى.

٢٠٥ - وخلال المناقشة التي تلت، ارتأى أحد الوفود أن الثقافة تعتبر ترياقا إيجابيا ضد العولمة وطالب كل بلد بحماية ثقافته. ودعا إلى تعليم الأطفال من خلال مجتمعاتهم مما يعتبر جانبا هاما من مهمة اليونيسيف. وأشار وفد آخر على اليونيسيف بوجوب التركيز على المجالات التي تتوفر لدى المنظمة فيها ميزة استراتيجية. وأكد أن اليونيسيف في موقع يؤهلها لدور القيادة، واقترح توسيع هذا الدور ليشمل تنفيذ البرامج مع شركاء من القطاع الخاص.

٢٠٦ - ولاحظ أحد الوفود أن التأثير السلبي للانحطاط البيئي يمكن أن يضاف إلى قائمة الويلات، وخصوصا في المناطق المجاورة للمواقع النووية السابقة. ودعا اليونيسيف إلى الترويج لسياسات من شأنها الحفاظ على الأمن البيئي للمرأة والطفل. واعترف الرئيس بأن العولمة لا يمكن الرجوع عنها وتساءل عما إذا كانت الدولة ستبقى كما هي أم أنها ستتعرض للتحلل. ولاحظ أن خطر العولمة واضح ولكنه تساءل عما يوجد في عالم معولم من فرص للأطفال، وخصوصا في أفريقيا. وسأل ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية عما يمكن لليونيسيف القيام به لتشجيع وسائط الإعلام على تحقيق توازن أفضل في عرضها لقضايا اليوم.

٢٠٧ - وأجاب الدكتور تشين قائلا إن الأولوية الأعلى لدى اليونيسيف، وهي الأولوية الأكثر مردودا، هي التعليم الأساسي للجميع. وينبغي تشجيع الشراكات بمختلف أنواعها بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص. وأشار إلى وجود فرص جيدة خصوصا في تطوير اللقاحات. وأوضح أن الدولة الأمة يمكن أن تبقى بالفعل

ولكن من المرجح تماما أن تشهد بعض التطور. أما فيما يتعلق بالفرص المتوفرة للأطفال في العالم المعولم فقد ذكر أن أحد المجالات التي يمكن للأطفال الاستفادة منها إنما يوجد في التجارة الدولية. أما فيما يتعلق بدور وسائط الإعلام، فقد أشار إلى ضرورة النظر إليها لا باعتبارها ناقلا للأخبار بل باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم قادرا، إن تعرض للضغط المناسب، على أداء دور أكثر توازنا.

٢٠٨ - أما العرض الثالث، وعنوانه "مساعدة الأطفال المحرومين: نهج مكافحة الفقر" فقد قدمه ريكاردو موران، وهو اقتصادي أقدم لدى إدارة التنمية المستدامة في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقال إن نهج مكافحة الفقر هذا يتصف بالفعالية لأنه يعطي رؤى جديدة لمسألة فعالية التكاليف. كما أنه يزيد من توفر الموارد ويعزز تأثير السياسة العامة وييسر الجهود التعاونية مع المؤسسات المالية. وطبّق السيد موران نهج مكافحة الفقر على وفيات الرضع ونماء الطفل، فأوضح أن الانخفاض الكبير في وفيات الأطفال منذ الحرب العالمية الثانية أدى إلى تزايد أعداد الأطفال الذين يعيشون في حالة الفقر. وأعلن أن التحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في إعطاء هؤلاء الأطفال فرصة منصفة للتخلص من الفقر، أما مفتاح ذلك فيكمن في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

٢٠٩ - ووصف دورة الفقر على النحو التالي: فهي تبدأ عندما يواجه الإنجاب أبوان صغيرا السن فقيران وبلا مهارات ولا يتوفر لديهما أي قدرات في مجال تربية الأطفال. وكثيرا ما تكون النتيجة أطفالا مُعاقي النمو قدرتهم على التعلم ضعيفة. وهؤلاء الأطفال يفشلون في المدرسة ويصبحون شبابا بلا مهارات تعوزهم الفرص. ويؤدي هذا إلى سلوك مُعاد للمجتمع وإلى العمل في وظائف لا مستقبل لها مما يحولهم إلى آباء صغار في السن فقراء وبلا مهارات، وبهم تبدأ الدورة من جديد. ولقطع دورة الفقر هذه يحتاج الناس إلى مهارات يمكن تسويقها وإلى تعليم وتدريب جيدين. ويمكن قطع دورة الفقر عن طريق الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة: أي إقامة خدمات جيدة للصحة الإنجابية، وتوفير العناية والغذاء للأم والطفل، والتدريب على مهام التربية، وإقامة خدمات التعليم المجتمعي والعناية الجيدة بالطفل مع التركيز على التطور النفسي - الاجتماعي. ونظرا لشُحة الموارد المالية والبشرية والإدارية، فإن على المجتمع أن يعمل مع صغار السن قبل أن يصبح لديهم أطفال. وينبغي أن نوضح للممولين أن قطع دورة الفقر لا يتصف بالأهمية الأخلاقية فقط بل هو أمر سليم من الناحية الاقتصادية وله جاذبيته على الصعيد السياسي أيضا.

٢١٠ - ورحب عدد من الوفود بملاحظات المتكلم وطلبوا الاستمرار بهذا النوع من التقارير في الدورات القادمة. وسئل المتكلم عما إذا كانت ملاحظاته تتصل أكثر بفقراء المدينة أو فقراء الريف. فمع أن معدل التحضر مرتفع فإن غالبية فقراء العالم لا تزال تعيش في المناطق الريفية. وهناك اختلاف بالتأكيد بين طرق التدخل لصالح فقراء المدن أو فقراء الريف. وشدد أحد الوفود على أهمية النهوض بالطفولة في مرحلة مبكرة، ولكنه أكد على الحاجة إلى مزيد من المناقشة، بينما سئل متكلم آخر عما إذا كان يوجد فعلا بيانات قابلة للقياس في هذا المجال.

٢١١ - وفيما يتعلق بمسألة المقارنة بين فقراء المدينة وفقراء الريف، قال السيد موران إن هناك بالفعل فارق هام بينهما. ونظرا لتنوع المشاكل فإنه يمكن استخدام تقديرات الاحتياجات لتكييف البرامج مع مجتمعات معينة. ورد على سؤال المتكلم الذي أكد على أهمية النهوض بالطفولة في مرحلة مبكرة، فقال إن الضرورة الأساسية في هذا المجال إنما تتعلق بالتعليم الابتدائي الجيد الذي يقتضي فيما يقتضيه وجود هياكل أساسية ومعلمين أكفاء. أما بالنسبة إلى توفر الأدلة الكمية، فإنه يمكن تحديد أهداف تمكن من توفير بيانات ملموسة. وأشار إلى دراسة أجريت في الولايات المتحدة تبين أن الأشخاص الذين يحصلون على تعليم سابق على المدرسة يحققون نجاحا أكبر في الحياة. وتعطي الدراسة هذه تقديرات يمكن الدفاع عنها تقنيا على أساس نسبة التكلفة إلى المنافع.

٢١٢ - وشكر الرئيس المتكلمين الضيوف وانتقل بالمناقشة إلى دراسة التقارير المقدمة في إطار بند جدول الأعمال هذا. وقال أحد المتكلمين إن مداخلات المتكلمين تتفق تماما مع التقارير التي اعتبرت بمثابة خلفية للمناقشة.

الخطة العالمية المقبلة من أجل الطفل - متطلبات القرن الحادي والعشرين

٢١٣ - أثنى كثير من المتكلمين على تقرير اليونيسيف الوارد في الوثيقة E/ICEF/1998/10. واعتبروا أنه يتصف بالوضوح ويحفز على التفكير وأنه مفيد للغاية. وقال أحد الوفود إن التقرير يعكس بدقة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، كما يعكس التحديات المتمثلة في تحقيق أهداف المؤتمر. وسلّم متكلم آخر بصعوبة تحقيق جميع تلك الأهداف. وأضاف في هذا الصدد أنه لا بد من تناول مسألة توفر الموارد بصورة واقعية. وأعرب عن التأييد لاتخاذ مزيد من الخطوات للتعجيل بالتقدم في هذا الميدان وفي الميادين الأخرى.

٢١٤ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للعمل الرائد الذي تضطلع به اليونيسيف في هذا المضمار. ودعت إلى مشاركة المجلس بصورة قوية في عملية بناء توافق آراء. وأشير إلى أن التقرير إنما يقدم نهجا عريضا أكثر شمولية وواقعية إزاء تركيز المنظمة على عملها بعد عام ٢٠٠٠. وأُعرب عن الرضا بتركيز المنظمة على تعزيز كفاءتها في كل من المجالات المحددة وعلى عملها في ميدان الدعوة. وجرى التشديد أيضا على أهمية رصد التقدم وخبرة الدروس المستقاة.

٢١٥ - وتناول كثير من المداخلات مسألة أولويات اليونيسيف للمستقبل. وأثار عدد من المتكلمين مسألة أهمية تحديد الأهداف بوضوح. وعلّقت الوفود إيجابيا، بصورة عامة، على المجالات والنتائج المتصفة بالأولوية وعلى التزام المنظمة بالمضي في تعيين نتائج محددة تكون هي مسؤولة عن تحقيقها. على أن أحد المتكلمين أعرب عن رأي مفاده أن النتائج المتصفة بالأولوية واسعة جدا وتغطي مسائل متنوعة. وطرحت أسئلة عن التكامل بين المجالات والنتائج المتصفة بالأولوية. كذلك طلب أحد الوفود توضيحا حول

ما إذا كان وضع الخطة العالمية المقبلة الجديدة يقتضي الإنهاء التدريجي لعناصر من الأولويات السابقة لدى اليونيسيف.

٢١٦ - وقال عدة متكلمين إن على الخطة العالمية المقبلة الجديدة أن تركز على الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والمراهقين، مع جعل المراهقين مشاركين في العملية. وقال أحد الوفود إن اليونيسيف لم تقدم بعد أية أفكار واضحة عن المراهقين. واعتُبر أن أطفال الشوارع والأطفال الذين يتركون المدارس يستحقون هم الآخرون عناية خاصة. أما المجالات الأخرى التي تقتضي التركيز عليها على أساس الأولوية فهي تشمل الأمومة الآمنة وتغذية الطفل والملاريا والحد من الفقر ومساعدة الأطفال في النزاعات المسلحة. ولاحظ أحد الوفود أن التقرير لا يذكر أنشطة اليونيسيف في حالات الطوارئ وأنشطتها الإنسانية وسأل عن مكان هذه الأنشطة في أولويات اليونيسيف. وأعرب متكلم آخر عن رأي مفاده أن على الخطة المقبلة أن تزيد من التركيز على الوقاية. وإضافة إلى ذلك، سأل أحد المتكلمين عن مدى التباين بين المناطق المختلفة في التركيز على الأولويات المختلفة وعن طرق إظهار ذلك. كذلك، طلب متكلم آخر معلومات عن الصلة بين الأولويات المقترحة والموارد المتاحة.

٢١٧ - وأثنى أحد المتكلمين على دور اليونيسيف الرائد في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، غير أنه طلب أمثلة عن وجود ميزة نسبية لدى اليونيسيف وعن دورها في المستقبل. كذلك أثيرت مسألة التعاون في هذا الميدان. وسألت الوفود عن تصورات اليونيسيف حول عملها مع شركاء آخرين ولا سيما في أفريقيا. وقالت عدة وفود إن من الأهمية الكبرى بمكان المحافظة على منظور واضح في قضايا نوع الجنس في جميع المجالات. ولا بد من جعل الفتيات أولوية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء عناية خاصة للتمييز القائم على نوع الجنس مع زيادة الجهود الموجهة نحو مكافحة التمييز المؤسسي.

٢١٨ - وأثار عدد من المتكلمين مسألة الشراكات. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى شراكات "خلاقة" ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. ولاحظ متكلم آخر أن الخطة العالمية تضم كثيرا من اللاعبين وتساءل عما تخططه اليونيسيف للوصول إلى الحكومات والقطاع الخاص في بناء توافق الآراء. وأضاف أن من الأهمية بمكان البناء على أساس الخبرات المستقاة من المؤتمرات الدولية. كذلك طُلب توضيح دور كل من المنظمات والوكالات. وعلى غرار ذلك، طلب أحد المتكلمين معلومات عن الصلة بين الأولويات المقترحة والموارد المتاحة

٢١٩ - وذكر أحد ممثلي الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف أن تحديد خطة عالمية مقبلة من أجل الطفل إنما هو من أكثر المسؤوليات المطروحة على المجلس أهمية مع اقتراب نهاية هذا القرن. وقال إن الخطة تقدم إطارا لكل الأعمال المقبلة للجان الوطنية، وإنه يتطلع إلى تطوير أهداف ملموسة يمكن قياسها كميا من بينها خطوات واضحة نحو المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم. أما التحدي الثاني

لليونيسيف فيتمثل في وضع عملية من شأنها أن تعبئ الدعم من جانب الشركاء الجدد وأن تولد تأييد الجمهور خلال الفترة المؤدية إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ التي ينتظر أن تعلن عن التزامات جديدة جريئة.

٢٢٠ - وذكر أحد ممثلي لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف أن اللجنة ستزيد من مشاركتها في المبادرات المتعلقة بتنمية الطفل. وتعمل اللجنة على زيادة اللامركزية فيها وعلى تعزيز توجهها نحو الموضوعات الأساسية. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى مشاركة عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية في أعمال اليونيسيف وتحسين العالم للأطفال في القرن الحادي والعشرين.

٢٢١ - وتحدث مدير شعبة البرامج فقال إن من دواعي التشجيع تلك التعليقات الإيجابية الكثيرة التي قدمتها الوفود. وأكد أن الأمانة العامة تستفيد أيضا من الأمثلة العديدة المستقاة من الخبرات الوطنية. واعتبر أن لمركز المرأة ورفاهها أهمية كبرى في إعمال حقوق الطفل، غير أنه أضاف أن للأسر، وللآباء خاصة، دورا شديد الأهمية أيضا. وأجاب عن سؤال حول الصلة بين الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والخطة المقبلة فقال إنه لا بد من إيجاد تكامل أفضل بين المبادرات البرنامجية.

٢٢٢ - وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قال إن اليونيسيف تتمتع بميزة نسبية في مكافحة الوباء، وخصوصا في مجالات من قبيل انتقال المرض من الأم إلى الطفل وتعليم المهارات الحياتية، والعناية بيتامى مرضى الإيدز وتوفير الدعم لهم، ومشاركة المراهقين، وتقديم المشورة ما بين النظراء.

٢٢٣ - وأجاب على سؤال يتصل بتنمية الموارد، فقال إن اليونيسيف ستركز على الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم، مع التشديد على المراهقة. وهناك صلة هامة بين الشراكات العالمية والدعوة على الصعيد العالمي من جهة، والشراكات المحلية والمداخلات البرنامجية من جهة أخرى. وستواصل اليونيسيف عملها على تشكيل الشراكات المحلية والدولية لتعبئة الموارد اللازمة. وفيما يتعلق بمسالة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار المقترح حديثا للتنمية في حالات الطوارئ، فإن اليونيسيف تعمل بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة المخصص للحق في التنمية ومع الأمم المتحدة عموما والمنظمات الثنائية (في سياق برامج النهوج القطاعية وبرامج الاستثمار القطاعي) والمنظمات المتعددة الأطراف. ويعمل البنك الدولي واليونيسيف على إعادة تمديد الشراكة بينهما بحيث يتحقق الارتباط الأوثق بين إطار التنمية الشاملة وإطار المساعدة الإنمائية والتقديرات القطرية المشتركة على الصعيد القطري.

٢٢٤ - ولاحظ أن الأولويات الإقليمية إنما تتحدد بالواقع القطري، كما أشار إلى أهمية الملاحظات المدلى بها من المنظور الأفريقي، وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والأطفال في النزاعات المسلحة.

٢٢٥ - وقال إن أعمال اليونيسيف بعد عام ٢٠٠٠ ستواصل التركيز على مسائل البقاء، في إطار الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وبنهج دورة الحياة. وأوضح أن حالات الطوارئ الإنسانية أصبحت تدرج في عملية البرامج القطرية. ورحب بكلمتي الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف.

٢٢٦ - وأكدت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف منظمة قطرية التوجه وأن أولوياتها البرنامجية قطرية الأساس، تأخذ في اعتبارها شركاءها من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. كما أن تخصيص الموارد تقرره البلدان بنفسها. وقالت إنه ما زال هناك الكثير مما يتعين فعله فيما يتعلق بخطة البقاء، على أن بعض البلدان قد تجاوزت مرحلة البقاء، ومن شأن الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات أن تساعد على صياغة المناقشات في المستقبل.

تقرير مرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٢٢٧ - تعليقا على هذا التقرير الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/9، شدد عدد من الوفود على أهمية إحراز أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقيل إن مجالات الأولوية مثل الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الجيد والتركيز على المراهقين تتسم بالأهمية، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من المناقشة. وأشير إلى أن الاستعراضات الوطنية ودون الوطنية يجب أن تستمر. وشجع أحد الوفود الوفود الأخرى على تقديم المساعدة في التمويل وطلب إلى اليونيسيف أن تسعى لتحقيق توازن تشغيلي لمواجهة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات وتغذية الطفل. ونظرا للبطء الشديد في إحراز تقدم في أفريقيا وجنوب آسيا فإن هناك حاجة لمضاعفة الاهتمام.

٢٢٨ - ورئي أنه كان من الواجب أن يقدم التقرير تغطية أوسع لمسألتي الرصد والتقييم. وطُلب تقديم تقرير عن حالة الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات وعن اتجاهات المستقبل. ويستمر إيلاء أولوية عالية لمجالات التركيز المتصلة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، وخاصة في بلدان أساسية في أفريقيا وجنوب آسيا. ومع أنه أعرب عن التأييد لاستراتيجية اليونيسيف لمرضى الحصبة، فقد رئي أن الأهداف المحددة في ميدان الإصابة بالكزاز لدى حديثي الولادة واسعة أكثر مما ينبغي وينبغي أن تركز على الحد من الإصابات بدلا من الاستئصال الكامل. كذلك أعرب عن التأييد لمواصلة التركيز على صحة المرأة. وطلب إلى اليونيسيف أن تسعى للوصول إلى طرق عملية مقبولة التكلفة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) باعتبار ذلك من المسائل الأساسية فيما يتعلق بصحة الطفل. ودعي إلى التشديد في المقر الرئيسي، فضلا عن الصعيد القطري، على الإصلاح والتمويل وإيصال الخدمات والرصد والتقييم.

٢٢٩ - ولوحظ أن هناك الكثير من النتائج الإيجابية التي تحققت خلال العقد الماضي. فخطط العمل الوطنية نجحت في إدماج مشاغل الطفولة في الأهداف الوطنية. كما تم تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل

لمؤتمر القمة العالمي، على أن الكثير من الصعوبات لا يزال قائما. كما أن أهداف نهاية العقد لا تزال تشكل تحديا أكبر. وقد دخلت مسألة نماء الطفل مرحلة جديدة ولا بد لبرامج العمل في المستقبل من أن تأخذ في اعتبارها الحاجات الأساسية مع احترامها في الوقت نفسه لخطط التنمية الوطنية.

٢٣٠ - وأعربت وفود كثيرة عن الحاجة للتعجيل بالجهود الوطنية والدولية. ورئي أن التقرير المعروض على المجلس جيد المبنى ولكنه لم يذكر الشراكات خارج منظومة الأمم المتحدة، وهي تعتبر عاملا أساسيا لتحقيق النجاح. وطلب أحد المتكلمين عرضا للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية والوكالات الثنائية. وأعرب عن القلق لعدم إحراز الأهداف المحددة في كثير من المجالات. وهذا التحدي ستواجهه الخطة المتوسطة الأجل المقبلة فضلا عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنعقد عام ٢٠٠١.

٢٣١ - وفيما يتعلق بالنهج القائم على الحقوق، رئي أن على اليونيسيف أن تعيد النظر في النهج الكمي لإحراز أهداف مؤتمر القمة العالمي وأن تعدل طرائقها. ففي ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد يكون من الضروري إعادة تصميم النهج كله. وطلب أحد الوفود أن تعرض وثيقة المتابعة بالتفصيل مكان إمدادات المياه والمرافق الصحية في استراتيجيات المستقبل. ولاحظ متكلم آخر أن ميدان إمدادات المياه والمرافق الصحية واسع جدا وهو لا ينعكس بوضوح في الخطة المتوسطة الأجل أو في مشروع ملخص الخطة العالمية، وطلب تقديم التفاصيل عن ذلك.

٢٣٢ - وذكر أحد الوفود أن مؤتمر القمة العالمي كان مناسبة حافزة لا مثيل لها. فقد كان هناك كثير من التطورات الإيجابية، بما في ذلك المعاهدة الدولية لمنع الألغام البرية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. على أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله، بما في ذلك الحاجة المستمرة لمساعدة الأطفال المهمشين. إضافة لذلك يتعين على اليونيسيف أن تقتسم مع الآخرين الدروس المستقاة من برامجها الخاصة بحماية الطفل. وأبرز وفد آخر الحاجة إلى زيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

٢٣٣ - ولوحظ أن اختلال التوازن الاقتصادي ترك الملايين بدون خدمات اجتماعية كافية. وذكر أحد الوفود أن التوصيات والمقترحات الواردة في التقرير إنما تقدم أساسا حسنا ولكن لا بد من بذل الجهود لوقف تراجع الانجازات. ولا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية فضلا عن العثور على حل لأزمة الديون. إضافة لذلك، لا بد من إتاحة مزيد من الفرص لدخول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية.

٢٣٤ - وأعربت مديرة شعبة التقييم والسياسة العامة والتخطيط في اتفاقها في الرأي مع الوفود التي قالت إن الأطفال هم الذين جمعوا المجتمع الدولي للتوصل إلى توافق الآراء الذي يعتبر عظيم القيمة. فخطط العمل الموضوعة على الصعيد الوطني تتسم بالفعالية. وفيما يتعلق بأنواع الأهداف التي يتعين توخيها، أكدت المديرة على الحاجة للحوار وقالت إن اليونيسيف ستعقد الاجتماعات لهذه الغاية.

٢٣٥ - وأوضحت أن عملية التنمية تتطلب أنواعا مختلفة من المؤشرات ولذا فإن البيانات الكمية مطلوبة. فالعمليات التي تكمن خلف الأهداف هي التي تضع الأساس. ولا بد من تشجيع التغير السلوكي من خلال حملات التوعية، بينما تتطلب التغيرات الهيكلية مؤشرات نوعية.

٢٣٦ - وفيما يتعلق باستعراض نهاية العقد وجمع البيانات، قالت إن اليونيسيف دخلت في عملية لمراجعة أهداف مؤتمر القمة العالمي. ومن الضروري في هذه المرحلة إضافة مجالات جديدة. من ذلك مثلا هناك حاجة إلى مجموعة من المؤشرات التي تشمل تسجيل الولادات والبيئة العائلية والرعاية البديلة (لليتامى) ومنع تشغيل الأطفال. وعلى اليونيسيف أن تسترشد باتفاقية حقوق الطفل وتستهدي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٣٧ - وأوضحت المديرة أن الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات أرسلت إلى جميع المكاتب القطرية. كما تعمل اليونيسيف مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية على وضع مجموعة من المؤشرات. وهناك حاجة إلى البيانات فضلا عن استعراضات السياسة العامة للبناء على أساس الدروس المستقاة بهدف وضع استراتيجيات المستقبل. وقد تم التأكد من الحصول على الموارد البشرية اللازمة لذلك.

٢٣٨ - أما فيما يتعلق بمسألة الشراكات، فقد وافقت المديرة على الرأي القائل بالحاجة إلى أوسع ما يمكن من التحالفات، وأضافت أنه ربما كان من الأفضل أن يتضمن التقرير مزيدا من الأمثلة على التعاون. وذكّرت بأن عام ٢٠٠١ سيشهد دورة استثنائية للجمعية العامة وأشارت إلى أنه سيجري أيضا تنظيم مناسبة عامة متميزة ستضم جميع الشركاء.

٢٣٩ - وفيما يتعلق بمشروع المقرر الوارد في الوثيقة، قال أحد الوفود متحدثا باسم مجموعته الإقليمية، إن اليونيسيف تستخدم صياغة ينبغي أن تكون مقصورة على اللجنة الثانية كما أن الحوار الذي دخلت فيه إنما هو من اختصاص تلك اللجنة. وأيد وفد آخر هذه المداخلة قائلا إن صياغة مماثلة كانت قد أعدت في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير في إطار المقرر الخاص بتعبئة الموارد. ولاحظ الرئيس أنه، نظرا لأن المجلس ليس في مركز يمكنه من إقرار مشروع المقرر، فإن المشروع سينظر فيه في موعد لاحق أثناء الدورة.

التعاون البرنامجي من أجل الطفل والمرأة من منظور حقوق الإنسان

٢٤٠ - أعربت وفود كثيرة عن تقديرها للتقرير الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/11، كما أعربت عن تأييدها العريض لمنهج البرمجة القائم على الحقوق. ورأت هذه الوفود أن التقرير يبرز المدى الذي بلغته اليونيسيف في تعزيزها للحقوق في برمجتها. واعتبر التقرير الذي قدمته الدكتورة غونيسكيري مثيرا ومثقفا.

٢٤١ - ولاحظت عدة وفود أن العلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان والتنمية تحظى بمزيد من الاعتراف بها في برامجها الإنمائية الوطنية. ونظرا لأن الفقر ينطوي على انتهاك لحقوق الإنسان، فإن مكافحة الفقر هي من المسائل الأساسية في ميدان حقوق الإنسان، كما أن التنمية جزء أصيل من حقوق الإنسان.

٢٤٢ - واقترح أحد الوفود أنه كان ينبغي للتقرير أن يركز أكثر على المشاكل. ولوحظ أن النهج القائم على الحقوق وإن تكن له أهميته، فإن التعرض بصراحة للحقوق في أحوال معينة ليس بالضرورة من الأمور السهلة. ونظرا لأن الآباء والأمهات وغيرهم من القائمين على الرعاية يواجهون الصعوبات في ضمان حقوق الطفل، فقد اقترح أن يركز أحد إصدارات تقرير "حالة أطفال العالم" على القائمين على رعاية الأطفال.

٢٤٣ - ورأى متحدث آخر أن التقرير كان عليه أن يستخدم نهجا ينطوي على قدر أكبر من التحليل ويستند إلى الخبرات العملية والدروس المستفادة من عمل المكاتب الميدانية في العالم كله. ومن شأن هذه الأمثلة أن تساعد المجلس على فهم كيفية وجود ترجمة هذه المبادئ إلى معاني عملية. وعلى سبيل المثال، تتطلع الوفود إلى أمثلة ملموسة للإنجازات التي تحققت والمشكلات التي جوبهت في مجال كفالة حقوق الطفل في النزاعات المسلحة.

٢٤٤ - شككت عدة وفود في جدوى استعمال المؤشرات التي تساعد في قياس فعالية البرامج والعمليات القائمة على الحقوق. ولوحظ أن التقرير يعترف بأن المؤشرات لم توضع بصفة كاملة، أو لم يجر اعتمادها على نطاق واسع في بعض مجالات حقوق الطفل، مثل المجالات التي تتعلق بالحماية والمشاركة. وأشير إلى اجتماع مدعوم من اليونيسيف عقد سنة ١٩٩٢، وتم فيه وضع مجموعة مؤشرات مبدئية. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت تلك المؤشرات قد استخدمت، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي نوعية المعلومات التي وفرتها. وعبرت وفود أخرى، عن تطلعها إلى عروض أكثر تفصيلا عن التنفيذ في التقارير القادمة، ملاحظة أن النهج القائم على الحقوق لا يزال في مرحلة تطورية، وقد عبّر أيضا عن الاهتمام بمعرفة تفاصيل أكثر عن عملية وضع مجموعة مؤشرات قائمة على الحقوق. وأعرب عن الأمل في أن تتاح الفرصة للمشاركة في مناقشات تجري مستقبلا، في الوقت الذي يجري فيه وضع هذه المؤشرات.

٢٤٥ - وعبر وفد آخر عن الرضا بنظام المؤشرات لرصد التقدم المنجز، وإتاحة فهم أفضل للعمليات الاجتماعية التي تعوق إعمال حقوق الطفل. غير أنه ذكر أن هناك حاجة إلى مؤشرات تتعلق بما يلي: تسجيل المواليد، والأطفال في أماكن العمل، والأطفال المعوقين، واستراتيجيات مكافحة الفقر. وتحتاج الحكومات إلى وضع مثل هذه المؤشرات. وطلب متحدث آخر مزيدا من التفاصيل حول الطرق الكيفية التي يتزايد استخدامها في تقييمات البرامج. ولاحظ مع الارتياح أن تدريب الموظفين في مجال ترجمة قواعد ومعايير حقوق الإنسان إلى جهود عملية هو من أولويات اليونيسيف وقد سبق الاضطلاع به في مجالات معقدة، مثل القانون الدولي الساري على النزاعات المسلحة والأوضاع غير المستقرة.

٢٤٦ - وعبّر عدد من الوفود عن وجه نظر مفادها أن اليونيسيف، بالتعاون مع شركائها، يمكن أن تتصدى للمسائل الأساسية المتمثلة في التمييز القائم على نوع الجنس، والعرق والإثنية. ومن أهم جوانب النهج القائم على حقوق الإنسان في وضع البرامج هو التأكيد على تعزيز العملية التشاركية في المجتمع. وعبّرت عدة وفود عن الأمل في أن تبدي جميع الأطراف المعنية مزيدا من الفهم والقبول للمسؤوليات عن بقاء الطفل.

٢٤٧ - ورأى أحد الوفود أن مما يشجعه أن هذا النهج سيمكّن اليونيسيف من تعريف أولوياتها بشكل أوضح، وتوجيه مسارات برامجها في سياق وطني ومحلي. وهذه البرامج تشمل تركيزا أكبر على دعم عدد من الإصلاحات في مجال السياسة العامة، وبناء القدرات المحلية من أجل تقديم الخدمات الأساسية، وتأمين المزيد من الموارد، وتوسيع الشراكات، وتسهيل الأنشطة ذات القيادة المجتمعية، مع التركيز بشكل محدد على المشاركة المستدامة للنساء والشباب والأطفال. وعلاوة على ما سبق، فقد اقترح الاستمرار في إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للنساء والأطفال، وفي الوقت نفسه، من الواجب أخذ حاجات الأطفال الذين يتطلبون حماية خاصة بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بالتخطيط على المدى الطويل، فمن الضروري توسيع نطاق البنية الأساسية وتحسين التشريعات حتى يتسنى للحقوق الأساسية للطفل والمرأة أن تنال حماية القانون. وقد حققت بلدان عديدة نجاحا ملموسا في هذا الصدد، وطلب إلى اليونيسيف أن تتشاور مع الحكومات وتستفيد من خبراتها.

٢٤٨ - وأبدي التقدير لجهود اليونيسيف الجادة التي بذلتها خلال السنوات القليلة الماضية للمضي قدما بالاتفاقيتين باعتبارهما إطارا معياريا لوضع البرامج بالتعاون مع الشركاء الوطنيين. وأشار عدد من الوفود إلى التوجه الإيجابي في الجلسات الأخيرة للمجلس وفي توصيات البرامج القطرية، التي أظهرت تحولا هاما في توجه النهج الاستراتيجي إزاء البرمجة القائمة على الحقوق.

٢٤٩ - ولوحظ أن تعزيز حقوق الطفل هو أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها بلد من أجل مستقبله. وعبّر متحدث في معرض إشارته إلى عرض ريكاردوموران عن موافقته على ضرورة وجود تحول في الاستثمارات الوطنية لصالح بقاء الطفل وحمايته ونمائه، وهي أمور من شأنها المساهمة في تقوية النمو الاقتصادي في زيادة استقرار المجتمعات، وأخيرا في التنمية المستدامة. وقد شُجعت منظمة اليونيسيف على القيام بدور فعال في الدعوة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع من أجل زيادة الإرادة السياسية لتحسين الأوضاع المعيشية للطفل. ورؤي أنه كان على التقرير أن يؤكد بشكل أقوى على بعض جوانب حقوق الطفل، مثل كفالة وجود الظروف المسبقة الضرورية لإعطاء حقوق الطفل الأولوية السياسية. وعبّرت عدة وفود عن ارتياحها لالتزام اليونيسيف الحازم برفع الحد الأدني لأعمار الجنود الأطفال إلى ١٨ سنة.

٢٥٠ - وذكر وفد آخر أن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل يمثل ثورة ثقافية حقيقية تدعو الجميع إلى تغيير طريقة تفكيرهم. وأشار أن ذلك ينطبق على منظورين هما: عالمية الحقوق، التي أخذت تكتسب الغلبة على التشريعات الوطنية والأعراف؛ وواقع أنه يجب التوقف عن معاملة الأطفال باعتبارهم مجرد متلقين للعناية والمساعدة وأنه يجب أن يحصلوا على حقوقهم الخاصة. ويجب التأكيد على إشراك المنظمات الشعبية، والمجتمعات المحلية في إدارة البرامج ومكافحة التمييز. ومن المهم بصفة خاصة استخدام المؤشرات الكيفية والكمية من أجل إيجاد منهجية شاملة تجعل من الدفاع عن حقوق الإنسان مكونا من مكونات التنمية.

٢٥١ - وطلب أحد الوفود توضيحا حول الكيفية التي تعتزم بها اليونيسيف كفالة إيجاد توازن بين أنشطة الحماية والبقاء والأنشطة الهادفة إلى تأمين حقوق الطفل. واستفسر عن التدابير الملموسة التي قامت بها اليونيسيف كي تكفل إقامة شراكات مع جميع شركائها في الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في هذه الطريقة الجديدة من طرق البرمجة. ورحب أحد الوفود بالمشاركة الفعالة لليونيسيف في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة في دعم التزام الأمين العام بدمج منظور حقوق الإنسان في كامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥٢ - ولاحظ أحد الوفود أن منظور حقوق الطفل يفترض مسبقا وجود نهج تحسبي. وكان التعاون بين اليونيسيف ولجنة حقوق الطفل موضع ترحيب حار. وساد الشعور بضرورة إيجاد رابطة وثيقة بين أعمال منظومة الأمم المتحدة المعيارية والتشغيلية. وقيل إن توصيات وتقارير اللجنة يجب أن تكون مصدر توجيه مستمر وقيّم لأنشطة اليونيسيف. والتقرير المعروض على المجلس مصيب في توجيه الاهتمام إلى مشكلة افتقار اللجنة إلى القدرة على إعداد التقارير الوطنية بسرعة معقولة. وتوجد حاجة لزيادة عضوية اللجنة من ١٠ إلى ١٨، وهي مسألة يجب أن تدعمها اليونيسيف بشكل فعال في ضوء متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٢٥٣ - وأثنى ممثل المنظمة غير الحكومية المعروفة بالحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع على اليونيسيف لتقديمها وثيقة موضوعية ومتطلعة للمستقبل، تظهر بجلاء كيف يقوم إطار حقوق الإنسان بتحديد شكل أعمال المنظمة. وأشار إلى دراسة سابقة عن "الوصول إلى المدقعين"، أجريت بالاشتراك مع اليونيسيف.

٢٥٤ - وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن الأمانة ستدخل مقترحات الوفود في عملها مستقبلا. وقال إنه لا يوجد تناقض فيما يتعلق بإيجاد توازن بين البقاء والتنمية من ناحية، وحماية الحقوق من ناحية أخرى - ذلك أن النهج القائم على الحقوق يؤكد الحق في البقاء.

٢٥٥ - وتطرق إلى مجال المؤشرات، فقال إن بعض أعمال اليونيسيف قد أثمرت فيه. وعلى سبيل المثال، فإن بعض المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان قد تم إدماجها في عملية التقييم القطري المشترك.

وستستمر اليونيسيف في وضع المؤشرات للتقييم، الكيفي منه والكمي، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بقياس المشاركة.

٢٥٦ - وذكر أن اليونيسيف ملتزمة بالنهج القائم على الحقوق، ولكن تغيير طريقة التفكير يتطلب وقتا. ومن خلال تدريب الموظفين، فإن المنظمة تمضي قدما بخطى حثيثة وقد وضعت طرائق لتحليل الخبرات، وتبادل المعلومات في المنظمة، والعمل ضمن الهياكل الإقليمية. كما أن اليونيسيف تتبادل خبرات تنفيذ هذا النهج إزاء البرمجة والتنمية مع شركاء آخرين.

٢٥٧ - واستجابة لمداخلات عديدة تستوضح عن الأثر والخبرة العملية في مجال تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان على البرمجة في الميدان، تكلم المدير الإقليمي لجنوب آسيا عن تجربة اليونيسيف في سري لانكا فيما يخص استخدام الجنود الأطفال وناقش مسألة تسريح الجنود الأطفال في رواندا. وعبر عن اتفاقه مع الدكتورة غونيسيكري أن هناك أوضاعا كثيرة تتطلب "مشاورات هادئة"؛ ومن أمثلة ذلك التعامل مع طالبان في أفغانستان. ويتطلب النهج القائم على الحقوق أن تفحص الأسباب الجذرية للمشاكل، بما في ذلك علاقتها بالمعايير الاجتماعية (القانون الجنائي، استغلال الطفل). وبيّن أن أشد الفئات حرمانا هي التي تحتاج إلى المساعدة، وليس فقط الذين يسهل الوصول إليهم. كما أن الشراكات عنصر هام في النُهُج القائمة على الحقوق، وهناك طائفة واسعة من الترتيبات للأطفال في جنوب آسيا، تتعامل مع مجالات مثل تشغيل الأطفال واستغلالهم الجنسي. وذكر المدير الإقليمي في معرض إجابته عن أسئلة تتعلق بتشغيل الأطفال أنه من المهم تعليم الأطفال ألا يعرضهم عملهم للأخطار.

٢٥٨ - وتحدثت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا عن الأطفال الذين لم يعرفوا السلام قط خلال حياتهم، مثال ذلك في سيراليون وغينيا وليبريا. وأضافت أن اليونيسيف تعمل على إعادة إدماج الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم، وتعمل على علاج مشاكلهم الجسدية والنفسية. وتقوم المنظمة بدور هام في الدعوة في مجالي الوساطة والمصالحة. وأضافت أن المنظمة تقوم بالترويج لمبادرة "التثقيف من أجل السلام"، التي اختارتها منظمة الوحدة الأفريقية موضوعا للاحتفال بـ "يوم الطفل الأفريقي".

٢٥٩ - ولدى اختتام مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال، عبرت المديرة التنفيذية عن أملها في أن يكون المجلس قد وجد الشكل الجديد، الذي يمثل جهدا لإشراك أعضاء المجلس وإنعاش الحوار، مفيدا ومشوقا. وقالت إن ملاحظات الوفود على التقارير الثلاثة ستؤخذ في الاعتبار. وبيّنت أنه حدث تقدم ملحوظ في بعض المجالات البرنامجية في فترة قصيرة نسبيا نظرا لتوفر الموارد والإرادة السياسية. وأعلمت المجلس أن الاستعدادات جارية لاستعراض نهاية العقد، وأنه تم تحديد المؤشرات، وهي ترحب بمساهمات المجلس في هذا الصدد. كما أن المشاورات المتعلقة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة قد بدأت، والتخطيط جار لتنظيم حدث إضافي يتضمن مشاركة القطاع الخاص ووسائط الإعلام.

## جيم - كفالة حقوق الطفل في أفريقيا

٢٦٠ - قدم مدير شعبة البرامج التقرير المعد عن "كفالة حقوق الطفل في أفريقيا" (E/1CEF/1999/12). وهنأ متحدثون عديدون اليونيسيف على تقريرها المفيد، والشامل، والتحليلي، وذي التوجه العملي، والذي يحدد المشاكل، والأولويات، والمسؤوليات بالنسبة إلى مستقبل أفريقيا.

٢٦١ - ولاحظ عدد من الوفود أن المسؤولية الأولى عن إعمال تحقيق حقوق الطفل والمرأة تقع على عاتق حكومات أفريقيا، وقادتها، وشعوبها. وفي هذا الصدد، تحدثت بعض الوفود عن الحاجة إلى الإرادة السياسية والالتزام لحل كثير من المشاكل التي تعاني منها القارة. وأثيرت مسألة ضعف الدولة في عديد من البلدان الأفريقية باعتبارها مصدرا للقلق، وأشار عدد من الوفود إلى الحاجة إلى تعزيز الإدارة وتوسيع نطاق مشاركة المرأة.

٢٦٢ - وأثنت وفود كثيرة على الأولوية التي أعطاها التقرير للشراكات، وذكروا أمثلة للشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني أقيمت في بلدانهم. وأشار أحد الوفود إلى الدور المهم الذي قام به في هذا الصدد إصدار قوانين وطنية جديدة تعزز حقوق الفتاة والمرأة.

٢٦٣ - وأبدى متحدثون عديدون تأييدهم لدعوة التقرير لزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والتوسع في تخفيف الديون، وتوجيه الادخارات الناجمة عن تخفيف الديون إلى القطاعات الاجتماعية.

٢٦٤ - ورحبت الوفود باستمرار معاملة اليونيسيف لأفريقيا باعتبارها إقليما ذا أولوية، كما أحاطت علما بالزيادة في الموارد العامة المخصصة للقارة. وعبَّر عدد من الوفود عن تأييدهم لزيادة مستويات الموظفين في أفريقيا، كما عبروا عن قلقهم إزاء مبلغ التمويل التكميلي الذي تتلقاه القارة. وبالإضافة إلى تخصيص مزيد من الموارد لأفريقيا، حثَّت الوفود اليونيسيف أيضا على تكثيف جهودها في مجال الدعوة بين جميع الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٦٥ - ونالت الأولويات الشاملة الواضحة التي وضعتها اليونيسيف لمنطقتيها في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تأييدا قويا. واعتبر بقاء الطفل وتحسين صحة الأم والطفل، بالإضافة إلى استمرار الجهود الرامية إلى تحسين إتاحة التعليم الأساسي ذي النوعية الجيدة، وبخاصة للفتيات، أولويات صحيحة لمنطقتي غرب ووسط أفريقيا.

٢٦٦ - وأثار متحدثون عديدون مسألة المشاكل المصاحبة لكارثة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وانتشار الملاريا. وكان التقرير موضع ثناء لتحديده الواضح للآثار الناجمة عن وباء فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونالت الأولوية التي تعطيها اليونيسيف لمكافحة هذا المرض تأييدا واسعا. ولاحظ أحد الوفود أن المكاسب الصحية، مثل الاقتصار على الرضاعة الطبيعية، أخذت تتبدد نتيجة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأثار وفد آخر مسألة توفر الأدوية في مجال علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. ولوحظ أن الجهود المبذولة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز يجب أن تتوسع لتشمل التدابير الوقائية في أجزاء أخرى من القارة. وبالإضافة إلى ما سبق، طلب مزيد من المعلومات حول استراتيجية مكافحة الملاريا.

٢٦٧ - وأبدت وفود قلقها إزاء تفاوت التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولاحظ أحد المتحدثين أن عدم إحراز التقدم يعود إلى ندرة الموارد لا إلى غياب الإرادة السياسية.

٢٦٨ - ولاحظ أحد الوفود إغفال التقرير أي ذكر لمسألة حماية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتتصل بمسألة الحماية مسألة استخدام الجنود الأطفال، وأشار وفد آخر إلى أنه كان يود أن ترد في التقرير إشارة إلى مسألة تأهيل هؤلاء الجنود الأطفال. وطلب توضيح أيضا عن علاقة العمل بين اليونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة.

٢٦٩ - وأثيرت مسألة التعاون بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. وسلط الضوء أيضا على مسألة النهوج القطاعية، وقد وجه سؤال إلى الأمانة بخصوص الكيفية التي يتم بها في نطاق هذا النهج معالجة المسائل المشتركة بين القطاعات، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبرمجة الكلية القائمة على الحقوق. ولوحظ أنه على الرغم من النجاح الذي أحرزته مبادرة باماكو، يعتبر الأطفال الذين لا تتاح لهم الرعاية الصحية محرومين من حقوقهم الإنسانية.

٢٧٠ - واستجابة لملاحظات الوفود، رحّبت الأمانة باتساع نطاق وحيوية المناقشات، فضلا عن الأفكار والمقترحات التي تقدمت بها الوفود. وأقرت الأمانة أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أكبر كارثة اجتماعية في التاريخ، وهي مسألة تستحق أن ترفع للنقاش على أعلى المستويات في الأمم المتحدة. وكما هو مفصل في التقرير، فإن اليونيسيف تولي أولوية قصوى لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من أن الرضاعة الطبيعية تشكل خطرا على الأطفال الرضع للأمهات المرضعات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الترويج للرضاعة الطبيعية يجب أن يستمر.

٢٧١ - وتم دمج استجابة اليونيسيف لطوارئ النزاعات المسلحة في أفريقيا في العملية البرنامجية العادية، كما أدخلت تعديلات برنامجية من خلال أدوات مثل استعراض منتصف المدة. وفيما يتعلق بمسألة الجنود الأطفال، ذكرت الأمانة أن هناك تعاونا كبيرا مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة.

٢٧٢ - ولاحظت الأمانة أن اليونيسيف هي راعية مشتركة وشريكة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يضم عددا من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. كما أن دعم اليونيسيف للنهوج القطاعية يتضح من مشاركتها في البرامج القطاعية في عديد من البلدان. هذا إلى أن استدامة الشراكات يؤكده النجاح المستمر لمبادرة باماكو، وستواصل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية دعمهما لهذه المبادرة.

## دال - التقدم المحرز والتحديات القائمة واستراتيجيات المستقبل في مجال التعليم الأساسي

٢٧٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المعد عن "التقدم المحرز والتحديات القائمة واستراتيجيات المستقبل في ميدان التعليم الأساسي" (E/ICEF/1999/14). وفي ملاحظاته التمهيدية نيابة عن الأمانة، قدم رئيس قسم التعليم بشعبة البرامج ملخصا عاما للتقرير، مع التركيز بصفة خاصة على العلاقة بين عمل اليونيسيف في مجال التعليم وعملها في القطاعات الأخرى. وأشار إلى أن الورقة تهدف إلى تقديم إطار مستكمل ومتسق تتمثل فيه الدروس المستفادة من مبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، ويمكّن من مساوقة تركيز اليونيسيف على التعليم مع الأولويات العالمية الأخرى الآخذة في الظهور.

٢٧٤ - ورحّب متحدثون عديدون بالتقرير باعتباره يقدم مؤشرا عاما على التوجّه الاستراتيجي المتوخى لعمل اليونيسيف في مجال التعليم. غير أن عددا من الوفود عبر عن وجهة نظر تقول إن تقديم مثل هذا التقرير للمجلس ربما يكون سابقا لأوانه، نظرا لأن تقييم مبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ لم يكتمل بعد وأن البرنامج العالمي للأطفال المقترح، الذي يعطي الأولوية للتعليم الأساسي، لا يزال في أطواره الأولى. وردا على ذلك، أكد مدير قسم التعليم للمجلس أن اليونيسيف على صلة وثيقة بتقييم مبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، وأنها تعمل في اللجنة التوجيهية وتنسق ثلاثة من الدراسات المواضيعية لمبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وذكر أن التقرير يهدف إلى تقديم إطار استراتيجي شامل ومتسق، سيخضع لمزيد من التنقيح مع إيضاح معالم البرنامج العالمي للأطفال.

٢٧٥ - وأبدى عدد من الوفود تأييدهم القوي لدور اليونيسيف في دعم التعليم الأساسي، مع ثناء كثيرين منهم على اليونيسيف لتركيزها على تعليم الفتيات. وأشار عدد من الوفود مع الموافقة إلى الاستراتيجية المتعلقة بالمراهقين، في حين رحب آخرون بالتركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعبر متحدثان عن تقديرهما للاهتمام الذي توليه الاستراتيجية لحقوق الأطفال المتضررين من الأزمات والأوضاع غير المستقرة المزمنة، وأثنى آخرون على العمل المنجز مع الأطفال ذوي العاهات؛ غير أن أحد الوفود عبّر عن قلقه من أن هذا العمل على ما يبدو "ضيق النطاق" إلى حد ما. وأعرب عدة متحدثين عن أملهم في أن تعزيز التركيز على الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وعلى المراهقين لا يؤدي إلى تحويل الموارد والطاقة عن الأعمال المتعلقة بتعليم الفتيات. واستوضحت بعض الوفود عن التأثير الذي سيكون

للاستراتيجية على برامج التنمية القطاعية، مثل برامج الاستثمار القطاعي، والنهوج القطاعية. ولاحظ وفدان قلة الاهتمام بشكل عام بالقضايا المتصلة بالموارد.

٢٧٦ - وفي معرض ردها، طمأنت الأمانة المجلس التنفيذي أنها لا تعتزم أن تعرض عمل اليونيسيف في مجال تعليم الفتيات لأية مخاطر، ولكنها تفضل البناء على أساس تلك الخبرة وتطبيق بعض الدروس المستفادة منها على الأطفال المتضررين من عوامل أخرى، مثل الفقر، والعيش في أماكن نائية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأوضاع المتأزمة، وعدم الاستقرار المزمن. ولوحظ أيضا أن برامج الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن تزيد من مشاركة الفتيات من خلال تحريرهن من أعمال رعاية الأطفال والقيام في وقت مبكّر بإرساء نمط للمشاركة في أنشطة خارج المنزل.

٢٧٧ - وفيما يتعلق ببرامج التنمية القطاعية، تم التأكيد على أن اليونيسيف تلعب دورا نشطا في كل بلد تقريبا توجد فيه مثل هذه البرامج. ويكمن هذا النشاط في كفالة بقاء ملكية المبادرات وقيادتها بيد الحكومات وإقامة روابط فعالة مع القطاعات الأخرى. وأشير إلى أن اليونيسيف، تحصل، من خلال برامج التنمية القطاعية، ومن خلال ترتيبات الشراكة الأخرى، على موارد إضافية هامة، في الوقت الذي تستخدم فيه مواردها الحالية بكفاءة أكبر.

٢٧٨ - وتصدى عدد من الوفود لموضوع الشراكات في مجال التعليم، وأكدوا على أهمية كفالة التعاون الفعال مع أهم الشركاء المتعددي الأطراف، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي. ودعا أحد المتحدثين إلى وضع أهداف أكثر وضوحا في مجال الشراكات، في حين أكد آخرون على الحاجة إلى شراكات أوسع نطاقا مع شركاء غير تقليديين، من بينهم المنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص. ودعا متحدثان إلى إجراء تحليل أكثر وضوحا ودقة لمزايا اليونيسيف بالمقارنة مع شركائها الرئيسيين.

٢٧٩ - وبيّنت ممثلة اليونسكو التزام المنظمة بتعاون أكثر فعالية في الاستراتيجيات المقبلة التي يقدمها الاتفاق الإطاري الجديد. وأشارت أيضا إلى الاجتماع المقبل للجنة المشتركة المعنية بالتعليم، الذي سيتم فيه استعراض التعاون ومناقشه بشكل مفصّل. وأشارت إلى الشراكة الممتازة بين اليونيسيف واليونسكو في القيام بالدور القيادي في تقييم "توفير التعليم للجميع" وأشارت إلى قرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى تعاون أكبر فيما يخص سنة الأمم المتحدة لثقافة السلام. وأكدت الأمانة التزامها بالتعاون الفعال مع اليونسكو، وأضافت أن التعاون مع البنك الدولي يتم استعراضه الآن بصفة منتظمة.

٢٨٠ - وفي حين أن عددا من المتحدثين أثنوا على التقرير لتبنيه نهجا قائما على الحقوق في برمجة التعليم، فإن بضعة متحدثين أبدوا قلقهم من أن منظور الحقوق لا يبدو أثره بصفة كافية، ودعوا إلى عمل أكثر منهجية لكفالة تركيز الاستراتيجية على كامل نطاق قضايا الحقوق التي تمس الأطفال في التعليم.

وناقش عدد من الوفود مفهوم المدرسة القائم على الحقوق والبيئة الموالية للأطفال، ووصفوا هذا المفهوم بأنه طموح ومكلّف، رغم أن أحد الوفود عبّر عن اعتقاده بأن هذا المفهوم يظل مع ذلك واقعيا. وارتأى آخرون أن المفهوم بحاجة إلى مزيد من التطوير في سياق البرمجة القائمة على الحقوق. وفي ردها، طمأنت الأمانة الأعضاء على أن المدرسة ذات البيئة الموالية للأطفال تهدف إلى أن تكون بؤرة تركيز لكامل نطاق حقوق الطفل، وهي ليست بالأمر المكلّف، ولا تحتاج إلى موارد جديدة، بل إن دورها يتمثل في تركيز اهتمام المدارس والمجتمعات على الطرق التي يمكن بها التصدي لاحتياجات الأطفال في سياق المدرسة.

٢٨١ - وأثار عدد من الوفود مسألة تحقيق اللامركزية، مع التركيز على الحاجة إلى بيان أوضح لدور الحكومات، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وأكدوا على أهمية التكفّل بألا تلقي استراتيجيات تحقيق اللامركزية على عاتق الفقراء عبئا آخر. ودعا أحد الوفود إلى منح اهتمام أكبر لمسألة مشاركة الطفل التي بدت في التقرير مقتصرة على المراهقين. وفي معرض ردها، طمأنت الأمانة الأعضاء أن المشاركة النشطة للأطفال في جميع مستويات التعليم تمثّل مبدأ أساسيا من مبادئ الاستراتيجية. وتم التأكيد أيضا على أهمية دور الحكومة المركزية في التوجيه ورصد التقدم المحرز في النظام اللامركزي، وكذلك على أهمية أن تؤدي اللامركزية إلى إتاحة إمكانيات أكثر إنصافا لا أن تكون عبئا إضافيا يُلقى على كاهل المجتمعات الفقيرة.

٢٨٢ - وعبّرت وفود عديدة عن وجهة نظرها بأن التقرير لا يزال بحاجة إلى قدر كبير من العمل والتطوير لكي يصبح قادرا على إعطاء التوجيه والتركيز الاستراتيجيين اللازمين. وارتؤي أن يجرى تحليل أكثر منهجية للمزايا النسبية لجوانب القوة المؤسسية لليونيسيف، وعملية دمج أعمق لحقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد أهداف أكثر وضوحا ونتائج يمكن قياسها. وبالنظر إلى هذا، اقترح عدد من الوفود تقديم التقرير للإحاطة فقط. ووضّحت الأمانة أن القيود الموضوعة على طول الوثيقة حتّمت إغفال ذكر بعض المجالات التي هي موضع اهتمامهم. وأضافت أن المزايا النسبية لليونيسيف بصفتها مؤسسة مشتركة بين القطاعات، وبسبب عملها طوال دورة حياة الطفل، وتركيزها الخاص على الفئات المستبعدة والمحرومة، وحضورها الميداني الكبير على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية، هي جميعا عناصر كان يمكن أن تنال تأكيدا أكبر.

٢٨٣ - وأكدت الأمانة على أن الهدف من التقرير هو إتاحة إطار واسع النطاق ومتسق يمكن من خلاله للبلدان والأقاليم المختلفة تحديد أولوياتها. وتعمل شعبة البرامج مع المكاتب الميدانية على وضع أهداف ونتائج أكثر تحديدا، وهذه الأهداف والنتائج سوف تتبلور مع اتضاح معالم تقييم توفير التعليم للجميع والبرنامج العالمي للأطفال. وشكرت الأمانة المجلس التنفيذي على الاستبصارات المحفزة والباعثة على التحدي التي ظهرت في المناقشات، وطمأنت الأعضاء على أنها ستعمل على إدماج هذه الأفكار في الاستراتيجية أثناء تطورها.

٢٨٤ - ونظرا لعدم اعتراض الحاضرين، أكد الرئيس أن المجلس التنفيذي سيحيط علما بالتقرير.

## هاء - تقرير مرحلي عن استراتيجية اليونيسيف واستثماراتها في تكنولوجيا المعلومات

٢٨٥ - قدم مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات عرضا عن تكنولوجيا المعلومات في اليونيسيف، مركزا على الإنجازات والتحديات والتوجهات. وقد أعد التقرير (E/ICEF/1999/AB/L.6) استجابة لطلب من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باعتماد استراتيجية شاملة في مجال التشغيل الآلي للمكاتب، وذلك في سياق استعراض اللجنة الاستشارية لميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ICEF/1998/AB/L.2). وقُدم التقرير إلى اللجنة الاستشارية لاستعراضه، ولكن الأمانة أبلغت بأن اللجنة الاستشارية لن تصدر تقريرها لأغراض الدورة الحالية. وإن كانت ثمة تعليقات، فستدرج في التقرير المتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، الذي سيعرض على المجلس خلال دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر.

٢٨٦ - وأثنى عدد من الوفود على اليونيسيف لجودة التقرير المقدم وشمولية الاستراتيجية، وأكد أحد الوفود النهج المنطقي المتبع في معالجة كل من مسألتي الأمن ومكتب المساعدة. ورد المدير بأن هاتين المسألتين تشكلان تحديا كبيرا. ويجري بحث تخصيص بعض الموارد للأمن في نطاق القيود المفروضة على الميزانية، وتعد مهمة مكتب المساعدة العالمي الجديد أساسا لتبادل المعلومات والتعلم.

٢٨٧ - وأشارت عدة وفود إلى الآثار المترتبة على استخدام الإنترنت والشبكة العالمية. وأعرب أحد المتكلمين عن ثقته في قيام اليونيسيف بتحقيق توازن في استخدامها للإنترنت لأغراض تعبئة الموارد والدعوة. ووجه متكلم آخر الانتباه إلى مسألة الآثار المترتبة على التعاون مع اللجان الوطنية من الجانبين العملي والاقتصادي على السواء. وأعرب أحد الوفود عن اهتمام البلدان بالوصول إلى الوثائق البرنامجية المتاحة حاليا على الشبكة الداخلية لليونيسيف. وأكد المدير مرة أخرى في رده أن الوجود على الشبكة العالمية والتجارة على الإنترنت يشكلان أمرا جديا في إطار الأعمال التجارية. وأشار إلى أن جمع الأموال من خلال الشبكة العالمية أخذ يحقق بالفعل بعض النتائج. وتقوم اليونيسيف بتوسيع نطاق الشبكة الداخلية، ومن المقرر إتاحة المشاركة الخارجية في الاطلاع على الوثائق من خلال الشبكة الخارجية فور إنجاز تلك الوثائق، ووضعها في الشكل المناسب.

٢٨٨ - وأشارت عدة وفود إلى استخدام نظام الإدارة بغرض تحقيق النتائج. وأعرب وفد آخر عن أمله في تحسين نوعية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها لنظام إدارة البرامج بتحسين القدرة على إدارة البرامج، والتأثير على المساءلة، والتصرف إزاء مسالة تغيير السلوك. وتم الإعراب عن القلق إزاء خطر المغالاة في إثارة الآمال. وأشار مدير الشعبة إلى أن تحقيق إمكانيات النُظُم سيتم بطريقة تدريجية، مع زيادة فعالية المكاسب المحققة من خلال التدريب وتحسين الإجراءات وفي

الميدان أيضا. وهذه النُظُم ستقدم معلومات آنية، وهي مصممة بحيث تعزز المساءلة والشفافية. ووافقت المديرة التنفيذية على أن النُظُم نفسها لا تقدم جميع الإجابات، وإن كانت تشكل أداة مهمة.

٢٨٩ - وأشار أحد الوفود إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة، وطلب معلومات عن الروابط بين مؤسسات المنظومة وعن استخدام النُظُم المشتركة. وأقر مدير الشعبة في رده بالتحديات التي يطرحها تباين احتياجات الوكالات المختلفة. ولاحظ أن للروابط تكاليف كما أن لها فوائد، وينبغي تقييمها بكل عناية. وفي هذا المجال، كانت اليونيسيف رائدة في تنفيذ اتفاق مشترك للاستعانة بمصادر خارجية في ميدان الاتصالات، وسارت في خطاها وكالات أخرى. وقد اختارت اليونيسيف العمل بنموذج نظام المعلومات الإدارية المتكامل للموارد البشرية، وأسهمت بمدخلات في النظام لفائدة وكالات أخرى. وقال إن الاحتياجات الخاصة لشعبة القطاع الخاص وشعبة الإمداد عناصر تحكمت في اختيار اليونيسيف لنظم أخرى للمالية والسوقيات. وفي الميدان، تتصدى نُظُم إدارة البرامج للاحتياجات المحددة لبرامج المنظمة. وأضافت المديرة التنفيذية أن بعض الوكالات الأخرى اختارت نفس ما اختارته اليونيسيف من البرامج الحاسوبية التجارية للنُظُم المالية، حيث يستخدمها حاليا برنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنك الدولي.

٢٩٠ - وأبديت تحفظات فيما يتعلق بفعالية نُظُم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأماكن البعيدة وجرى إبراز التحديات التي تطرحها القضايا المتصلة بمشكلة عام ٢٠٠٠ على البلدان النامية. وطُلب الحصول على معلومات عن كيفية قيام اليونيسيف باستدامة هياكلها الأساسية. وأشار المدير إلى أن اليونيسيف تستعين بمصادر خارجية في تشغيل شبكة اتصالاتها السلكية واللاسلكية وأنها لا تدير شبكة خاصة بها.

٢٩١ - وأثارت بضعة وفود مسألة التعاون وتبادل المعلومات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأفاد المدير بأن اليونيسيف استضافت زيارات من وكالات أخرى لاستعراض نُظُم المعلومات التابعة لها؛ وذكر أن "وصلة التنمية" (DevLink) تعد واحدا من المجالات التي تعمل اليونيسيف فيها بالتعاون الوثيق مع المجموعة الإنمائية فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

٢٩٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات يتطلب التزاما طويل الأجل، وشجع الحكومات على تقديم تعاونها ودعمها في هذا الصدد. ووافق المدير على هذا التعليق، مشددا على أن التكنولوجيا ليست استثمارا يتم لمرة واحدة، وأنه لابد من دعمها بالوسائل الملائمة.

٢٩٣ - وأشار بضعة متكلمين إلى أن التقرير المعروض على المجلس يتصدى بالتحديد للموارد المالية، بل يتوقع استعراضها في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر مع استعراض ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

## واو - تقـــرير مرحلي عن دمج قضايا نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية

٢٩٤ - عرضت رئيسة قسم قضايا نوع الجنس والمشاركة البرنامجية بشعبة البرامج التقرير المعنون: "تقرير مرحلي عن دمج قضايا نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية لليونيسيف" (E/ICEF/1999/13). وقالت إنه ينبغي النظر في التقرير في سياق السياسات القائمة التي تتبعها اليونيسيف، ومبادئ حقوق الإنسان، والمؤتمرات العالمية، والإطار الذي توفره اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تعزز مجتمعة الروابط بين حقوق الفتاة والمرأة. وقد تحقق تقدم في تعزيز دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للبرامج القطرية وذلك من خلال الشراكات الفعالة مع الحكومات، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويساعد تطوير وتطبيق الأدوات والإرشادات البرنامجية ببناء القدرات على النهوض بالكفاءات الأساسية التي تجري استدامتها من خلال شبكة مراكز تنسيق قضايا نوع الجنس. وأشارت الأمانة إلى بقاء تحديات رئيسية في مجال الترجمة العملية للمفاهيم إلى إجراءات وفي جمع البيانات والمؤشرات والمنهجيات المصنفة بحسب نوع الجنس واستخدامها لتقييم أثر دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وتتضمن الوثيقة وصفا للفرص الجديدة لكفالة إدماج منظور نوع الجنس في موضع التركيز الآخذ في الظهور في أعمال اليونيسيف في القرن المقبل.

٢٩٥ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديرها لهذا التقرير الشامل والمفيد، مشيرين إلى أنه تقييم صريح وتحليلي للإنجازات والمجالات التي يتعين تحسينها. وإذا وضعت في الاعتبار التحديات التي تواجه دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية بصفة عامة، وتنفيذ منهاج عمل بيجين، فإن الانجازات الوارد بيانها في التقرير تعد ملحوظة. وأشارت بعض الوفود إلى أن جهود اليونيسيف في مجال وضع دليل المبرمج ووثائق عن أفضل الممارسات لها أكبر الأثر في تنفيذ البرامج على الصعيد الميداني. وأوصت بأن تكفل اليونيسيف تبادل المعلومات على نطاق واسع في مجال طرق التدريب والبحث وأفضل الممارسات، داخل اليونيسيف وخارجها، وكذلك مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٢٩٦ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تداخل الجهود المبذولة في مجال دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية مع الجهود التي تبذلها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة: أي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في مجال تعزيز حقوق المرأة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتصل بالمراهقين؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بإنتاج الأدوات اللازمة لدمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وقالت الأمانة إن جميع الوكالات ملتزمة بالنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال مجموعة منوعة من الصكوك الدولية، من بينها منهاج عمل بيجين. وأسهم التعاون من خلال عمليتي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واللجنة

المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، في تعزيز الجهود الرامية إلى دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على الصعيد القطري.

٢٩٧ - وبينت الأمانة أن المسؤولية المشتركة لجميع الوكالات إزاء النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تعزز الدور الحيوي والحافز لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بطريقتين: أولا، لأن الصندوق وكالة صغيرة نسبيا ذات موارد محدودة ومدى اتصال محدود؛ وثانيا، لأن الدمج في الأنشطة الرئيسية معناه أن كل وكالة، أيا كان مجال عملها، عليها أن تعالج مسألة نوع الجنس، مضيفة بذلك مزاياها الخاصة إلى الجهد المشترك. وتمكنت اليونيسيف من الإسهام باتصالها العالمي الواسع النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لدعم المرأة على الصعيد المجتمعي وفيما يتصل بقضايا العنف. وعلاوة على ذلك، أضافت اليونيسيف إلى التعاون مع الصندوق الإنمائي للمرأة ومع غيره من وكالات الأمم المتحدة، فوائد تحليل تضرب جذوره في منظور مشترك لحقوق الإنسان ونهج قائم على دورة الحياة. وأتاح ذلك لليونيسيف أن تؤدي دورا رئيسيا في الربط بين حقوق الطفل وحقوق المرأة، مدللة بذلك على أن هناك حاجة إلى الاهتمام بحقوق الفتاة والمساواة بين الجنسين في مرحلة الطفولة من أجل دعم التحول الذي يتم بمرور الزمن في العلاقات بين الجنسين عند الكبر. وفي الوقت نفسه، فإن دور اليونيسيف في النهوض بحقوق المرأة أمر بديهي لأن حقوق الفتاة ستظل مهددة وغير مستدامة ما لم يتم النهوض بحقوق المرأة.

٢٩٨ - وفيما يتعلق بالعمل مع المراهقين، أوضحت الأمانة أنه سيستمر تخصيص جل موارد اليونيسيف للطفولة المبكرة لأنه لا توجد وكالة أخرى تتقاسم معها هذه الولاية الرئيسية أو المزية الخاصة. إلا أن النهج القائم على دورة الحياة يتيح لليونيسيف أن تعالج احتياجات المراهقين، الذين هم أيضا أطفال لم يسبق أن حظيت احتياجاتهم بالاهتمام الكافي. وساعد تعاون اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المراهقين على تحويل مجرى النقاش الدائر ومضمون الإجراءات اللذين أصبحا الآن يعالجان كلا من مسائل الصحة الإنجابية والمسائل المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الفتاة. ولم يعد بتر الأعضاء التناسلية للإناث، على سبيل المثال، يعالج فقط على أنه قضية من قضايا الصحة الإنجابية، بل صار يعالج على أنه قضية تتصل بوضع الفتاة وحقوقها. وبهذه الطريقة أصبحت الموارد المخصصة للصحة الإنجابية تستخدم الآن بغرض تعزيز حقوق الطفل بتكلفة إضافية قليلة أو منعدمة، مما يحقق الفعالية في استخدام الموارد.

٢٩٩ - وفيما يتعق بقيام البرنامج الإنمائي والوكالات الأخرى بإنتاج أدوات لدمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، أشارت الأمانة إلى أن هناك تعاونا على صعيد التحليل العام، وأنه يتم تبادل الأدوات واستخدامها كلما أمكن. ومع ذلك، فالوكالات تحتاج أيضا إلى وضع أدوات وتطويعها وفقا لولاياتها وعملياتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، تعد اليونيسيف أفضل من يستطيع وضع الإرشادات اللازمة لدمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لبرامج الطفولة المبكرة.

٣٠٠ - ورحبت عدة وفود بتأكيد التقرير على إشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، لوحظ أنه ينبغي، عند معالجة العنف تجاه المرأة والفتاة، أن ينظر إلى الرجال والفتيان

ليس فقط على أنهم جزء من المشكلة بل أيضا، وبالتعريف على أنهم جزء من الحل. وفي نفس هذا الاتجاه، فيما يتصل برعاية الطفولة المبكرة، شددت بعض الوفود على دور الرجل كأب، ملاحظين أن بناء القدرات المؤسسية في هذا المجال يبدو في سبيله إلى التحقيق. وأشادوا بالمبادرات الأولية التي اتخذتها اليونيسيف.

٣٠١ - ووصفت الأمانة جهودها الجارية لدمج إشراك الذكور. وفي مجال رعاية الطفولة المبكرة، يتم التأكيد على تنشئة الفتيان والفتيات اجتماعيا على تقبل المساواة والإنصاف، مما يتطلب إشراك كلا الجنسين، وإحداث تغير في سلوك مقدمي الرعاية، والآباء والأمهات، والمعلمين، وأفراد المجتمع. وفي مجالي التعليم الأساسي العالي الجودة والبرامج المخصصة للمراهقين، يجري إيلاء الاهتمام لتطوير التثقيف في مهارات الحياة مع التركيز على بناء احترام الذات عند الفتيات وقدرتهن على معرفة وحماية أنفسهن من المخاطر التي يتعرضن لها، مثل العنف، وإساءة المعاملة، والأمومة المبكرة، في ظل ظروف تمنعها تلك الأمور فيها من الحق في التعليم. وتثقيف الفتيان في مهارات الحياة يثنيهم عن أنماط السلوك السلبية ويؤدي إلى تعزيز للتسامح والمساواة.

٣٠٢ - وأشارت عدة وفود إلى الحاجة إلى وجود مؤشرات وتقييم منهجي للتقدم المحرز في مجال دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للبرامج القطرية لليونيسيف. وعلقت هذه الوفود على الأهمية البالغة لوجود بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر، وأوصت بأن تعمل اليونيسيف بالتعاون مع وكالات أخرى على وضع مؤشرات أكثر فعالية لدمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لدى إعادة البرامج. وردت الأمانة بأن البرامج القطرية أخذت تبلغ عن الإنجازات بطريقة أكثر تحديدا، إلا أنه لم يتسن إيراد معلومات مفصلة في هذا الشأن في التقرير. وذكر أن دليل دمج قضايا نوع الجنس في تعميم مراعاة الأنشطة الرئيسية سيعزز تفهم الحاجة إلى البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر واستخدامها في عملية تنفيذ البرامج القطرية. وسيجري النظر في هذه الجوانب عند إجراء الاختبار الميداني للدليل في وقت لاحق من عام ١٩٩٩.

٣٠٣ - وبصفة عامة، تدعم الوفود النهج المنتظم الذي تتبعه الأمانة إزاء دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية من خلال إقامة شبكة مراكز التنسيق المتعلقة بنوع الجنس وإيجاد أدوات تدعم عملية البرمجة القطرية. واستفسرت بضعة وفود عن أقدمية موظفي مراكز التنسيق المتعلقة بنوع الجنس وقدرتهم على الاتصال بالإدارة العليا والتأثير بالتالي في صنع القرار. وفي هذا الصدد، أثيرت مخاوف من "العبء المضاعف" الملقى على عاتق موظفي مراكز التنسيق المتعلقة بنوع الجنس، من حيث أنهم يكلفون بمسؤوليات واسعة في مجال دمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية إضافة إلى مسؤوليات العمل الأخرى المنافسة لها. وردت الأمانة بأن موظفي مراكز التنسيق الإقليمية يعينون بصفة عامة في وظائف من رتبتي ف - ٥ أو مد - ١، ولكن رتبتهم في المكاتب القطرية تختلف وفقا لحجم المكتب الميداني وطاقته. ومع أن التزام أعضاء شبكة مراكز التنسيق المتعلقة بنوع الجنس قوي، فإن هناك حاجة إلى وضع

مبادئ توجيهية موحدة لاختيار وتعيين مستشارين في قضايا نوع الجنس لكفالة المزيد من الاتساق في التنفيذ والمساءلة.

٣٠٤ - وأشارت عدة وفود إلى أن الالتزام بدمج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على مستويات الإدارة العليا أمر حيوي. واستفسر أحد الوفود أيضا عن استراتيجية اليونيسيف لتحقيق التوازن في تخصيص الموارد فيما بين النهوض بالمرأة وبين ولايتها الرئيسية تجاه الطفولة. وسأل وفد آخر عن وضع الميزانيات مع مراعاة نوع الجنس. وبينت الأمانة أنه يجري إيلاء اهتمام خاص لوضع نظام ترميز يدل على نفقات البرامج المتعلقة بنوع الجنس من خلال نظام إدارة البرامج. ومن شأن ذلك أن ييسر مزيدا من المنهجية في تتبع تخصيص واستخدام الموارد في المشاريع المتعلقة بنوع الجنس والإبلاغ عنها.

٣٠٥ - واستفسرت بعض الوفود عن سياسات تعيين وترقية الموظفات. والتمست الحصول على معلومات عن الآليات المؤسسية التي أدخلت لكفالة الإنصاف بين الجنسين داخل اليونيسيف. وبينت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف ملتزمة التزاما شديدا بكفالة التوازن بين الجنسين في التعيين وفي تخصيص الوظائف. ولكن كما هي الحال في الوكالات الأخرى، تشهد اليونيسيف فقدانا للمواهب الشابة، ولا سيما مواهب الشابات الشاغلات لوظائف الفئة الفنية. وقد بينت دراسة جرت مؤخرا أنه حتى في حالة الأسر التي يوجد فيها فردان يكسبان الأجور، تجنح الشابات إلى مرافقة أزواجهن الذين ينتدبون للعمل في أماكن أخرى. وتشهد أيضا اليونيسيف انخفاضا في "الوظائف [الآمنة] المسموح فيها باصطحاب الأسرة" وزيادة في الوظائف المتصلة بحالات الطوارئ، التي تجتذب الرجال أكثر من النساء. وفي حين أن اليونيسيف تشجع النساء على تقلد وظائف تتصل بحالات الطوارئ، فمن الصعب ضمان الأمن لأسرهن.

## زاي - تقرير شفوي عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

٣٠٦ - استجابة لطلب من المجلس التنفيذي (القرار ١٩٩٧/٩)، قدم رئيس قسم الشؤون الصحية بشعبة البرامج تقريرا شفويا عن خطة تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف. وأبرز المجالات الرئيسية التي أحرزت فيها اليونيسيف تقدما والتي لا يزال العمل جاريا فيها. وشمل ذلك الشراكات؛ والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل، ووقاية الشباب من نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحقيق مستوى عال من التغطية في مجال التحصين والتزويد بوحدات تكميلية من فيتامين ألف؛ وفرض رقابة مكثفة على إصابة حديثي الولادة بالكزاز؛ ودعم النهج المجتمعية المتكاملة لتحسين صحة الطفل وتغذيته ومده بالمرافق الصحية وأسباب النظافة، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة؛ والوقاية من الملاريا وعلاجها بالجهود المجتمعية؛ والقضاء على شلل الأطفال؛ والقضاء على داء دودة غينيا؛ والحد من وفيات الأمهات وإنشاء نظام لضمان الجودة في مجال صحة الأم؛ وتحسين الحالة الصحية للشباب ونمائهم.

٣٠٧ - وأشادت عدة وفود بوضوح العرض وشموليته. ورحبت بتعاون اليونيسيف وشركاتها مع وكالات أخرى من بينها منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والبنك الدولي. وأقر أحد الوفود بالمزية النسبية لليونيسيف في مجالات الدعوة والرصد والتقييم، وأبرز مشاركة اليونيسيف في النهوج القطاعية. وأشاد أيضا باليونيسيف لشراكتها في برنامج دحر الملاريا ومشاركتها مع القطاع الخاص.

٣٠٨ - وتناول أحد الوفود مسألة انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل، فأشاد باليونيسيف لتعاونها في بعض البلدان في هذا المجال وفيما يتعلق بالأيتام من ضحايا الإيدز. وأشار إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لرصد وتقييم التدخلات في مجال انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل، فضلا عن التعليم من المشاريع التجريبية، قبل التوسع إلى نطاق أرحب. وأيد وفد آخر الملاحظة المتعلقة بالرصد والتقييم، وطلب معلومات عن المؤشرات الأساسية التي تم الاتفاق على استخدامها في رصد انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل. وأشارت بعض الوفود إلى استدامة الإمدادات، ولا سيما الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية وبدائل لبن الأم، واستفسرت عن المخاطر المرتبطة بالتغذية البديلة في البلدان التي تنفذ فيها المشاريع التجريبية.

٣٠٩ - وفي مجال صحة الأم، قوبلت التطورات المتعلقة بالحد الأدنى من معايير رعاية المرأة في فترة الحمل بالترحيب. ومن ناحية أخرى، أعرب عن القلق من مشكلة فقر الدم عند النساء. وتساءل أحد المتكلمين عن السبب في عدم بلوغ هدف الحد من وفيات الأمهات بالرغم من وجود طرق تتسم بالبساطة والفعالية من حيث التكلفة على السواء.

٣١٠ - وأحاط أحد الوفود المجلس التنفيذي بتعاون حكومته المشترك مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف في إنشاء المركز العالمي للتحصين، الذي سيسهم في برامج التحصين. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء الزيادة في عدد حالات الإصابة بالتدرن في بلده، وهي زيادة ترتبط ارتباطا مباشرا بانخفاض نسبة التغطية التحصينية. وأثار أيضا مسألة المشاكل البيئية وطلب معلومات عن نتائج المشاورات التي دارت بين حكومته واليونيسيف والبنك الدولي. وفيما يتعلق بالزيادة في عدد حالات الإصابة بالتدرن المبلغ عنها في كازاخستان، قال المدير الإقليمي لمكتب أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق، إن هذه مسألة أخذت تشغل بال اليونيسيف بشكل متزايد. وبين كذلك أن لليونيسيف، بفضل تعاونها مع منظمة الصحة العالمية، برنامجا قويا لدعم البرنامج الموسع لجهود التحصين، وأن الأمر سيستمر على هذا المنوال. وقال إن التحصين جانب قوي من جوانب التعاون في مجال توصيات البرنامج القطري التي ستعرض على المجلس في دورة أيلول/سبتمبر. وردا على القلق المعرب عنه إزاء المشاكل البيئية في المنطقة، قال المدير الإقليمي إن اليونيسيف ستواصل تقديم الدعم، وإن هذه المسألة ستعالجها أيضا توصيات البرنامج القطري المقبلة.

٣١١ - وطلب أحد الوفود تفاصيل عن مكافحة استخدام التبغ على المستويين الإقليمي والقطري، واستفسر عن نوع المشاكل التي نشأت عن التعامل مع صناعة التبغ.

٣١٢ - وأدلى كل من ممثلي منظمة الصحة العالمية ونادي الروتاري الدولي ببيان بالنيابة عن منظمتيهما. وقال ممثل منظمة الصحة العالمية إن اليونيسيف شريك رئيسي في العديد من المجالات، بما فيها التحصين، والقضاء على شلل الأطفال، ومكافحة الحصبة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، والتغذية وصحة الأم. ونماء الطفل هو أحدث مجال للتعاون الوثيق بين المنظمتين. ولوحظ أن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز يقضي على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال رفع متوسط العمر المتوقع وبقاء الأطفال، حيث ظهرت ٤ ملايين حالة إصابة جديدة في أفريقيا في العام الماضي وحده. هذا وإن منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرهما من رعاة برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تعمل على وضع خطة مشتركة لدعم برنامج الشراكة لمضاعفة العمل في أفريقيا.

٣١٣ - وعلق ممثل نادي الروتاري الدولي على النهج القائم على حقوق الإنسان الذي تتبعه منظمته إزاء المرأة والطفل مؤكدا على ثلاث أولويات هي: النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم، والمراهقين. وكان للقضاء على شلل الأطفال أولوية كبرى بالنسبة إلى منظمته، وقد انخفض عدد حالات الإصابة به على مدى السنوات العشر الماضية بنحو ٩٠ في المائة. وتعمل المنظمة أيضا مع اليونيسيف على مكافحة نقص فيتامين ألف، والملاريا، وسوء التغذية، وعلى القضاء على داء دودة غينيا؛ وكذلك على تحسين التعليم وإيجاد بيئات راعية؛ وتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية؛ والقضاء على الألغام البرية. ويعمل نادي الروتاري مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والحكومات الوطنية، وهو يركز الآن على "الأطفال المعرضين للمخاطر" للتصدي لاحتياجات من قبيل التعليم والتحصين والمجتمعات والمدارس الآمنة، ومشكلتي العنف والمخدرات، ولا سيما في الأوضاع الحضرية.

٣١٤ - وأكد رئيس قسم الشؤون الصحية، ردا على الوفود، ضرورة زيادة التركيز على وقاية المرأة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن تحسين إمكانيات حصولها على المشورة والاختبارات الطوعية مع الاحتفاظ بالسرية. ويجري بذل جهود مكثفة لرصد الأنشطة، وتخطط اليونيسيف للتعاون مع مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها فيما يتصل بالمشورة التقنية في هذا المجال. وأوضح أن استدامة الإمداد بالأدوية تتوقف على مدى السرعة التي يمكن بها تخفيض التكاليف. وفيما يتعلق بصحة الأم، قال إن هناك تفاؤلا محتملا فيما يتصل بالتدخلات التقنية، وبخاصة في مجال المغذيات الدقيقة. غير أن وفيات الأمهات، بصفة أساسية، هي ليست مجرد مشكلة صحية. وعندما تعبأ مجتمعات بأكملهـــا لزيادة أهمية الرعاية المقدمة للمرأة، ولا سيما المرأة الحامل، فإن النتائج الإيجابية ستعقب ذلك لا محالة.

٣١٥ - وفيما يتعلق بمكافحة استخدام التبغ، قال رئيس قسم الشؤون الصحية إن الشراكة في مجال وضع "مبادرة العالم الخالي من التبغ" جديدة نسبيا. واليونيسيف في سبيلها، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، إلى وضع استراتيجية تتعلق بالسياسات في هذا المجال، وإلى دعم إجراء دراسة استقصائية عالمية عن استخدام الشباب للتبغ في عدد من البلدان (تشمل الأردن، وأوكرانيا، وبربادوس، وزمبابوي، والصين، ومصر)، وقد انتهت لتوها من دراسة تحليلية لإنتاج التبغ وتسويقه لأغراض الاستخدام أجرتها في إطار اتفاقية حقوق الطفل.

## حاء - تقريران عن الزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما أعضاء المجلس التنفيذي

٣١٦ - عرض ممثلان عن الفريقين التقريرين المتعلقين بالزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما أعضاء المجلس التنفيذي إلى كولومبيا وبيرو (E/ICEF/1999/CRP.8) وإلى جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق (E/ICEF/1999/CRP.9). ووصف كلاهما الزيارات الميدانية بأنها تجربة تعليمية بالغة القيمة لأعضاء المجلس، وأوصيا بشدة بمواصلتها. وأثنيا على العمل الفعال الذي يؤديه الموظفون الميدانيون، وأكدا على تفانيهم في العمل وروحهم المهنية.

٣١٧ - ولاحظت واحدة من الممثلين أن البرامج القطرية تنفذ بفعالية النهج القائم على الحقوق، وما يناقش نظريا في دورات المجلس يجري تطبيقه عمليا في الميدان. وهذا النهج يحدث تغييرا في الموقف والسلوك لدى الحكومات. وقالت إن التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع الحكومات ومع المجتمع المدني حد متطور وفعال، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من البرمجة المشتركة ومزيد من التنسيق مع الوكالات غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣١٨ - وأعربت المتكلمة عن شعورها بأن اليونيسيف تبالغ في بعض الحالات، في عزوفها عن الإعلان عن نجاحاتها، وقالت إنه ينبغي لها أن تركز على الاهتمام المباشر من قبل وسائط الإعلام. وارتأت أيضا أن ولاية اليونيسيف قد اتسعت أكثر من اللازم، وربما يتعين على وكالة أخرى من وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولية الترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أن وباء الإيدز لم يعد قضية صحية، بل هو الآن قضية إنمائية.

٣١٩ - وفي النقاش الذي تلا ذلك، قال العديد من الوفود إن مستوى التقريرين ممتاز. ولاحظ عدد من الوفود أن الانتقال إلى التأكيد على بناء القدرات والدعوة أخذ يثبت فعاليته وينبغي مواصلته. وأشاروا إلى أن البرامج القطرية تستخدم موارد مخفضة كحافز للتغيير، وإلى أن اليونيسيف تبتعد عن تقديم الخدمات، متجهة إلى توفير الإمكانيات المستدامة من خلال التدريب الفعال.

٣٢٠ - غير أن متكلمة بينت أن ما تؤديه حكومتها، التي استضافت إحدى الزيارات، من دور مهم للغاية في جهود التنمية لم يذكر في التقرير. وقالت هي وغيرها إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا جدا باتفاقية حقوق الطفل، وإنه ينبغي لليونيسيف أن تضطلع بدور مهم في الترويج لها.

٣٢١ - وذكرت مندوبة من أحد الوفود، في تناولها لمسألة البرمجة المشتركة، أنها وجدت أن ولايات مختلف الوكالات تختلف اختلافا كبيرا في البلدان التي زارتها، وأن فرص البرمجة المشتركة ضئيلة فيها، برغم أن الحالة قد تختلف عن ذلك في حالات الطوارئ. وشدد وفد آخر على أهمية النهوج القطاعية في المساعدة الإنمائية.

٣٢٢ - وبحثت مسألة عدد العاملين في المكاتب الميدانية. فعبّرت بعض الوفود عن إحساسها بأن عملية التبسيط جارية وأنها يجب أن تستمر، بينما طلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن عدد العاملين بالمقارنة مع عبء العمل. وطلب وفد آخر أن يتناول المجلس مسألة الجنود الأطفال بصورة أكثر شمولا. كما عبّر عن رغبته في معرفة مدى فعالية التدريب المكثف ميدانيا.

٣٢٣ - ولاحظ أحد الوفود بقلق احتواء أحد التقارير الميدانية على بيانات تختلف كثيرا عما يحتويه تقرير "حالة أطفال العالم" وطلب توضيحا لذلك. وارتؤي إجراء الزيارات الميدانية إلى المكاتب الميدانية التي تعد فيها البرامج القطرية.

٣٢٤ - وأعربت المديرة التنفيذية عن ترحيبها بالمداخلات، وأكدت للوفود أن مسألة الإحصاءات سيجري النظر فيها وستصحح. وقالت إنها ستعالج أيضا مسألة توقيت الزيارات الميدانية.

## طاء - بيان رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف

٣٢٥ - وفقا لما درجت عليه العادة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، دعا رئيس المجلس رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف إلى مخاطبة الجلسة. فأعربت عن رضاها عن أن رابطة الموظفين أصبحت الآن تشارك في عملية استعراض البرنامج والميزانية. ولاحظت أيضا أن شيئا من التقدم قد أحرز في مجال تعزيز نظام أمين المظالم. وذكرت أن الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف افتتحت في شباط/فبراير ١٩٩٩ صندوق إغاثة الموظفين الوطنيين في حالات الطوارئ. ثم أبرزت بعد ذلك المجالات التي ترى أنها تحتاج إلى تحسينات.

## ياء - مسائل أخرى

٣٢٦ - وجه ممثل منظمة العمل العالمية انتباه المجلس إلى اتفاقية جديدة سيجري اعتمادها في جنيف في الأسبوع التالي، وهي اتفاقية القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

٣٢٧ - وعرض على المجلس مشروعا قرارين هما: "تخصيص الموارد العامة للبلدان الآسيوية" (E/ICEF/1999/CRP.10) و "تلوث مياه الشرب بالزرنيخ في بنغلاديش" (E/ICEF/1999/CRP.11). وبعد شيء من المناقشة وتقديم عرض عن التلوث بالزرنيخ من قبل مدير شُعبة البرامج، تقرر تأجيل مشروعي القرارين كليهما ليجري تناولهما في دورة المجلس في أيلول/سبتمبر.

٣٢٨ - وبناء على طلب من أعضاء المجلس، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اتصالا مع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بشأن مسألة تأخر وصول وثائق مجلس اليونيسيف بلغات غير اللغة الانكليزية. وشرحت المديرة التنفيذية للمجلس أن اليونيسيف تعمل بكل جد من أجل إرسال الوثائق إلى خدمات المؤتمرات قبل موعد انعقاد المجلس بعشر أسابيع. وقالت إن ثلاثا من الوثائق العشرة قد استوفت هذا العام الشرط الزمني المحدد بعشرة أسابيع، وأن أربع وثائق أخرى وصلت في غضون أسبوع ونصف من الموعد النهائي المقرر. أما تقرير المديرة التنفيذية فقد استغرق إعداده وقتا أطول بقليل من المقرر بسبب محاولات الاستجابة لطلب أعضاء المجلس إعداده وفقا لأنموذج جديد مع اتباع نهج أكثر تركيزا. وقد تلقت اليونيسيف معلومات من خدمات المؤتمرات تفيد عدم التمكن من الالتزام بالمواعيد المحددة بسبب حجم العمل الذي تنفذه لمكاتب الأمم المتحدة الأخرى.

## كاف - اختتام الدورة

٣٢٩ - قالت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الختامية، إن اجتماع المجلس كان مفيدا حافلا بالمعلومات. وأشارت إلى أنه يمثل فرصة طيبة لتدارس أنشطة اليونيسيف، وعبّرت عن ترحيبها بتوجيهات ونصائح الوفود. وبيّنت أن منظمة اليونيسيف مستعدو للعمل مع صفيفة أوسع من الشركاء نظرا للتحديات الكثيرة التي تطرحها الألفية الجديدة. وذكرت أنها ستواصل العمل هي وزملاءها من أجل الاستجابة لطلبات أعضاء المجلس إيجاد طرق جديدة لأداء العمل. وعبّرت عن أملها في أن تكون الوفود قد وجدت في التعديلات الطفيفة التي أدخلت على تنظيم الدورة شيئا مفيدا، وقالت إن منظمة اليونيسيف ستتحين الفرص لإجراء حوار مفتوح وإنها ستركز بصورة أكثر وضوحا على الجهود الميدانية. وشكرت الرئيس على قيادته القوية كما أشادت بعمل نواب الرئيس. وشكرت أيضا المترجمين وضباط المؤتمرات وموظفي الأمانة على عملهم الجيد.

٣٣٠ - وأعلنت المديرة التنفيذية أن سيسيليا لوتسي، أمينة المجلس التنفيذي، ستترك منصبها لتتولى قيادة مكتب تمويل البرامج، وأن دنيس كايوه سيحل محلها كأمين للمجلس. وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها العميق للسيدة لوتسي، لما قامت به من عمل خلال توليها منصب أمينة المجلس.

الجوائز التقديرية الممنوحة لموظفي اليونيسيف عام ١٩٩٨ على الخدمة المتميزة

٣٣١ - أعلنت المديرة التنفيذية أسماء الفائزين بجوائز الموظفين لعام ١٩٩٨ التي تقدم كل عام تقديرا للإنجازات المثالية. وقد سلط الضوء هذا العام على نهج العمل في أفرقة، الذي يوضح مدى نجاح الجهود الجماعية. وقد فاز بالجوائز: موظفو مكتب اليونيسيف في ماناغوا، نيكاراغوا، تقديرا لجهودهم الملحوظة في التصدي لإعصار ميتش في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ وموظفو مكاتب اليونيسيف في بلغراد وبريستينا وبودغوريكا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تقديرا لعملهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة خلال الصراع في البلقان. وموظفو مكتب اليونيسيف في برازافيل، الكونغو، الذين يعملون وهم يواجهون تحديات استثنائية بسبب ثلاثة صراعات مسلحة على مدى ست سنوات.

## الباب الثالث

## الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩

## المنعقدة في مقر الأمم المتحدة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## أولا - تنظيم الدورة

### ألف - افتتاح الدورة

٣٣٢ - تناول رئيس المجلس التنفيذي، بعد الترحيب بالوفود، مسألة تستحوذ على اهتمام عدد من أعضاء المجلس، هي توضيح دور المجلس التنفيذي بالارتباط مع دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إن هذا الموضوع جدير بأن يكون محل استعراض دقيق لأن حدود المسؤولية والمساءلة بين الدورين قد لا تكون شديدة الوضوح أو بالوضوح اللازم. وأضاف أن أعضاء المجلس في حاجة لأن يبدأوا في التفكير فيما إذا كانوا يرغبون في اتخاذ أي إجراء أو النظر في المسألة بصورة رسمية، إن لم يكن في الدورة الحالية، ففي وقت آخر في المستقبل .

٣٣٣ - وتحدث الرئيس عن أهمية عام ١٩٩٩ نظرا لأنه يمثل: (أ) الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل؛ (ب) والخطوات الأخيرة المتبقية لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ المتعلقة ببقاء ونماء وحماية ومشاركة الطفل كما تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ (ج) والعام الذي يعجل فيه المجتمع الدولي وقع التخطيط لبدء الحركة العالمية لحقوق الطفل بالاقتران مع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠١ عبر "مبادرة القيادات من أجل الطفل" التي أطلقتها منظمة اليونيسيف.

٣٣٤ - وختاما، عبَّر الرئيس عن أمله في أن تتيح هـذه المداولات فرصة للتبادل الحقيقي للآراء فيما بين المجلس والأمانة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة من أجل تعزيز رفاه أطفال العالم.

٣٣٥ - وأشادت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، بالسفير إبراهيم غمباري (نيجيريا) رئيس المجلس التنفيذي، الذي رأس دورات عام ١٩٩٩ بحصافة وثقة. وتحدثت نيابة عن منظمة اليونيسيف كلها، فشكرته على حُسن أدائه لمهام منصبه. وأعربت أيضا عن تقديرها العميق للسيد ستيفن لويس، الذي قرر الانطلاق إلى مجالات جديدة بعد أن خدم لمدة أربع سنوات كنائب للمديرة التنفيذية ولمدة خمس سنوات كممثل خاص للمديرة التنفيذية لليونيسيف. وأشارت إلى دوره في مجالي القيادة والدعوة، فأقرت بأنه ترك "أثرا لا ينمحي على جميع جوانب عمل اليونيسيف بالمعني الحرفي للعبارة".

٣٣٦ - ولما كان هذا هو آخر اجتماع عادي للمجلس في القرن العشرين، فقد ذكَّرت المديرة التنفيذية الوفود بالتحديات المستمرة التي يواجهها بقاء ورفاه الطفل، بما فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) دون هوادة، وانتشار الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار. وقالت إن إكمال برنامج بقاء الطفل الذي وضع في التسعينات لن يتسنى إلا بتجديد وتعزيز الالتزام بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وإن اليونيسيف ستكون في حاجة للدعم النشط والسخي من جميع الشركاء، وهو دعم سيعبأ مع اقتراب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ عبر "مبارة القيادات من أجل الطفل" التي أطلقتها اليونيسيف. وأشارت إلى أنها أجملت، في الدورة

السنوية، المبادئ التوجيهية للعناصر الرئيسية التي تتكون منها الرؤية الكونية المقترحة للطفل، إلى أنها ستعد تقريرا عن الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها من أجل البدء في وضع هذه الرؤية البعيدة المدى موضع التنفيذ، ومن بينها الخطوات التي يستطيع أعضاء المجلس اتخاذها خلال الدورة.

٣٣٧ - وأبلغت عن دلائل تشير إلى تسارع التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومن بينها مبادرة جديدة هي مبادرة "التحالف الدولي للقاحات والتحصين"، التي تُشارك فيها عدة جهات منها اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومؤسسات وقفية مختلفة، ومانحون ثنائيون، والقطاع الخاص، وهي تهدف إلى تشجيع التحصين وإنتاج اللقاحات في البلدان ذات الدخل المنخفض التي لا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة فيها. وشرحت المديرة التنفيذية أيضا تفاصيل تطورات حدثت في مجالات أخرى.

٣٣٨ - وختاما، ذكّرت المديرة التنفيذية الوفود بقولها "إننا بخدمتنا لخير مصالح الطفل إنما نخدم خير مصالح الإنسانية" (انظر E/ICEF/1999/CRP.13 للاطلاع على نص البيان الكامل).

## باء - إقرار جدول الأعمال

٣٣٩ - أقر جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/CRP.15 و Corr.1. وقد تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيان من رئيس المجلس التنفيذي وبيان من المديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير شفوي عن مقررات اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٤: الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

البند ٥: ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

البند ٦: الأنظمة والقواعد المالية المنقحة لليونيسيف

البند ٧: دعم اليونيسيف للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١

البند ٨: مقترحات للتعاون بشأن برنامج اليونيسيف

البند ٩: تقرير عن الاجتماع السابع للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف،

البند ١٠: تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

البند ١١: تقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

البند ١٢: المسائل المالية:

(أ) التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة لليونيسيف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وهي السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

(ب) التقرير المالي والبيانات المالية لشُعبة القطاع الخاص عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٨

البند ١٣: المركز الدولي لنماء الطفل

البند ١٤: برنامج العمل لعام ٢٠٠٠

البند ١٥: مسائل أخرى

البند ١٦: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي

٣٤٠ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٧١ وفدا من الوفود المشاركة بصفة مراقب قدمت وثائق التفويض للدورة. وإضافة إلى ذلك، قدمت وثائق التفويض هيئتان من هيئات الأمم المتحدة، وأربع وكالات متخصصة، ومنظمتان غير حكوميتين، وثلاث من اللجان الوطنية لليونيسيف، وفلسطين.

٣٤١ - وقد علّق أيضا على ترجمة وثائق المجلس التنفيذي، فاعترف بأنه برغم أن جميع الوثائق كانت قد تُرجمت حين بدأت الدورة، فإن بعضها تأخر كثيرا؛ وأكد للوفود أن الأمانة تأخذ هذه المسألة بجدية

شديدة. وقال إن الأمانة ستعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، من أجل تحسين هذه الحالة.

## ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

### ألف - تقرير شفوي عن مقررات اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٤٢ - قدم مدير شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية تقريرا عن المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، وهي مقررات تترتب عليها آثار مباشرة بالنسبة لليونيسيف، كوكالة تنفيذية فردية وكعضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعضو في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وقد ترتبت على تلك المقررات أيضا آثار بالنسبة للمجلس التنفيذي.

٣٤٣ - وركز الجزء الرفيع المستوى على موضوعات العمالة، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة، باعتبارها موضوعات ذات صلة كبيرة بأعمال اليونيسيف. وكانت المديرة التنفيذية لليونيسيف قد شاركت في الفريق المعني بالاحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، وفي الحوار مع رؤساء الوكالات عن الأنشطة التنفيذية، وفي المناقشة الرسمية الرفيعة المستوى التي قدمت فيها بيانا عن تعليم البنات.

٣٤٤ - ولاحظ المدير أن الحوارات الرفيعة المستوى شهدت تقاربا قويا في الآراء بين وكالات الأمم المحدة ومؤسسات بريتون وودز والحكومات بشأن قضايا أساسية مثل القضاء على الفقر، والنهج القائم على الحقوق، وأهمية التنمية الاجتماعية. وقد طلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تترجم التوصيات إلى تدابير ملموسة. وأقر بضرورة أن يوجه رؤساء وكالات الأمم المتحدة وأعضاء المجالس التنفيذية وممثلو الحكومات نداءاتهم إلى أعلى المستويات في الحكومات المانحة من أجل الحصول على موارد كافية.

٣٤٥ - وتمثلت إحدى المساهمات الرئيسية في المناقشات في قائمة موحدة بالمسائل المتعلقة بتنسيق الأنشطة التنفيذية أعدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأبرزت القرارات المتخذة بشأن الأنشطة التنفيذية مسائل أساسية، من بينها: منح الأولوية للقضاء على الفقر؛ ودعم الحكومات الوطنية؛ وتعزيز مصارف البيانات وتقييمات مستويات الفقر؛ ووضع مؤشرات نماء ترتبط بالقضاء على الفقر؛ وزيادة الاستعانة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبصكوك التقييمات القطرية المشتركة، ونظام المنسقين المقيمين؛ وإجراء تقييمات مشتركة بقيادة الحكومات؛ ودعم بناء القدرات. واعتبرت الحكومات صاحبة المسؤولية الأولى في مجالي التنمية والتنسيق.

٣٤٦ - وأجمل المجلس أولويات استعراض السياسات الشامل الذي يتم كل ثلاث سنوات، ومن بينها: إعداد وثائق الدورة الموضوعية للمجلس المزمع عقدها في عام ٢٠٠٠ لبحث موضوع التمويل، مع إبراز التبرعات وأسباب انخفاض الموارد الأساسية، والروابط بين التغييرات الهيكلية والإدارية، وتعبئة الموارد؛ والتدابير الرامية إلى مواءمة الإجراءات التنفيذية؛ والمعلومات المتصلة بدمج الموضوعات ذات الطبيعة المشتركة في البرامج؛ وأهداف المؤتمرات الدولية.

٣٤٧ - ولاحظ المدير أن هذه هي السنة الثانية التي تتضمن جزءا يتعلق بالمساعدة الإنسانية، وهي تشكل جانبا هاما من أعمال اليونيسيف. وكانت المديرة التنفيذية لليونيسيف قد شاركت في فريق رفيع المستوى مع برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ودعا المجلس إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل اتخاذ نهج متماسك تجاه الإغاثة، والتأهيل، والتعمير، والتنمية. وعبَّر المجلس عن قلقه لتراجع القوانين الإنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف المتعمد ضد الأطفال. وأبرز المجلس جوانب ضعف الأطفال والمراهقين في النزاعات المسلحة، وحث على إدخال أحكام محددة تتعلق بالأطفال في اتفاقات السلام وبذل الجهود لتسريح الأطفال الذين يستخدمون في النزاعات المسلحة ولإعادة إدماجهم وتأهيلهم.

٣٤٨ - وحث المجلس المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على إكمال إعداد "الاستراتيجيات المؤسسية" وعلى تقديم مساهماتهم المقترحة في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥، إلى الهيئات الحكومية المعنية. ودعي الأمين العام إلى تحديد أهداف على مستوى المنظومة كلها لتعبئة الدول الأعضاء، في حين أن نتائج وتوصيات تقرير أعده الأمين العام للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ يتوجب تقديمها إلى مجالس الإدارة التابعة للمشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣٤٩ - وشكل تنفيذ ومتابعة مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الأفريقية جانبين أساسيين في مداولات المجلس. ويتعين أن تشمل المجالات التي ينبغي التأكيد عليها في المستقبل التعليم، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية.

٣٥٠ - واقترح أحد الوفود أن تعمم التقارير الشفوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بصورة مسبقة على الوفود لتمكينها من المشاركة في المناقشات وتسهيل تبادل الآراء.

## باء - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

٣٥١ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ (A/ICEF/1999/AB/L.11). ولاحظت أن الخطة الحالية تظهر زيادة في الموارد العادية والموارد الأخرى مقارنة بخطة العام الماضي. وأشارت إلى أنها تتوخى متوسط نمو سنوي متواضع في الدخل يبلغ ٤ في المائة، وهي نسبة متحفظة إذا قورنت بهدف التمويل الذي يحدد نسبة النمو السنوي بـ ٧ في المائة والذي أقره المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٩ (A/ICEF/1999/7 (Part I))، المقرر ١٩٩٩/٨). وستغطي الفجوة فيما بين الهدفين عن طريق تعزيز الدعم المقدم من الحكومات ومن القطاع الخاص، بحسب ما هو مبين في استراتيجية تعبئة الموارد (A/ICEF/1999/5).

٣٥٢ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن تقديرات الخطة للدخل والإنفاق تمثل أهدافا واقعية، غير أن بيئة التمويل اليوم تطرح تحديات جبارة. وأعربت عن تقديرها لجميع المانحين، مع إبراز أعمال اللجان الوطنية في عام ١٩٩٨. وأكدت أن منظمة اليونيسيف ستتمكن، بفضل دعم وتوجيه المجلس، من تحقيق الأهداف المبينة في الخطة المالية متوسطة الأجل.

٣٥٣ - وأشادت عدة وفود بالأمانة للإيجاز والوضوح اللذين يميزان وثيقتها وعرضها. وأعربت هذه الوفود عن رضائها عن أداء الدخل في عام ١٩٩٩ ذلك الأداء الذي فاق إسقاطات الخطة المتوسطة الأجل، كما أعربت عن تأييدها للاسقاطات الحالية للدخل لكونها متماسكة وواقعية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه للهوة الكبيرة التي تفصل بين ما جاء في الخطة المالية وبين هدف التمويل، ودعا إلى استعراض هدف التمويل الذي يحدد النمو السنوي للدخل بنسبة ٧ في المائة. وذكر وفد آخر أن تحقيق نمو سنوي للدخل بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٨ يدعو إلى التفاؤل بأن المانحين سيجعلون تحقيق هذا الهدف أمرا ممكنا. وذكر وفد آخر أنه بالرغم من أن اسقاطات الدخل تبدو واقعية، فإنه كان من الأحصف افتراض تحقيق نمو في الدخل بنسبة ٣ في المائة على امتداد فترة الخطة.

٣٥٤ - وذكر بعض المتحدثين أن الخطة المتوسطة الأجل تلعب دورا استراتيجيا في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من قلة عدد المانحين الذين لا يزالون يقدمون جل موارد اليونيسيف، واقترح تشجيع الحكومات التي تتلقى المساعدة على المشاركة في تحمل العبء. ونادى وفد آخر، بعد أن لاحظ أن القسم الأكبر من زيادة الدخل في عام ١٩٩٨ جاء من القطاع الخاص، بأن تبذل جهود إضافية لزيادة المساهمات الآتية من الحكومات المانحة الناقصة الأداء.

٣٥٥ - وذكرت عدة وفود أن الزيادات المزمعة في نفقات البرامج والتخفيضات المزمعة في ميزانية الدعم هي تطورات إيجابية تأمل تلك الوفود في أن تستمر في المستقبل. وارتأى أحد الوفود أن الزيادة المزمعة في نفقات البرامج في عام ١٩٩٩ بنسبة ١٩ في المائة تبدو كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٩٨، وتساءل عن مدى إمكانية تحقيقها بنهاية العام. وتساءلت وفود أخرى عن السبب في انخفاض مجموع النفقات عن

النفقات المزمعة في عام ١٩٩٨. وردت الأمانة بأن زيادة نفقات البرامج بنسبة ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩ ارتكزت على توقع زيادة الدخل في عام ١٩٩٩ وعلى ما تم ترحيله إلى عام ١٩٩٩ من عائدات الدخل التي تجاوزت الأهداف المخططة في عام ١٩٩٨. وبينت أن انخفاض نفقات عام ١٩٩٨ عن النفقات المزمعة جاء نتيجة لتراجع تنفيذ البرامج عما كان متوقعا في بعض البلدان، ولانخفاض نفقات ميزانية الدعم بسبب ارتفاع معدلات الشواغر في السنة الأولى من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. كما أن الأثر الذي ترتب على خفض قيمة العملات وعلى ترحيل بعض الأنشطة إلى السنة الثانية من فترة السنتين أسهم في ذلك أيضا.

٣٥٦ - وتساءل وفدان عن سبب ارتفاع الرصيد النقدي في نهاية عام ١٩٩٨، في حين أعرب وفد آخر عن رغبته في معرفة احتياجات اليونيسيف من الرصيد النقدي شهريا. ودعا وفد آخر إلى زيادة الإنفاق بغية استخدام الرصيد النقدي لنهاية السنة والنمو المتوقع في التمويل. وردت الأمانة بأن الرصيد النقدي لنهاية السنة كان مرتفعا لأن هناك موارد أخرى تشكل القدر الأكبر من الرصيد، تم تسلمها في نهاية السنة وتخصيصها لنفقات السنة التالية. وقُدرت الاحتياجات النقدية، التي تقلبت بحسب فترات السنة بما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ مليون دولار شهريا في المتوسط.

٣٥٧ - وردا على استفسار يتعلق بأثر تغير قيمة دولار الولايات المتحدة على الإيرادات المحصلة إلى حد الآن وعلى الإيرادات المتوقعة خلال بقية السنة، ردت الأمانة أنه بالرغم من صعوبة التنبؤ بقيمة الدولار مستقبلا، فإنه يستخلص من الأداء إلى حد اليوم أن إيرادات السنة الجارية لن تتأثر سلبا. انظر: المرفق، المقرر ١٠/١٩٩٩ للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

## جيم - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٣٥٨ - افتتحت المديرة التنفيذية المداولات بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (E/ICEF/1999/AB/L.7) وبشأن التقرير الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية (E/ICEF/1999/AB/L.10). وسلطت الضوء على التعزيز الأساسي للموظفين في الوظائف الرئيسية في مجالات البرنامج، والتقييم والتخطيط، وعمليات الطوارئ، وتكنولوجيا المعلومات، وتغيير تصنيف وظيفة النائبة الثالثة للمديرة التنفيذية إلى مستوى أمينة عامة مساعدة. والوظائف المقترحة أساسية لتحقيق أربع مهام رئيسية للأمانة هي: (أ) توفير قيادة عالمية قوية في جميع مجالات البرنامج بغية الإسراع بالنهوض بالأطفال عالميا؛ (ب) والاستجابة السريعة للبيئة العالمية المتغيرة للتكنولوجيات الجديدة بزيادة التنسيق وتعزيز اللامركزية؛ (ج) وزيادة تعزيز قاعدة الموارد؛ و (د) توفير القيادة في مجال إصلاح الأمم المتحدة. واستعرضت نائبة المديرة التنفيذية تعليقات محددة بشأن ميزانية الدعم، كما وردت في تقرير اللجنة الاستشارية، وشكرت للجنة تعليقاتها الإيجابية العديدة.

٣٥٩ - وقدمت المراقبة المالية عرضا عاما عن عملية ميزانية الدعم، ونتائجها، وعلاقاتها بالخطة المتوسطة الأجل. وأوضحت كيف أن عملية ميزانية الدعم هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء الإدارة من أجل تحسين الأداء والنتائج. فقد طُلب من جميع المكاتب النظر في إمكانية تحقيق وفورات للبقاء في إطار ميزانية دون النمو. كما طلب منها تحديد ووضع الأولويات للمجالات التي تكتنفها المخاطر فضلا عن مجالات تتيح الفرص المرتبطة بتحقيق أولويات خطة إدارة المكاتب. وطلب من المكاتب الإقليمية ومن مكاتب المقر إعداد خطط لإدارة المكاتب تقوم على أهداف محددة وأغراض قابلة للقياس تقابل كبرى مجالات العمل في الخطة المتوسطة الأجل.

٣٦٠ - ولخصت المراقبة المالية أهم نتائج الميزانية المقترحة بما يلي: (أ) إجمالي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بنسبة نمو دون تغيير - ٣,٤ في المائة زيادة على ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ وضمن نطاق معدل التضخم البالغ ٣,٨ في المائة؛ (ب) كان النمو الاسمي لميزانية الدعم الصافية صفرا وبلغت ٤٩٣,٥ مليون دولار، مثلما كانت الحال خلال فترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ١٩٩٦-١٩٩٧؛ (ج) خُفضت تكاليف الدعم من ٢٦,٦ إلى ٢٣,٨ في المائة من مجموع الموارد؛ (د) زيدت موارد البرامج العادية بمبلغ ١٤١,٠ مليون دولار؛ و (هـ) ارتفع مجموع الموارد التي ستتم إدارتها من ٣٤٥ ٢ بليون دولار إلى ٦٦٢ ٢ بليون دولار.

٣٦١ - وأعربت جميع الوفود عند تناول هذا البند من جدول الأعمال عن الارتياح للتحسينات الملموسة في وثيقة الميزانية ورحبت جميعها بالجهود المبذولة لتلبية طلبات محددة قدمتها اللجنة الاستشارية والمجلس التنفيذي. وأشير بصفة محددة إلى إدراج المرافق المتعلقة بالملاك الوظيفي العام وبميزانية شعبة دعم البرامج. ورحب العديد من المتحدثين بتخفيض تكاليف الدعم وحصرها بـ ٢٣,٨ في المائة كما رحبوا بالمكاسب الناجمة عن الكفاءة والبالغة ١٣,٥ مليون دولار. واعتبر بعضهم أن النسبة المئوية لا تزال مرتفعة مقارنة بالمنظمات الأخرى، لكنه لاحظ أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات بدأت تؤتي أكلها. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن النسبة المئوية لتكاليف الدعم احتسبت على أساس ميزانية إجمالي التمويل. وفي هذا الصدد، لا يمكن مقارنة اليونيسيف تماما ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتوقع نموا أكبر في "تقاسم التكاليف" في مساهمات الموارد الأخرى، مما جعل إجمالي مخصصاته من الموارد أعلى بكثير ونسبة ما يتكبده من تكاليف الدعم أقل.

٣٦٢ - واقترح بعض الوفود أن تتحلى الأمانة بنظرة بعيدة الأجل فيما يتعلق باتجاهات الميزانية، إلى جانب إدراج حسابات فترة الميزانية السابقة في وثائق الميزانية القادمة. وأعربت تلك الوفود عن الحاجة إلى التهيؤ بصورة أفضل للإحاطة بتطور الميزانيات المقترحة، ولفهم التعديلات المدخلة على الوظائف التي ستكون دائمة وتلك التي ستزيد أو ستنقص في المستقبل بصورة أفضل. وأعربت الوفود عن اهتمامها بالحصول على المنظور بعيد الأجل فيما يتعلق بسياسات التوظيف التي تتبعها اليونيسيف. وفي هذا الصدد، تساءل وفد عما إذا كانت الأمانة ترغب في بحث افتراضات الميزانية قبل البدء في عملية إعداد الميزانية ذاتها داخل اليونيسيف. وردت نائبة المديرة التنفيذية أنه في إطار عمل الخطة المتوسطة الأجل

وخطة التمويل المتعددة السنوات، فإن الأمانة تؤيد تأييدا كاملا اقتراح مناقشة استراتيجية عمليات إعداد ميزانية الدعم في دورات غير رسمية مستقبلا.

٣٦٣ - وكان هناك تأييد واسع لفلسفة الميزانية القاضية بكفالة أقصى قدر من الموارد للبرامج القطرية. وأعرب العديد من المتكلمين بصفة خاصة عن ارتياحهم لالتزام اليونيسيف المتزايد بالبرامج القطرية في أفريقيا. وطعن أحد الوفود في تخفيض الوظائف والميزانية في منطقة جنوب آسيا، التي يوجد بها أكبر عدد من الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن جميع ميزانيات الدعم على الصعيدين القطري والإقليمي ترتكز على احتياجات البلدان كما وردت في خطط إدارة البرامج القطرية، ويستعرضها بدقة المديرون الإقليميون مع الموظفين والممثلين الإقليميين في عمليات استعراض البرامج الإقليمية والميزانيات.

٣٦٤ - ولوحظ أن ملاك الموظفين هو المجال الأساسي للاستثمار لدى اليونيسيف. وأيد العديد من المتحدثين اقتراح تعزيز وظائف مختارة في المقر وأعربوا عن الأمل في أن تكون الوظائف الإضافية في مجالات تتجه نحو زيادة تعزيز الفعالية في المقر، ولا تؤثر بالتالي في الاتجاه العام نحو اللامركزية. وشكك بضعة متكلمين في التوازن في الوظائف بين المقر والمكاتب الميدانية. وأشاروا إلى وجوب تفادي زيادة عدد الوظائف في المقر. ولخص وفد هذه المسألة بالقول إن سياسة "عدم النمو" ليست نتيجة، بل "وسيلة لبلوغ غاية". وأشار المتكلم نفسه إلى وجوب تركيز المناقشة على النتائج عوضا عن ذلك. وأوضحت المراقبة المالية في عرضها العام أنه بالرغم من اقتراح العديد من التغيرات في الوظائف في جميع دوائر المنظمة، لم تتغير النسب العامة للوظائف داخل المقر، وفي المكاتب الإقليمية والقطرية.

٣٦٥ - ولوحظت الزيادة الشاملة في عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وانخفاض عدد الموظفين من فئة الخدمات العامة. وعلقت كل من المديرة التنفيذية ونائبتها على أسباب استمرار التغيرات في نسبة موظفي الدعم مقارنة بنسبة الموظفين من الفئة الفنية. فخلال سنوات عديدة، تقلصت نسبة السكرتيرين مقارنة بالموظفين من الفئة الفنية، وتلاحظ اليونيسيف في الوقت الراهن أيضا أثر التغيرات في مجال التكنولوجيات والاتصالات. وأيد بعض المتكلمين وجهة نظر اليونيسيف فيما يتعلق بالمستقبل وذلك بالزيادة في عدد وظائف من الفئة الفنية على مستوى الالتحاق بالخدمة. ووعد وفد بدعم توظيف الموظفين الفنيين المبتدئين من البلدان النامية مستقبلا.

٣٦٦ - وشرحت نائبة المديرة التنفيذية الهدف من الوظائف الخمس الجديدة في مكتب تمويل البرامج وعلاقته بأهداف تعبئة الموارد. وطلب بعض الوفود توضيحا للعلاقة بين توفير الموظفين لمكتب تمويل البرامج والتبرعات للموارد الأساسية. ولاحظت وفود أخرى أن مناخ التمويل الحالي يتسم بالمنافسة الشديدة وأن النتائج والنواتج سوف تبرر الوظائف الجديدة. وردا على ذلك، ضربت نائبة المديرة التنفيذية مثلا للطريقة التي تمكّن بها موظف إضافي، أعير إلى مكتب تمويل البرامج، من تدبير موارد جديدة غير مستغلة. وأكدت أيضا أن إحدى الوظائف الجديدة ستخصص لتقديم المساعدة إلى المكاتب الميدانية من

أجل وضع استراتيجيات لجمع الأموال. وأوضحت الحاجة المتزايدة للوفاء بجهود تحقيق اللامركزية التي تبذلها البلدان المانحة. وبناء على ذلك، ستكون زيادة المساعدة المقدمة للمكاتب الميدانية من مكتب تمويل البرامج متمشية فعلا مع الجهود التي تبذلها اليونيسيف في مجال تحقيق اللامركزية.

٣٦٧ - وأيد العديد من المتكلمين إنشاء وظيفة أمين عام مساعد ثالث المقترحة، إلا أنهم طلبوا توضيحات أكثر تفصيلا عن توزيع العمل في المكتب التنفيذي وعن المسؤوليات الفردية. وأشار بعض الوفود إلى أنها ستؤيد تعزيز مجال البرنامج، وطلبت خاصة أن يكون أحد الأمناء العامين المساعدين الثلاثة من بلد نام. وتساءلت وفود أخرى عن طريقة تنظيم الجوهر الأساسي لإدارة التغيير مستقبلا. فردت المديرة التنفيذية بأنها تنوي، رهنا بموافقة الأمين العام، السعي لملء وظيفة واحدة على الأقل من وظائف نائب المدير التنفيذي بمرشح ممتاز من بلد نام. وأضافت أن إلغاء وظيفة د - ٢ لا يعني أن اليونيسيف قد قلصت من التزامها بإدارة التغيير؛ بل على العكس من ذلك فإن التميز في مجال الإدارة حاليا أصبح جزءا من كيان المنظمة.

٣٦٨ - ونوقش ما أوصت به اللجنة الاستشارية من أن تستخدم نفس المصطلحات المستخدمة في الصناديق والبرامج الأخرى، وتغيير "الحسابات الخاصة" إلى "الصناديق الاستئمانية". وتساءلت بعض الوفود إن كانت ستترتب على تغيير الاسم آثار بالنسبة إلى اليونيسيف. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن المجلس التنفيذي اعتمد اصطلاح "الحسابات الخاصة"، عندما وافقت اللجنة الاستشارية وصادقت عام ١٩٨٧ على النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف، بناء على مشورة إدارة الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وذلك نظرا إلى أن اليونيسيف تعمل بطريقة مختلفة شيئا ما عن الوكالات الأخرى. وأعرب بعض الوفود كذلك عن الرغبة في معرفة إيجابيات وسلبيات إنشاء احتياطي تنفيذي لليونيسيف، مثلما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية في تقريرها. وفيما يتعلق بهذا، اقترحت نائبة المديرة التنفيذية أن تعد اليونيسيف تحليلا وفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية.

٣٦٩ - وخلال مناقشة ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ICEF/1998/AB/L.1 و Corr.1)، طلب المجلس واللجنة الاستشارية من اليونيسيف استعراض منهجية استرداد التكاليف وإعداد تقرير عن ذلك في ميزانيتها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووافق المجلس التنفيذي على سياسة مؤقتة بمعدل ٥ في المائة خلال دورته العادية الثانية عام ١٩٩٨ (المقرر ١٩٩٨/٢١). وهذه السياسة نافذة منذ ما يربو على سنة. وأوضحت المراقبة العامة كيف أن موارد برنامجية أخرى في اليونيسيف تمول على نحو نموذجي توسيع برامج الموارد العادية الموجودة بالفعل، الأمر الذي يعني أن الزيادة في تكاليف ميزانية الدعم لإدارة تلك الصناديق الإضافية طفيفة. وأوصت بمواصلة استخدام المنهجية الحالية ومعدل الـ ٥ في المائة خلال فترة السنتين القادمتين.

٣٧٠ - وإثر ذلك نوقش العديد من جوانب سياسة استرداد التكاليف. فقد أعرب العديد من الوفود عن الرغبة في الحصول على توكيد عند التوصية باعتماد سياسة استرداد التكاليف، بأنها ستتيح تغطية التكاليف الفعلية المنفقة. واعتبر وفد أن النسبة المئوية للدعم غير المباشر مرتفعة جدا. ولم يقبل بعض

المتكلمين بالمنهجية النظرية الأساسية التي تستخدم بموجبها الفوائد المحصلة من الأرصدة النقدية للموارد الأخرى مقابل إجمالي التكاليف المتغيرة. وأعرب بعض الوفود عن الاهتمام بمراجعة سياسة استرداد التكاليف التي يراد تقديمها في دورة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وردت نائبة المديرة التنفيذية أنه سيكون من المتعذر عمليا على اليونيسيف القيام بتحليل شامل وإعداد تقرير جديد في الوقت المناسب لتستعرضه اللجنة الاستشارية قبل دورة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وإثر مشاورات داخلية إضافية، أكدت الأمانة أن سياسة استرداد التكاليف ستدرج في جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٣٧١ - واستعرضت المراقبة المالية توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بمعالجة تكاليف سداد الضرائب. وتتصل التعاريف المعرب عنها في التوصية مباشرة بمسألة إعادة توجيه الاشتراكات المحصلة من الدول الأعضاء للتعويض عن تكاليف سداد الضرائب المدرجة في ميزانية الدعم الإجمالية. وأضافت أن المجلس لم يخول لليونيسيف سلطة استخدام المنهجية المقترحة. ولو أرادت اليونيسيف أن تستخدم المنهجية، فإن خطة الموارد المدرجة في الجدول ١ من وثيقة الميزانية ستنقح لتعكس انخفاضا قدره ١٥,٨ مليون دولار في دخل الموارد العادية. وأعرب بعض الوفود عن تأييدهم لتحميل تكاليف سداد الضرائب على بند التبرعات. وأكدت المديرة التنفيذية ضرورة إعطاء المجلس التنفيذي السلطة لليونيسيف لمتابعة هذا الإجراء.

٣٧٢ - وطرحت أسئلة تتعلق بمركز خدمات أماكن العمل المشتركة. وردت على ذلك نائبة المديرة التنفيذية قائلة إن الوفورات المتصلة بأماكن العمل والخدمات المشتركة في مقترح الميزانية لم تبوب نظرا لأن المشروع لا يزال قيد التطوير، ويلزم توفير استثمارات قبل تحقيق الوفورات. وفي الوقت الحاضر، لا يوجد لدى منظمة غير اليونيسيف احتياطي مخصص لأماكن العمل المشتركة. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/٢٠، للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## دال - النظام المالي والقواعد المالية المنقحة لليونيسيف

٣٧٣ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية التقرير المعد عن تعديلات النظام المالي لليونيسيف (E/ICEF/1999/AB/L.9) إلى جانب التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1999/AB/L.8). وأوضحت أن التقرير المعد عن النظام المالي يتضمن عددا من التعديلات التي أشارت إليها اليونيسيف بصفتها تغييرات "لتنظيم الشؤون الداخلية" ناجمة أساسا عن عملية تنسيق عرض الميزانية. وأشارت إلى أن أحد تلك التغييرات جاء استجابة لتوصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن "اعتبار المساعدة النقدية نفقات"، وأن تنقيح هذا التعريف، كما يرد في البند ٨-٦، هو الذي كان موضع تساؤل اللجنة الاستشارية. ويتماشى التعريف، بحسب صيغته المعدلة، مع قاعدتين مقبولتين اثنتين: (أ) تعريف "البرنامج" كما يرد في تنسيق عرض الميزانية؛ و (ب) تعريف "النفقات" كما ترد في معايير المحاسبة في الأمم المتحدة. ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية أن هذا التعريف يتفق مع جميع التغيرات المقترحة الأخرى في الورقة وينبغي اعتماده مع التعاريف الأخرى.

٣٧٤ - وأعرب عن التأييد للتعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي. ورحب عدد من الوفود بإنشاء فريق عمل لمراجعة النظام المالي بمزيد من التفصيل والنظر في إجراء تغييرات أبعد أثرا. ولاحظ أحد الوفود أنه يمكن استخلاص دروس من تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال.

٣٧٥ - وأعرب عن القلق بشأن البند ٤-٤ من المادة الرابعة، وطلب من الفريق العامل التشاور مع أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. كما أعرب الوفد عن قلقه بشأن المادة الثانية عشرة واقترح الحد من مبالغ الهبات التي يمكن للمديرة التنفيذية أن تقدمها دون التشاور مع المجلس. وطلبت عدة وفود توضيحات إضافية، وخاصة بشأن المساعدة النقدية وبشأن الفرق بين العمليات التي تقوم بها اليونيسيف والتي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يبرر التعديل المقترح للبند ٨-٦.

٣٧٦ - وأعرب وفد عن القلق بشأن معالجة المساعدة النقدية على أنها نفقات، وذلك نظرا لزيادة معدل أداء تنفيذ البرامج زيادة مصطنعة؛ كما لا يمكن الحصول على تبرير للنفقات الفعلية للمساعدة النقدية عند إقفال الحسابات؛ وتعتبر فترة التسعة شهور التي مُنحت للأمانة لعرض الحسابات طويلة نسبيا. وأعرب وفد آخر عن قلقه بشأن رسم الاسترداد الحالي المحصل من إيرادات الموارد الأخرى، وبيّن عدم ملاءمة استخدام الدخل الناتج من الفوائد لمقابلة تكاليف الدعم. واقترح الوفد أن ينظر الفريق العامل في هذه المسألة أثناء مراجعة النظام المالي والقواعد المالية.

٣٧٧ - وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تقدم بعض أنواع المساعدات، أي المساعدة العينية، والمساعدة التقنية، والمساعدة النقدية المباشرة، التي يتفق على تكوينها في مناقشات طويلة بين الحكومات واليونيسيف قبل توقيع الطرفين على خطط تنفيذية شاملة. وأوضحت أنه فيما يتعلق بالمساعدة العينية، التي تقدم على أساس خطة مفصلة للأنشطة، تنتقل ملكية المعدات إلى الحكومة عند شراء اليونيسيف لها. وتسجل النفقات في ذلك الوقت. كما أن تقديم المساعدة النقدية يقوم على خطة مفصلة لأنشطة برنامج أو مشروع تُعده الحكومة. وعلى نحو مماثل، فإن ملكية المبالغ النقدية التي تقدم على سبيل المساعدة تنقل إلى الحكومة عند توفير تلك المبالغ. ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية أن تلك هي الطريقة التي تتبعها اليونيسيف في التنفيذ على الصعيد الوطني لسنوات عديدة. وأوضحت كذلك أن اليونيسيف ليست وكالة منفذة وأنها، خلافا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تستخدم خدمات وكالات أخرى.

٣٧٨ - وأبلغت المراقبة المالية المجلس التنفيذي أن اليونيسيف أجرت مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند مناقشة إدخال التعديلات على النظام المالي، وأن هناك جهودا تعاونية تُبذل في الوقت الراهن. وتبديدا للقلق بشأن استخدام الإيرادات المتحصلة من الفوائد لمقابلة التكاليف، أوضحت أنه استنادا إلى القواعد المالية لليونيسيف، يجب خصم الإيرادات المتأتية من الفوائد من إيرادات متنوعة في إطار الموارد العامة. وعندما تذكر اليونيسيف أن الفوائد تستخدم لمقابلة استرداد التكاليف فإن ذلك يعني أن

الفوائد تستخدم كمبلغ محسوب لخفض مبلغ الأموال اللازم استردادها لتغطية تكاليف إدارة موارد أخرى. وسجلت اليونيسيف الفوائد على أنها إيرادات موارد عامة واستخدمت مبلغ إيرادات الفوائد المتحصل لحساب معدل الاسترداد. وذكّرت المراقبة المالية المجلس التنفيذي بالتقرير المُعد عن سياسة استرداد التكاليف (E/ICEF/1999/AB/L.6) الذي يرسم بالتفصيل منهجية حساب سعر الفائدة. وبيّنت كذلك أنه ستعقد دورات غير رسمية للمجلس لبحث تحليل البيانات.

٣٧٩ - ولاحظت المراقبة المالية أيضا أن التقرير المعد عن تعديلات النظام المالي يتصل بتنقيح النظام الذي يتعلق على وجه التحديد بعملية تنسيق عرض الميزانيات، والمنهجية، والمصطلحات، والتعاريف. وتغطي التعديلات المقترحة تعريف "نفقات البرنامج"، الذي يستجيب أيضا لتوصية من مجلس مراجعي الحسابات. وعلى هذا، ففي حين أن التغييرات في النظام تتعلق بتنسيق عرض الميزانية، فإن البند ٨-٦ من النظام، في هذه الحالة، يتعلق أيضا بمعايير المحاسبة المتبعة في الأمم المتحدة. وبيّنت أنه عندما تُعتمد التعديلات المقترحة، فإن مجلس مراجعي الحسابات يمكنه عندئذ أن يقيّم ما إذا كانت اليونيسيف قد نفذت التوصية المتصلة بالمساعدة النقدية. وقد سبق أن قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة نظاميهما الماليين. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/٢١، للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## هاء - تقرير عن متابعة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٣٨٠ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية التقرير (E/ICEF/1999/AB/L.8) وأوضحت أنه يستعرض تنفيذ اليونيسيف لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرهما A/53/513 عن حسابات اليونيسيف لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. والتقرير يبحث أيضا حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٨١ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية عن تقديرها للتوصيات المفيدة والمشورة المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات والتوجيهات والمشورة المقدمة من اللجنة الاستشارية. ولاحظت وجود متابعة هامة لتلك التوصيات. وهي لم تستعرض كل نقطة من نقاط التقرير تفصيلا، ولكنها ركزت على مسألة اعتبار "المساعدة النقدية نفقات". ولاحظت أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى في تقريره لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بأن تراجع الإدارة سياسة تسجيل المساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات، بما يتمشى مع بنود النظام المالي ودليل السياسات المتبعة في مجال الحسابات. وبيّنت نائبة المديرة التنفيذية أن اليونيسيف نفذت هذه التوصية خلال فترة السنتين اللاحقتين وذلك بإجراء استعراض لمعايير المحاسبة ولسياسات وإجراءات البرامج ذات الصلة.

٣٨٢ - وأوضحت أن نتائج الاستعراض التي أبلغت إلى مجلس مراجعي الحسابات أكدت أن اليونيسيف كانت متسقة منذ عام ١٩٦٩ في السياسة التي تتبعها لتسجيل المساعدة النقدية، بيد أن بندا ماليا اعتُمد عام ١٩٨٨ لتعريف "نفقات البرنامج" كان مبهما ويصعب تفسيره. وأبلغت اليونيسيف كذلك مجلس مراجعي الحسابات أنها، توخيا لتصحيح هذه الحالة، ستقيم وتستكمل، بحسب الاقتضاء، النظام المالي عامة لتستعرضه اللجنة الاستشارية وينظر فيه المجلس التنفيذي. وستقوم اليونيسيف كذلك بتحليل مماثل يتصل بالقواعد المالية، والأدلة والتعليمات المتعلقة بالسياسات.

٣٨٣ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية على أن اليونيسيف تولي أهمية كبرى لحل مسألة اعتبار المساعدة النقدية نفقات - لا لأسباب محاسبية تقنية فقط، بل لأنها تؤدي دورا هاما كذلك في برامج تعاون المنظمة مع الحكومات. وأوضحت أن المساعدة النقدية المقدمة للحكومات تمنح مبالغ للحكومات من أجل دعم تنفيذ البرامج في الأقطار التي تتعاون معها اليونيسيف. ويعتبر تسديد اليونيسيف للمبالغ نفقات بسبب انتقال ملكية المبالغ إلى الحكومات عند القيام بعملية الدفع. فالمساعدة النقدية جزء من خطة كبرى للتنفيذ، تُفصل الأنشطة التي ستتولى الحكومة القيام بها وتلك التي تدعمها اليونيسيف. لذلك فإن التخلي عن ملكية المبالغ يشكل عنصرا هاما في العلاقة التي تتمتع بها اليونيسيف مع الحكومات.

٣٨٤ - وأوضحت كذلك أنه بعد القيام بعملية الدفع، تصبح اليونيسيف مسؤولة عن ضمان استخدام المبالغ للأغراض المقصودة. وتتطلب اليونيسيف من الحكومات بيان وجوه استخدام تلك المساعدة وذلك بتقديم الوثائق الملائمة.

٣٨٥ - وأعرب بعض الوفود عن التقدير للخطوات المتخذة لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وبصفة خاصة، أحاط وفد علما بالأعمال التي تقوم بها الأمانة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات المتصلة بالمساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات والامتثال لإجراءات توظيف الخبراء الاستشاريين. على أن الوفد اقترح، نظرا إلى أن تشجيع اللجان الوطنية على تأمين الدفع الفوري لم يكن له أي أثر، أن يلجأ إلى البند المتعلق بتسديد فوائد على التحويلات المتأخرة وفقا لما أوصى به مراجعو الحسابات. وأثارت وفود أيضا مسألة الإجراءات المحددة التي اتخذتها الأمانة فيما يتعلق بحالات الغش التي ذكرت في التقرير، واقترحت الكشف عن هوية الموظفين المسؤولين، وإعلان الإجراء التأديبي المتخذ وإخطار جميع موظفي اليونيسيف بحالات الغش لتذكيرهم بعدم التسامح إزاء هذا السلوك.

٣٨٦ - وبيّنت المراقبة العامة أن اليونيسيف تأخذ حالات الغش مأخذ الجد. فقد أبلغ عن كل حالة إلى ثلاثة أشخاص رفيعي المستوى في المنظمة، وجرت متابعتها على أعلى المستويات. والحالة المحددة المشار إليها في تقرير مراجعي الحسابات هي حالة استعانت اليونيسيف بشأنها باستشارة خارجية في مجالي القانون ومراجعة الحسابات داخل البلد المعني. وقد وجد أن المنظمة لا يمكنها أن ترفع قضية ضد أولئك الأفراد. وفيما يتعلق بمسألة إخطار الموظفين، أوضحت المراقبة العامة أنه يجب مراعاة الإجراءات الأصولية

وهي تتطلب وقتا ليس بالقصير. ويجب المحافظة على كتمان هوية أي موظف معني حتى تتم تسوية القضايا. (انظر: المرفق، المقرر ١١/١٩٩٩، للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## واو - تقرير شفوي عن إطار التمويل المتعدد السنوات

٣٨٧ - لوحظ أنه في الدورة العادية الأولى للمجلس المعقودة في كانون الثاني/يناير، وفي المقرر ٨/١٩٩٩ بشأن استراتيجية تعبئة الموارد، طلب المجلس من المديرة التنفيذية أن تقترح في الدورة العادية الأولى في عام ٢٠٠٠ خطة تتعلق بموعد تقديم المجلس التنفيذي مختلف عناصر إطار التمويل المتعدد السنوات، بهدف تعزيز الروابط فيما بينها. كما طلب المجلس أيضا من المديرة التنفيذية أن تقدم له تقارير شفوية فيما تبقى من دورات عام ١٩٩٩ بشأن التقدم المحرز في إعداد الاقتراحات المقدمة في هذا الصدد.

٣٨٨ - وبيّنت المديرة التنفيذية أن لإطار التمويل المتعدد السنوات أربعة عناصر: (أ) مدة الخطة المتوسطة الأجل وطبيعتها، إضافة إلى توقيت تقديمها إلى المجلس، وتوقيت تقديم الخطة المالية المتوسطة الأجل وميزانية الدعم لفترة السنتين؛ (ب) مضمون وشكل التقرير السنوي للمديرة التنفيذية وجدوى إتاحة تقارير تتعلق بتحقيق النتائج - تقدم جميعها في نفس الوقت إلى نفس المجلس؛ (ج) طبيعة وتوقيت تحليل إتاحة الموارد وردود الفعل المتعلقة بالاستشارات مع الحكومات بشأن التعبئة العادية للموارد من أجل التنبؤ في أقرب وقت ممكن بإتاحة الموارد، والإحاطة بذلك؛ (د) دور المذكرة القطرية فيما يتعلق بالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٨٩ - ولاحظت وجود تقدم مطرد وهام في الوقت الذي انقضى منذ الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه. ونظر فريق عمل مشترك بين الشُعب في المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس وقدم عددا من التوصيات استعرضها فريق إدارة نيويورك وسيستعرضها قريبا فريق الإدارة العالمي. كما أجريت مشاورات خارجية، وذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للاستفادة من تجاربهما فيما يتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات.

٣٩٠ - ووجهت انتباه أعضاء المجلس إلى المخطط الزمني الذي أعد، مؤكدة أن الخطة لن تكتمل إلى أن يتم النظر في مدخلات المجلس. ولاحظت أن مناقشة ميزانية الدعم لفترة السنتين في الدورة العادية الثانية ستؤخذ في الحسبان وأنها تعتزم إجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس. وأخيرا أعادت تأكيد التزامها القوي بإطار التمويل المتعدد السنوات كوسيلة لزيادة الموارد لبرامج الأطفال التي تتلقى مساعدة اليونيسيف وأن تعزز أيضا الشراكة المتينة القائمة بين المجلس والأمانة من أجل إعمال حقوق الطفل بصورة تدريجية.

٣٩١ - ثم عرضت المراقبة المالية المخطط الزمني للتخطيط والميزانية والإبلاغ الذي كان قد وزع على أعضاء الوفود. وذكرت أن المخطط يكشف العلاقات القائمة بين ميزانية الدعم والخطة المتوسطة الأجل

والمذكرات القطرية وتوصيات البرامج القطرية. كما أنه يمثل عرضا مرئيا للعلاقات القائمة بين جميع خطط اليونيسف وميزانياتها ونظمها الإبلاغية. وذكرت أن المخطط يغطي فترة ثلاث سنوات هي ١٩٩٨-٢٠٠١. وهو يتضمن أولويات تنظيمية وإطار العمل المالي، الأمر الذي يؤثر على وضع المبادئ التوجيهية للميزانية، وهو يخلق بدوره ميزانية فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٩٢ - وأوضحت أن عددا من الإجراءات الداخلية قد نفذ في اليونيسيف لكفالة تحقيق الأهداف المتوخاة من الميزانية: أي إعداد خطط تنظيم المكاتب من قبل المكاتب الإقليمية وفي المقر؛ وعقد منتديات مفتوحة لجميع الموظفين لبحث الخطط؛ وتحضير توصيات البرامج القطرية وخطط إدارة البرامج القطرية. ثم تدمج هذه المدخلات في الميزانية التي تقدم إلى اللجنة الاستشارية في شهر أيار/ مايو ١٩٩٩؛ ثم تصبح هذه هي الميزانية المعروضة على المجلس. ووجهت اهتمام الوفود إلى عناصر أخرى، مما يفيد بوجود تغذية استرجاعية بالمعلومات بشأن هذه الأحداث الأخرى وتأثيرات فيها.

٣٩٣ - وأعرب كثير من الوفود عن تقديرهم للعرضين الوافيين اللذين قدمتهما المديرة التنفيذية والمراقبة المالية. ورحبوا بالمشاورات غير الرسمية المقبلة. وسأل أحد الوفود عن الطريقة التي تستخدمها اليونيسيف لقياس أدائها، وأشار إلى أن هناك فرقا بين إقامة روابط ووضع مخططات للعمليات وبين القضايا الموضوعية التي تكتنف إدارة الأداء. وتساءل بعضهم أيضا عن الطريقة التي ستستخدمها اليونيسيف لإدماج الإبلاغ عن الأهداف فيما تقوم به هي من إبلاغ عن المسائل المالية. واقترح أن تعقد اليونيسيف اجتماعات مع البرنامج الإنمائي للتعلم من خبراته واستخدام إطار التمويل المتعدد السنوات للبرنامج الإنمائي كنموذج يحتذى. وتساءل وفد آخر عن موعد اعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات وفيما إذا كان سيحل محل عملية الخطة المتوسطة الأجل. وأكد أن على بلدان البرنامج أن "تمتلك" إطار التمويل المتعدد السنوات، بحيث لا تصبح عملية موجهة من الأعلى إلى الأسفل.

٣٩٤ - وعُرض رد الأمانة على الوفود في جلسة غير رسمية عقدت خلال دورة المجلس لبحث إطار التمويل المتعدد السنوات.

## زاي - دعم اليونيسيف للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١

٣٩٥ - قدمت المديرة التنفيذية التقرير المعد عن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١ وبشأن مناسبات أخرى (E/ICEF/1999/17). وذكرت أن الدورة الاستثنائية مناسبة لاستعراض ما تحقق من أهداف مؤتمر القمة العالمي وتحديد ما بقي من المراد إنجازه. وطلبت إلى أعضاء المجلس أن يساعدوا في جعل المناسبة مثمرة بغية تحقيق أقصى المنافع للأطفال. وأكدت ضرورة استقطاب الدعم على الصعيد

الوطني. فاليونيسيف سوف تقوم بدعم الحكومات، ولا سيما من خلال عملية الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات. وأعربت عن تقديرها للبلدان "المبادرة" - باكستان والسويد وكندا ومالي ومصر والمكسيك - التي تقوم برعاية هذا الجهد.

٣٩٦ - وأكدت عدة وفود أهمية متابعة مؤتمر القمة العالمي وأعربت عن تأييدها لقيام اليونيسيف بتنسيق استعراض أهداف مؤتمر القمة العالمي. وذكر عدد من الوفود أنه من المهم في هذه المرحلة عدم الاكتفاء باستعراض الماضي وإنما إمعان النظر أيضا فيما سيتخذ من إجراءات في المستقبل. فاليونيسيف تحتاج إلى استراتيجيات وأفكار مبتكرة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وذكر أحد الوفود أن برنامج العمل في المستقبل ينبغي أن يتضمن مسائل تتعلق بصحة الأم والمواليد الجدد، والرضاعة الطبيعية والمباعدة بين المواليد، وأن يراعى التحديات الجديدة، كالتحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومسألة أيتام الإيدز، والعنف والأطفال في النزاع المسلح.

٣٩٧ - وذكر عضو وفد آخر أن هناك اجتماعات إقليمية ستعقد لغرض استقطاب الدعم. وأعربت الكثير من الوفود عن رغبتها في أن تشهد زيادة التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة كلها. وأضافت أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن تنظم بحيث تكون المشاركة فيها كاملة على غرار مؤتمر القمة العالمي الذي عقد قبل عشر سنوات. ورحبت بمشاركة الأطفال والشباب فضلا عن مشاركة آخرين، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. وأثنت الوفود على مبادرة "القيادة من أجل الطفل". ولكن وفدين اقترحا إطلاق اسم "مبادرة الشراكة من أجل الطفل" على مبادرة "القيادة من أجل الطفل". واستفسر وفد آخر عن مدلول استخدام مصطلح "الشباب" وطلب توضيحا لذلك.

٣٩٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام اليونيسيف بإبلاغ المجلس التنفيذي بنواياها، ولكن تلك الوفود أكدت ضرورة أن تقوم المنظمة بإعلان الجدول الزمني للاستعراض والعملية المفضية إلى الدورة الاستثنائية. وأعرب متكلمون كثيرون عن رغبتهم في تفادي عملية تحضيرية مرهقة. وارتأوا أن تستفيد اليونيسيف من الاجتماعات العالمية المزمعة من قبل والقائمة وغيرها من اجتماعات المتابعة، فضلا عن اجتماعات من قبيل اجتماع منتدى المنظمات غير الحكومية في سيؤول هذا العام.

٣٩٩ - وأكد عدد من أعضاء الوفود على أن البيانات التي جمعت خلال عمليات الاستعراض يجب أن تكون دقيقة وموضوعية وأن تحليل البيانات ينبغي أن يسلط الضوء على المشاكل والحلول معا. وطلبوا مزيدا من المعلومات عن طبيعة المناسبات الإضافية والدور المحدد لليونيسيف واللجان الوطنية. وأعرب ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية عن تأييده لهذا الجهد، وذكر أن هناك علاقة مهمة تربط بين الفرص التاريخية وأهداف تعبئة الموارد.

٤٠٠ - وقدم وفد السويد، وهو يتكلم باسم البلدان المبادرة الستة تفاصيل عن الجهود التي بذلتها تلك البلدان حتى الآن فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية، ولا سيما مشروع قرار سيعرض على الجمعية العامة في

دورتها الرابعة والخمسين. وذكر أن هذه البلدان تقدر عملية المشاركة الشفافة ودعا البلدان الأخرى إلى المشاركة في دعم اليونيسيف.

٤٠١ - وأيدت الوفود التمويل المطلوب لبدء المشروع، ولكن أشير إلى أن اليونيسيف كان ينبغي أن تدرج هذا التمويل في ميزانية الدعم لفترة السنتين، إذ أن هذا النشاط هو أحد الأنشطة المتوقعة. وأعربت معظم الوفود عن تأييدها لمشروع المقرر؛ بيد أن وفدا واحدا لاحظ أن المبلغ المطلوب كبير، وتساءل عما إذا كان الأمر يستلزم تخصيص موارد إضافية.

٤٠٢ - وردا على مداخلات الوفود، ذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تؤيد عملية جمع البيانات الوطنية وتعمل من أجل كفالة دقة هذه البيانات، بيد أنها أكدت أن جمعها لا يزال من مسؤولية الدول الأعضاء التي ينبغي لها أن تأخذ زمام المبادرة. وشددت على أن الدورة الاستثنائية هي ليست مجرد اجتماع، وإنما تشكل أساسا لمبادرة عالمية هي مبادرة "قيادة من أجل الطفل". ولاحظت أن اتفاقية حقوق الطفل تعرف "الطفل" بأنه أي شخص دون سن ١٨ عاما، غير أن المراهقين يفضلون أن يطلق عليهم اسم "شباب".

٤٠٣ - ومضت إلى القول إن اليونيسيف تعمل من أجل مشاركة عدد أكبر من الجهات الفاعلة ووضع إجراءات ملموسة من أجل الأطفال. وهذا التحالف الأوسع نطاقا سيُبنى على ما أنجز في مؤتمر القمة العالمي. وستشارك منظومة الأمم المتحدة ككل، وقد سبق التخطيط لتقديم إحاطة إعلامية للوكالات بنهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وأضافت أن اليونيسيف تعمل بنشاط من أجل إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

٤٠٤ - وذكرت أن اليونيسيف ستفيد من الاجتماعات ومن عمليات الاستعراض التي خطط لها من قبل من أجل تفادي عملية تحضيرية مرهقة. وأعربت عن تقدير اليونيسيف للدور الذي قامت به الجهات المبادرة، وهي ستشرك المجلس التنفيذي في العملية وتقوم بإطلاعه عليها. واختتمت كلمتها قائلة إن المعلومات المحددة عن المناسبات الإضافية لا تزال قيد الصياغة. وأشارت أيضا إلى أهمية المناسبات الوطنية والإقليمية. (انظر: المرفق، المقرر ١٢/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

## حاء - مقترحات للتعاون بين برامج اليونيسيف

٤٠٥ - قدم مدير شعبة البرامج عرضا عاما لتوصيات البرامج القطرية المقترحة من أجل موافقة المجلس التنفيذي عليها. ووجه الاهتمام إلى وثيقة "الموجز" (E/ICEF/1999/P/L.16 و Corr.1)، التي أوجزت توصيات البرامج القطرية للدورة. وهذه التوصيات نتيجة تحضيرات كبيرة قادها الشركاء الحكوميون، وكثيرا ما كانت تضم طائفة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وذكر أن عملية صياغة السياسات

استفادت أيضا من المشاورات التي جرت مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومن المدخلات التي قدموها، كما استفادت من مستويات عالية من التعاون والشراكة مع المنظمات الشقيقة للأمم المتحدة. وسلط الأضواء على عدد من الملامح المشتركة بين توصيات البرامج القطرية، كما وجّه اهتمام المجلس إلى بعض العقبات الرئيسية التي تعترض إعمال حقوق الطفل والمرأة. وأجمل الخطوط الرئيسية للكيفية التي تسعى بها استراتيجيات البرامج القطرية والأنشطة الرئيسية الواردة في توصيات البرامج القطرية للتصدي للتهديدات الكبيرة والمعقدة التي تواجه حقوق الطفل ورفاهيته. وذكر أن الجهود التي تحظى بالأولوية وتبذل على الصعيد القطري سترفدها برامج على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، فضلا عن مبادرات جديدة رئيسية كمبادرة التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصينات. وأكد المدير في ختام كلمته أن جهودا قد بذلت في السنوات الأخيرة من أجل مراعاة التعليقات الرئيسية التي أدلي بها خلال مناقشات المجلس لبرامج اليونيسيف، ولا سيما المذكرات القطرية التي نظر فيها في دورة كانون الثاني/يناير لعام ١٩٩٩.

٤٠٦ - ولم تدل الوفود بتعليقات.

منطقة غرب ووسط أفريقيا

٤٠٧ - كان معروضا على المجلس لنظره توصيتان لبرنامجين قطريين كاملين لكل من الرأس الأخضر (E/ICEF/1999/P/L.9/Add.1) والنيجر (E/ICEF/1999/P/L.10/Add.1)؛ وبرنامجان قصيرا الأمد لجمهورية الكونغو الديمقراطية (E/ICEF/1999/P/L.21) وسيراليون (E/ICEF/1999/P/L.22). وفي ملاحظاتها التمهيدية، سلطت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا الضوء على الحالة البالغة الصعوبة التي يواجهها الأطفال والنساء في المنطقة، مع ما طرأ من زيادات على الفقر والمعاناة الحادين بسبب أعمال العنف وتطاول فترة الصراعات المسلحة. وحددت أيضا تشغيل الأطفال باعتباره مشكلة خطيرة. ورغم ما أحرز من تقدم محدود في بعض البلدان، فإن حقوق الطفل والمرأة غير مدرجة حتى الآن في السياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة والمنصفة. وتطرقت إلى الدروس المستقاة من برنامج التعاون السابق. وذكرت أن الهدف الرئيسي من برامج التعاون المقترحة المعروضة على المجلس هو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٤٠٨ - ولاحظ أحد الوفود أن الحالة السياسية في النيجر آخذة في التغير، وأنه من المزمع إجراء انتخابات رئاسية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. والمتوقع أن يستفيد البرنامج الجديد من إعادة المؤسسات الديمقراطية وازدياد التعاون مع المجتمع المدني.

٤٠٩ - وعلق أحد المتكلمين على توصية البرنامج القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية فذكر أن وضع برنامج لمدة ثلاث سنوات قد لا يكون أمرا مناسبا نظرا إلى احتمال استمرار حالة عدم الاستقرار. وارتأى الوفد نفسه أن ميزانية البرنامج البالغة ٦٥ مليون دولار مرتفعة نسبيا بالنسبة لبرنامج مدته ثلاث سنوات. وأثير السؤال التالي: كيف ستحل مشكلة انعدام الدعم الحكومي في مجالي الصحة والتعليم. وردت المديرة

الإقليمية بقولها إن تعديلات ستدخل خلال الاستعراضات السنوية، وأنه يتوقع من منظمات المجتمعات المحلية أن تقوم بدور رئيسي في سياق استراتيجية مبادرة باماكو.

٤١٠ - وأيدت عدة وفود تأييدا قويا الأنشطة المقترحة في البرنامج القطري لسيراليون والمتصلة بتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. وأعاد أحد الوفود تأكيد التزامه بزيادة ما تقدمه بلاده من دعم مالي لأنشطة اليونيسيف في هذا المجال نظرا إلى التعاون الحسن القائم بين الشركاء على الصعيد الميداني.

منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٤١١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي لنظره توصية برنامج قطري كاملة لزمبابوي (E/ICEF/1999/P/L.8/Add.1)؛ وتوصيتان قصيرتا الأمد لبوتسوانا (E/ICEF/1999/P/L.17)؛ واثيوبيا (E/ICEF/1999/P/L.19)؛ وتوصية لتمويل برنامج قطري قصير الأمد ولتخصيص موارد عامة إضافية لتمويل برنامج قطري معتمد لبوروندي (E/ICEF/1999/P/L.18)؛ وتوصية لتمويل تكميلي لأوغندا (E/ICEF/1999/P/L.20). وأكد المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تقديمه أن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا قد تم تحديدهما بصفتهما أولويتين عاليتين ستدعمهما اليونيسيف في المنطقة. وذكر أن أربعة برامج، باستثناء برنامج أوغندا، قامت بإدماج أولويات العمل في هذا المجال وجسدت بصورة عامة نفس الاستراتيجية العامة - أي مزيج من الدعوة والتعبئة الاجتماعية وتنمية القدرات المجتمعية المحلية في إطار حقوق الإنسان.

٤١٢ - وامتدح متكلمان اليونيسيف على ما بذلته من جهود تعاونية في زمبابوي وحثاها على متابعة هذه الجهود. وفي هذا الصدد، تم التنويه بشكل خاص بدور الحكومة واليونيسيف والمانحين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في أنشطة التنمية المجتمعية. وفي معرض تعليقه على ازدياد نسبة الإصابة بنقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قال وفد البلد إن قلب هذا الاتجاه يحتاج إلى وقت.

٤١٣ - وفيما يتعلق بتوصية البرنامج القطري لبوتسوانا، أثنى أحد الوفود على اليونيسيف لمبادراتها الابتكارية كمبادرة مولاليتسا (مشروع من مشاريع القطاع الخاص)، التي يمكن أن تكون مثالا على أفضل الممارسات المحتمل محاكاتها. ورغم تأييده للجهود الرامية إلى تخفيض انتقال نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل، فقد نبه عضو الوفد نفسه إلى أن التركيز على انتقال العدوى فيما بين الجنسين قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة لأن هذا يمثل أكثر طرق العدوى شيوعا. ودعا عضو الوفد إلى اعتماد نهج إقليمي للوقاية من هذا المرض ومعالجته، وأعرب عن رأي مفاده أن على الحكومة أن تساعد في مجال وضع البرنامج وتصميمه. ورحب عضو أحد الوفود بالجهود المبذولة لتخفيض عدد المشاريع التجريبية، بينما أقر متكلم آخر بأن البرنامج أفاد إفادة حسنة من الموارد المحدودة. واعترف المدير الإقليمي بأن البرنامج يبدو برنامجا واسع النطاق يعمل بأموال محدودة نسبيا. بيد أن اليونيسيف لا تستطيع الانتظار للحصول على أموال إضافية بغية التركيز على مرض فيروس نقص المناعة

البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واختتم كلمته قائلا إن توفير أموال إضافية من شأنه أن يعزز الموارد العامة.

٤١٤ - وأيد متكلمون بقوة توصية البرنامج القطري لإثيوبيا وأشارت وفود عديدة إلى الصعوبات التي يواجهها تنفيذ البرنامج، ورحبت بالتنسيق الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واعترف أحد الوفود بالدور الحيوي لتخطيط البرامج بصورة مشتركة بين اليونيسيف والحكومة، مضيفا بأنه يجب كفالة ملكية الحكومة في نفس الوقت الذي تراعى فيه أية ظروف خاصة. وتم الإعراب أيضا عن التأييد لمواصلة مشاركة اليونيسيف في برامج التنمية القطاعية. وعلق أحد المتكلمين على افتقار الوثيقة لإشارة إلى التدابير التي يجري اتخاذها من أجل إعادة إدماج الأطفال في المدارس، في حين لاحظ متكلم آخر بأنه لا توجد إشارة إلى موقف اليونيسيف من موضوع الأطفال في النزاع المسلح. وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة ماذا تفعله اليونيسيف بالنسبة لحقوق الصبية في عدم التجنيد أو المشاركة في أنشطة إزالة الألغام. واعترف وفد البلد بأن الأوضاع الاجتماعية بالغة الخطورة وقال إن الحكومة اتخذت خطوات لتوفير بيئة تمكينية وأنها تعاونت تعاونا حسنا مع اليونيسيف. وأثار المتكلم مسألة تخصيص أموال للبرامج الأساسية ومسألة التكاليف المشتركة بين القطاعات، مضيفا بأن اليونيسيف كانت قد أكدت أن المسألة ستحل في وقت قصير إذ أن فريقا تقنيا مشتركا يعمل لحل مسألة التمويل.

٤١٥ - ووافق المدير الإقليمي في رده على أن مسألة كيف تتعامل اليونيسيف مع الصراع في اثيوبيا لم تعالج معالجة صريحة في الوثيقة، وشرح بأن بعض الإجراءات التي اتخذتها اليونيسيف قد أدرجت في البرامج. وأعرب عن سروره لسماعه أن التعاون بين اليونيسيف وحكومة اثيوبيا قد دخل مرحلة قوية. وأكد أن الجانبين سيعملان معا من أجل حل مسألة استخدام الأموال. أما بالنسبة لموقف اليونيسيف من مسألة النزاع المسلح فقال إن موقفها واضح في برنامجها لمناهضة الحروب وفي دراسة غراسا ماشيل، من بين أمور أخرى. وتعتزم اليونيسيف زيادة ما تقدمه من دعم في هذا المجال وأن تستخدم وظيفة قائمة في مكتب إقليمي لزيادة تركيزها على الأيتام.

٤١٦ - وعلق أحد الوفود على النوعية الجيدة لبرنامج بوروندي القائم على احتياجات البلد. رغم أنه انتقد تحديد مدة البرنامج لعام واحد فقط. وأعرب وفد البلد عن تقدير حكومته للجهود التي تبذلها اليونيسيف وغيرها في البلد. بيد أنه اعترض بشدة على وقف المساعدة المالية الدولية لبلاده.

٤١٧ - وبالنسبة لتوصية البرنامج القطري لأوغندا، أثنى وفد البلد على اليونيسيف لاعترافها بالمجالات الرئيسية التي تحتاج إلى دعم. وقال إن الحكومة ملتزمة بتحقيق برنامج العمل الوطني.

٤١٨ - وتناول ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز توصيات البرنامج القطري من المنطقة فأثنى على اليونيسيف لاعترافها اعترافا كاملا بحقيقة وحجم الحالة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإجراءات التي يجري اتخاذها، وبخاصة في بلدي

بوتسوانا وزمبابوي المتأثرين أشد التأثر. وانتقد عدم وجود برنامج للوقاية من هذا المرض في توصية البرنامج القطري لأوغندا. وأضاف بأن أوغندا أنشأت "أفضل الممارسات" وأن المعلومات ينبغي اقتسامها مع الآخرين. وأعرب عن سروره لقيام اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بالعمل معا بصورة وثيقة. وفيما يتعلق بمسألة اقتسام الدروس المستقاة من أوغندا، استشهد المدير الإقليمي باستراتيجيات الدعوة، والتعبئة الاجتماعية، وبناء القدرات المجتمعية، وبأهمية الشباب باعتبارها أمورا انبثقت من الخبرات المكتسبة في المنطقة ومن أوغندا أيضا. وقال إن اليونيسيف تعمل أيضا على تيسير تبادل الزيارات.

٤١٩ - وردت المديرة التنفيذية على عدة مسائل طرحت. وبالنسبة لطول مدد البرامج، بينت أن البرامج تغطي عادة فترة خمس سنوات. بيد أن اليونيسيف تحاول في البلدان التي تعاني من أوضاع غير مستقرة كفالة بعض الاستمرارية للبرمجة لفترة تسمح بخلق وضع طبيعي وتأخذ في حسابها الفترة المرنة (نحو ثلاث سنوات). وأضافت بأن البرنامج الذي يستغرق عاما واحدا في بوروندي يستهدف مواءمة الدورات البرمجية مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وبناء الاستقرار. وبغية إطلاع المجلس على آخر ما استجد بالنسبة لرد اليونيسيف على مسألة الأطفال الذين يتأثرون بالنزاع المسلح، فقد أبلغت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تهدف إلى إدراج الأنشطة التي تجري في حالات الطوارئ في صلب البرامج الإقليمية. واختتمت قائلة إن هذا سيركز بشدة، في الكثير من الحالات، على حالة الطوارئ رغم أن الخدمات الأساسية سوف تستمر.

منطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي

٤٢٠ - قدم المدير الإقليمي لمنطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي أربعة برامج قطرية قصيرة الأمد: كولومبيا (E/ICEF/1999/P/L.23 و Corr.1)، وغيانا (E/ICEF/1999/P/L.24)، وهايتي (E/ICEF/1999/P/L.25)، وباراغواي (E/ICEF/1999/P/L.26)؛ وتوصية لتخصيص أموال تكميلية لبرنامج دون إقليمي لبلدان في أمريكا الوسطى تأثرت بإعصار ميتش (E/ICEF/1999/P/L.27). وأكد أن السبب الرئيسي لإعداد البرامج القطرية القصيرة الأمد هو مواءمة الدورات البرنامجية مع الدورات البرنامجية لوكالات أخرى. وأضاف بأن هذا سوف يتيح أيضا مزيدا من الوقت لإعداد برامج للتعاون لفترة أطول تستجيب بشكل أكبر للحالات المتغيرة. أما فيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بأمريكا الوسطى، فقد أكد المدير الإقليمي على الجوانب الثقافية النفسية والاجتماعية لعملية التعمير، التي كثيرا ما يتم تجاهلها في جهود التعمير المادي.

٤٢١ - وفي معرض إشارته إلى توصية البرنامج القطري لهايتي، اقترح وفد البلد تيسير إقامة اتصالات بين الملاكات الطبية في البلد والمختصين في بلاد أخرى بغية تحسين الرعاية الصحية الأولية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي تغير المناخ السياسي في البلد وكون أن الحكومة قامت بوضع الأطفال في رأس الأولويات المدرجة في جدول الأعمال الوطني إلى تيسير قيام اليونيسيف بتنفيذ برنامجها التعاوني. واقترح أن تكون اليونيسيف أكثر انتقائية عندما تختار شركاءها من المنظمات غير الحكومية وذلك نظرا إلى بعض المشاكل التي ووجهت. وأشار المدير الإقليمي إلى أنه رغم صعوبة المناخ السياسي الذي أعاق المساعدة

التي تقدمها وكالات كثيرة، فإن اليونيسيف تمكنت من إقامة علاقات جيدة مع الحكومة وهي تعمل بفعالية مع منظمات المجتمع المدني بعد التشاور مع الحكومة والاتفاق معها.

٤٢٢ - وذكرت عدة وفود أن البرنامج يحتاج إلى تعزيز. فنظرا إلى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق واسع وضعف حالة إدارة الفضلات الطبية في البلد، فإن البرنامج ينبغي أن يجمع الموارد ويقوم بأنشطة بغية كفالة إدارة اللقاحات مع إيلاء الاهتمام الكافي للاحتياطات العامة. كما ينبغي لليونيسيف أن تنظر في تقديم مساعدة صحية وتربوية خاصة إلى الأطفال الذين يعاني ذووهم من مرض السل لأن هذه الفئة من الناس عرضة أكثر من غيرها بكثير للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية.

٤٢٣ - وأعرب وفد آخر عن شعوره بأن تحقيق هدف ٩٠ في المائة من التحصين هو هدف غير واقعي، نظرا إلى مستوى التغطية البالغ ٣٠ في المائة حاليا، وشكك في قدرة مكتب اليونيسيف على تنفيذ مثل هذا البرنامج الطموح بمخصصات تبلغ ١١ مليون دولار خلال سنتين. وأعرب الوفد نفسه عن تحفظاته من اقتراح توسيع نطاق برنامج الصحة الحضرية، الذي يبدو بأنه يواجه صعوبات. واقترح توحيد الأنشطة الحالية قبل النظر في زيادة التوسع. وذكر المدير الإقليمي أن هايتي تحتاج إلى موارد تزيد عما حصلت عليه في الآونة الأخيرة. وقال إنه رغم أن أهداف التحصين تتسم بالطموح، فإنها ليست غير واقعية. وأعرب عن شعوره بأنه من الضروري زيادة تغطية حملة التحصين في هايتي بحيث تصل إلى مستوى البلدان الأخرى في المنطقة.

٤٢٤ - وفيما يتعلق بتوصية البرنامج القطري لغيانا، أشار وفد البلد إلى أنه رغم الأعباء الاقتصادية الهائلة فإن بلده حقق هدف إنفاق ٢٠ في المائة على الخدمات الاجتماعية. وذكر أن غيانا أحرزت تقدما ملحوظا أيضا في العديد من أهداف مؤتمر القمة العالمي، بيد أنها تواجه مشكلة خاصة من حيث افتقارها للموارد البشرية، الأمر الذي يفسر طلبها مواصلة التعاون مع التركيز على الدعوة وتعزيز السياسات، وعلى الصحة والتغذية والتعليم الأساسي والتنمية المتكاملة القائمة على أساس المناطق. واختتم كلمته قائلا إن نقل المهارات إلى الجماعات المجتمعية وإيصال الخدمات الأساسية عن طريق بناء القدرات عادا بفائدة بالغة على المجتمعات الأصلية الأمريكية - الهندية في بلده.

٤٢٥ - وأشار أحد الوفود إلى أن المشاركة المجتمعية وإدماج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية هما عنصران أساسيان من عناصر الجهود المبذولة لتعزيز العمليات الديمقراطية وبناء القدرة المؤسسية في غيانا. بيد أن الوفد أعرب عن شعوره في أن البرنامج المقترح ربما كان مغرقا في الطموح نظرا إلى حجم الموارد المتاحة والافتقار إلى معايير من أجل رصد التقدم المحرز. لذا فإن وضع مؤشرات هو أمر ضروري من أجل إعداد برنامج التعاون الأطول أمدا.

٤٢٦ - وطالبت عدة وفود بزيادة الاهتمام في المشكلة المتعاظمة لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في كل من غيانا وهايتي. وأيد ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بالإيدز هذا الموقف، ولا سيما في حالة هايتي، التي يناسبها تنفيذ خطط تركز على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وعلى ميدان الوقاية بشكل عام. بيد أن أحد المتكلمين شكك في ضرورة دعم إجراء بحوث عملية عن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في هايتي. ووصف وفد آخر بلدان منطقة البحر الكاريبي بأنها في حالة إنكار لوجود هذا الوباء المتفشي، وأن الحالة سوف تزداد سوءا ما لم تتخذ الإجراءات.

٤٢٧ - وذكر المدير الإقليمي أن هايتي وغيانا معا تمثلان جزءا من مبادرة اتصالات إقليمية تقوم اليونيسيف بتنفيذها بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وهي تركز على الشباب بصورة رئيسية. وقال إن النتائج الإيجابية التي تحققت قد طبقت في جميع أنحاء المنطقة. ووافق على ضرورة النظر إلى المشكلة من منظور أوسع بغية تفادي الكارثة التي أصابت مناطق أخرى. وأضاف أن اليونيسيف ملتزمة بكفالة إعطاء أولوية عالية للوباء في جميع البرامج القطرية وأن تعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومع شركاء آخرين.

٤٢٨ - وفي معرض تعليقه على أهداف توصية البرنامج القطري لباراغواي، قال وفد البلد إن الأهداف مصممة لوضع خطط بأسلوب قائم على المشاركة واللامركزية وذلك على نحو يتفق مع السياسات الوطنية الراهنة في مجال الصحة، والأطفال بوجه عام، والمراهقين والصحة الإنجابية. وترمي هذه الأهداف إلى تحقيق تأثير أقوى على نوعية الحياة من خلال تحسين التنسيق بين الجهود المبذولة. وأضاف أن تمكين المجتمعات من تنظيم برامج الصحة وتحديد احتياجاتها وأساليب عملها يمثلان عناصر أساسية، وأن باراغواي تمكنت من أن تفعل هذا بدعم من اليونيسيف.

٤٢٩ - وأثنت عدة وفود على الاقتراح المتعلق بأمريكا الوسطى واعتبرته ردا ملائما يوحد بين الجهود المبذولة لمعالجة الأضرار الناجمة عن الإعصار ومبادرتي الوقاية والعمل الاجتماعي. فالتنبؤ بهذه الكوارث وتخفيف حدة آثارها من خلال تخفيض حالات الضعف الاجتماعي يمثلان هدفين رئيسيين للبرنامج. وأثنى وفد آخر على الجهود التي بذلتها اليونيسيف لتنسيق مداخلاتها مع شركاء آخرين. ولكنه ارتأى أن هناك ضرورة لتجنب التداخل، وشجع اليونيسيف على العمل عن كثب مع اللجان الخاصة التي شكلت في عدة بلدان لتنسيق العمل المتعلق بتخفيف حدة الكوارث. وأثنى الوفد على الجهود المبذولة لتحديد أفضل الممارسات وتوثيقها في مجال اتقاء الكوارث وإنشاء آلية تنسيق إقليمية لمتابعة التقدم الذي تحرزه الجهود الوطنية والإقليمية، كما عرض دعم إيناد بعثات تعمل مع وكالات الأمم المتحدة في هذه الأنشطة.

٤٣٠ - وذكر المدير الإقليمي في رده أن هناك آلية تنسيق جيدة في الميدان، وأن هناك خطط عمل وطنية في جميع البلدان التي تأثرت بإعصار ميتش. وأكد أن التحدي الذي تواجهه أمريكا الوسطى في السنوات المقبلة يتمثل في إنشاء آلية إدماج دون إقليمية جيدة لتدعم الأنشطة التي لها بعد متعدد البلدان.

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

٤٣١ - نظرا إلى عدم وجود تقارير عن البرامج القطرية من شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للنظر فيها في دورة المجلس الحالية، قام المدير الإقليمي بتسليط الأضواء على بعض أهم جوانب التطورات البرنامجية في المنطقة وقدم بعض الملاحظات ذات الأهمية العامة عن أعمال المكتب الإقليمي.

٤٣٢ - وذكر أن المكتب الإقليمي، رغم الأزمنة الصعبة، تمكن من "أن يفعل أكثر بأقل". كما أمكن تعزيز المكاتب القطرية لليونيسيف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيجي ومنغوليا وبابوا غينيا الجديدة مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة في مكاتب قطرية أخرى وفي المكتب الإقليمي أيضا.

٤٣٣ - وأضاف قائلا رغم أن المنطقة لا تزال تحاول مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، فإن حملة الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف تمكنت من تعبئة الحكومات لكي تفي بوعودها فيما يتعلق بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وسلط المدير الإقليمي الضوء على قصص النجاح الذي حققته الأنشطة الابتكارية على الصعيد شبه الإقليمي في مجالات من بينها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووقف انتشار الملاريا، والاتجار بالفتيات والنساء، الأمر الذي نجمت عنه فوائد ذات قيمة مضافة بالنسبة إلى البلدان المشاركة.

٤٣٤ - ومضى قائلا إن حملة جمع التبرعات التي يقوم بها القطاع الخاص أسفرت عن نتائج جيدة في بلدان مثل الفلبين وتايلند، مما برهن على دعم عامة الناس وتقديرهم للأعمال الصادقة التي تقوم بها اليونيسيف. وقد شجع هذا الموقف على إعداد خطط لتوسيع نطاق الجهود المبذولة لجمع التبرعات من كل من قطاع الشركات والقطاع الخاص لتشمل بلدانا مثل الصين وماليزيا.

٤٣٥ - وأشار إلى أن المكتب الإقليمي قد تعاقد على إعداد دراسة عن وضع حقوق الطفل في عشر دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أمل أن تؤدي الدراسة إلى زيادة الوعي بضرورة اتخاذ تدابير تحسبية لا بالنسبة لفظائع كتلك التي تقع في تيمور الشرقية فقط، بل وبالنسبة لجوانب تقصير أخرى تحظى بدعاية أقل ولكنها حقيقية في مجال إعمال حقوق الطفل في عدة بلدان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٣٦ - وتناول المدير الإقليمي أيضا مسألة استمرار اتجاه زيادة الإنفاق العسكري حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وضرورة أن تقوم اليونيسيف بمساعدة البلدان على بناء ثقافة من اللاعنف ومواصلة الدعوة من أجل "إعطاء الأولوية للأطفال".

٤٣٧ - ولم تدل الوفود بتعليقات.

جنوب آسيا

٤٣٨ - قدم المدير الإقليمي لجنوب آسيا البرنامج القطري والقصير الأمد لأفغانستان (E/ICEF/1999/P/L.28)، وذكر أن الحالة المعقدة في البلد تتسم باستمرار النزاع المسلح والتمييز ضد المرأة، وتردي فرص بقاء الطفل ونمائه، وقلة الهياكل الأساسية التي توفر خدمات اجتماعية، والمراسيم التي تسنها طالبان لتقييد حقوق الفتيات والنساء. وذكر أن البرنامج القطري الجديد، الذي وضع بالتنسيق العام مع منظومة الأمم المتحدة والذي يهتدي بمبادئ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لأفغانستان، يدور حول مواضيع البقاء والتنمية والحماية.

٤٣٩ - وفي ضوء التساؤلات حول دور المكاتب الإقليمية، أطلع المدير الإقليمي المجلس على الوظائف الرئيسية الثلاث للمكتب الإقليمي التي تزيد من قيمة عمل المكاتب القطرية في هذا الإقليم. وقد شملت هذه الوظائف: (أ) الدعم الإداري للمكاتب والبرامج الإقليمية والإشراف عليها؛ (ب) الدعم والمساعدة التقنية للمكاتب الإقليمية من حيث وضع البرامج وتنفيذها وتقييمها؛ (ج) أنشطة الدعوة والتوعية الإقليمية لمساعدة الحكومات على كفالة تصدر قضايا الطفل لجداول أعمالها السياسية من خلال التعاون مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عن طريق الشبكات المهنية والمبادرات الإقليمية مثل "الاستثمار في الأطفال". كما أطلع الوفود على عدد قليل من المواضيع التي ستعنى بها في جميع البرامج القطرية، فضلا عن الأنشطة الإقليمية.

٤٤٠ - وكان ثمة مداخلات عديدة بشأن البرنامج القطري لأفغانستان. وفيما أعربت الوفود عن ارتياحها لنوعية توصية البرنامج القطري، فقد اعترفت بالظروف المضطربة للبرمجة التي كان من المتعين على اليونيسيف أن تعمل في ظلها، واتفقت على أن نهجها البرمجي اتسم بالمرونة والابتكار والتجديد، وإمكان تكييفه بحسب الأوضاع المتغيرة. وأعرب أحد الوفود بصورة خاصة عن سروره لما بذلته اليونيسيف من جهود في وضع البرنامج الجديد استنادا إلى الدروس المستخلصة. كما وردت إشارة إيجابية إلى تفاني موظفي اليونيسيف العاملين في هذا البلد بالرغم من القيود الأمنية. وأعرب المتحدثون عن ارتياحهم لدعم المنظمة القوي لحقوق الطفل وعدم تسامحها مع ما يمارس من تمييز ضد النساء والفتيات وبخاصة لتعاونها مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في موضوع الطفلة.

٤٤١ - وأعرب عدد من المتحدثين عن القلق إزاء استمرار التمييز ضد المرأة وما لمرسوم طالبان من أثر على عمالة النساء، وطلبوا تقديم مزيد من المعلومات عن إمكانية تحقيق البرنامج نتائج إيجابية في ظل هذه الظروف. وكما طلبوا تزويدهم بقدر أكبر من المعلومات الملموسة عن حوار اليونيسيف السياسي مع طالبان من أجل إقناعهم بالوفاء بتعهدهم؛ وعن الإجراءات المتخذة على مستوى المجتمع المحلي من أجل إعمال حقوق المرأة والطفل؛ والسبل البديلة لضمان تساوي الفرص في التعليم بالنسبة للفتيان والفتيات على حد سواء؛ وأمن الموظفين؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ وإطار التعاون، وذلك مثلا مع اليونسكو في مجال التعليم.

٤٤٢ - ولقيت عملية إعداد البرامج المنسقة بإحكام تقديرا، وأبلغ أحد الوفود المجلس بمشاركة مكتب إسلام آباد في صياغة البرنامج التي اشتركت فيها أيضا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأعرب الوفد ذاته عن سروره لملاحظة جهود اليونيسيف المبذولة من أجل زيادة وجودها في الميدان ورأى أن هناك فرصا لعمل المزيد.

٤٤٣ - وعلق وفد البلد قائلا إن حكومة المنفى لا تزال معترفا بها بوصفها الممثل الوحيد لدولة ذات سيادة وأن استمرار التمييز ضد حقوق المرأة والأطفال قد ازداد تعقيدا بسبب استمرار النزاع. ولاحظ المتحدث ذاته أيضا حاجة اليونيسيف إلى تغطية مجالات تقع تحت سيطرة الحكومة، بما فيها إنشاء مراكز لرعاية الأم والطفل، وتغيير مكان مكتب اليونيسيف في أفغانستان. وتناول متحدث آخر موضوع الأولويات الإقليمية، واتفق مع الخطة الإقليمية من حيث التركيز على مجالي التغذية والتعليم.

٤٤٤ - ورد المدير الإقليمي بقوله إن اليونيسيف بالرغم من كونها تقر بوجود صعوبات في العمل في أفغانستان، فإن هناك أمثلة تشير إلى إمكانية تحقيق إنجازات، وخاصة على صعيد المجتمعات المحلية، مثل المدارس المنزلية. وحتى داخل حركة طالبان نفسها، هناك بعض الأفراد ممن هم أكثر مرونة من الآخرين؛ فهم يسمحون لليونيسيف بالعمل لصالح الفتيات، الأمر الذي يتيح منافذ لفرصة التنفيذ الفعلي لأنشطة برامج اليونيسيف.

٤٤٥ - وأوضح أنه تم إنشاء هيئات إقليمية للتنسيق في أفغانستان وأن العودة التدريجية للموظفين ستكون أمرا ممكنا بحلول أوائل عام ٢٠٠٠. وتحاول اليونيسيف زيادة عدد موظفيها في الميدان في إطار البرنامج الجديد، وستقوم بعملها حيثما أمكنها ذلك إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية. وكانت اليونيسيف قد عملت في أراضي تحالف الشمال في مجالي التعليم والتحصين، ولكن الأنشطة أوقفت وستستأنف إذا تحسنت الحالة الأمنية. وتحاول اليونيسيف زيادة وجودها البرنامجي في البلد، لكنها ستعمل في الإطار الاستراتيجي الشامل للأمم المتحدة. وكرر عزم اليونيسيف على العمل مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الأولويات الإقليمية وخاصة من أجل "عقد حقوق الطفل" المقبل (٢٠٠١-٢٠١٠).

٤٤٦ - وأضافت المديرة التنفيذية قولها إن حالة انعدام الأمن هي حقيقة واقعة بالنسبة لأعمال اليونيسيف. وأن استجابة اليونيسيف البرنامجية ينبغي أن تتسم بالواقعية والمرونة. وأشارت أيضا إلى جهود اليونيسيف للعمل مع باقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وقالت إن الأمين العام طلب إليها أن تمثل الأمم المتحدة في اجتماع مجموعة المانحين الذي انعقد مؤخرا في أفغانستان. وكان ثمة إحساس بأن عملية الإطار الاستراتيجي، الذي يشجع على إقامة علاقات عمل وثيقة بين الوكالات في مختلف المجالات، قد شرع فيها. كما أعربت عن الأمل في العودة المبكرة لكافة موظفي الفئة الفنية بغض النظر عن جنسيتهم. وردا على تعليق المدير الإقليمي بشأن الظروف المتغيرة، وافقت على مواصلة اطلاع المجلس على أي تغيرات هامة تحدث في البرنامج.

منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٤٤٧ - عرضت على المجلس التنفيذي توصيات البرامج القطرية الكاملة بالنسبة لأذربيجان وأرمينيا ورومانيا وجمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان (E/ICEF/1999/P/L.12/Add.1-E/ICEF/1999/P/L.15/Add.1، على التوالي)، فضلا عن توصية لوضع برنامج قصير الأمد متعدد الأقطار لأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق (E/ICEF/1999/P/L.29). وأوضح المدير الإقليمي بأن عملية الانتقال لا تزال تأتي بتغييرات سريعة وإيجابية، لكن الإبقاء على البرامج ذات الجودة لفائدة الأطفال والمراهقين هو أمر في غاية الصعوبة. ولاحظ تزايد حدوث حالات إساءة استعمال العقاقير، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فيما بين الشباب. كما سلط الضوء على عملية إعداد البرامج، مضيفا أنه أولي في جميع البرامج اهتمام خاص لإدراج حقوق الطفل. ووصف بإيجاز أنشطة اليونيسيف في مجال التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ في هذه المنطقة.

٤٤٨ - وتساءل أحد الوفود عن سبب تجميع بلدان في برنامج متعدد الأقطار، في حين حظي بلد واحد، بخاصة، بتوصية خاصة به من توصيات البرامج القطرية. وأوضح بأن الفرع الخاص بـ "الدروس المستفادة" من هذه الوثيقة ينبغي أن يتسم بمزيد من التحديد، كما ينبغي لليونيسيف أن تحدد مزيدا من الإسهامات القابلة للقياس، سواء من حيث النوعية أو من حيث الكمية، وبدا وكأن توصيات البرامج القطرية مدفوعة بالأنشطة أكثر منها بالمبادرات الاستراتيجية. واقترح بأن تستفيد اليونيسيف من الخبرات المحلية وتعمل مع سائر الوكالات والمنظمات لضمان اتساق الجهود. وينبغي أن يعالج الاستبعاد الاجتماعي لفئات الأقليات بصفة متكاملة، وذلك من خلال تحسين السياسات الاجتماعية.

٤٤٩ - ورد المدير الإقليمي بقوله إن اليونيسيف قدمت برنامجيا متعدد الأقطار لأن المنظمة ملتزمة باعتماد نهج شامل للأقطار من أجل استغلال الموارد إلى أقصى الحدود ولأن معظم البلدان في هذا الإقليم ليست لديه مكاتب قطرية وتدار الشؤون المتعلقة بها من جنيف. وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد مدخلات أكثر تحديدا، قال إن اليونيسيف تأخذ هذا الموضوع بجدية، وستقوم بمتابعة موضوع استخدام بيانات أكثر شمولية.

٤٥٠ - وأثنى أحد الوفود على ما تقوم به اليونيسيف من أعمال هامة في بلده في المجالات التالية: إنشاء مكتب لأمين المظالم يعنى بحقوق الطفل؛ ومساعدة الأسر التي تواجه حالات صعبة ومساعدة أطفال الشوارع؛ وتعليم الأطفال المعاقين؛ وصحة الطفولة المبكرة. وأعرب عن الأمل في أن توصل اليونيسيف مساعدة النساء والأطفال بصورة متوازنة في جميع أرجاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤٥١ - وشدد عدد من الوفود على أهمية مواصلة دعم الأطفال الذين تعرضوا لحادثة تشيرنوبيل، التي ترتبت عليها عواقب اقتصادية وطبية واجتماعية ونفسية وبيئية.

٤٥٢ - وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف لما تقدمه من مساعدة تقنية ومالية إلى الأنشطة المتعلقة بالقضاء على نقص الحديد، ورحب بمؤتمر منتجي الملح، الذي سيعقد في أوكرانيا في نهاية أيلول/سبتمبر. ولوحظ أن التخصيص الفعلي للموارد يكتسي أهمية قصوى بسبب قلة الموارد في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي لليونيسيف أن تأخذ في الاعتبار، نتائج التحليلات والتوصيات التي أصدرتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبخاصة في "تقرير التنمية البشرية" الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أعرب عن الدعم للجهد المبذول من أجل إيجاد أماكن عمل وخدمات مشتركة، ولكن تم تأكيد ضرورة توخي الحذر لأن إضفاء الطابع المركزي على الموارد يمكن، في بعض الحالات، أن يؤدي إلى تقليص المساعدة المقدمة للأمهات والأطفال.

٤٥٣ - ولوحظ أن المكتب الإقليمي يضع تحت مظلة واحدة بلدانا لا تنتمي بالضرورة لمجموعة واحدة. وأجاب المدير الإقليمي بقوله إن المجلس التنفيذي اختار جمع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق في منطقة جغرافية واحدة. وبخصوص موضوع معالجة الملح باليود، قال إن اليونيسيف ملتزمة بالعمل على تغيير التشريعات وزيادة الدعم السياسي.

٤٥٤ - وفي معرض التعليق على توصية البرامج القطرية لجمهورية آسيا الوسطى وكازاخستان، أثنى وفد إحدى هذه الجمهوريات على اليونيسيف لما تقوم به من عمل جبار في بناء مؤسسات للأطفال في المناطق الجبلية وغيرها من المناطق التي يصعب الوصول إليها. وأعرب عن الأمل في أن تتعاون اليونيسيف مع اليونسكو بشأن "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لصالح أطفال العالم"، وفي التحضير لـ "السنة الدولية للجبال"، أي سنة ٢٠٠٠. كما أعرب عن دعمه لمبادرة تحقيق الاستقلال فيما يتعلق باللقاحات.

٤٥٥ - وبخصوص كازاخستان، لاحظت مندوبة وفد هذا البلد مع الارتياح أن توصية البرنامج القطري أكدت على أهمية وضع نظام وطني لرصد التعليم من أجل التصدي للأعداد المتزايدة لتلاميذ المدارس الابتدائية الذين يتركون المدارس. ورحبت بمبادرة اليونيسيف لابتكار أنشطة تقييم على نطاق المنطقة ومخصصة لكل قطر لتعكس الأولويات الاجتماعية ونتائج عملية الانتقال. وأثنت على اليونيسيف لما اتخذته من استراتيجيات في الأوساط البيئية المتدهورة بشكل خطير لموقع التجارب النووية السابق في سيميبالاتنسك وفي حوض بحر آرال، وأوضح أن المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان يمكن تقليصها من خلال استراتيجيات وقائية والاستعانة بنهج قطاعية. وشكر اليونيسيف على ما قدمته من دعم للمؤتمر الدولي المعني بإصلاح منطقة سيميبالاتنسك، الذي عقد في طوكيو يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٥٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية كاملة لبرنامج قطري لجمهورية إيران الإسلامية (E/ICEF/1999/P/L.11/Add.1). وفي معرض تقديم التقرير، أوضح المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن هذا البرنامج القطري يركز على تطبيق مبادئ البرمجة القائمة على الحقوق على الحالة الخاصة لهذا البلد في مسعى لإحداث فرق في حياة الأطفال الإيرانيين. وقد أعد برنامج التعاون على نحو تشاركي

وهو يعالج مواضيع من قبيل تقليص الفوارق وتحسين نوعية الخدمات. وتوجه للوقاية من سوء التغذية أهمية خاصة، إذ أنه أحد أهداف هذا البلد التي لم تتحقق بعد. وإضافة إلى ذلك، سيستفيد الأطفال المحتاجون إلى حماية خاصة، بمن فيهم الأطفال اللاجئون، من التعاون الوثيق مع السلطات المحلية لكي تراعي لضمان أخذ أفضل مصالح الأطفال في الاعتبار في جميع القرارات.

٤٥٧ - هذا وقد لقيت الطريقة التشاركية لوضع وتخطيط توصية البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية ثناء من قبل وفد هذا البلد الذي أكد أيضا التزام حكومته بتعزيز التعاون مع اليونيسيف من أجل التصدي لتحديات من قبيل سوء التغذية وتقليص الفوارق في مجال تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ودعا المجتمع الدولي إلى المساهمة بموارد من أجل تعزيز المشاركة على المستوى الشعبي ومعالجة احتياجات اللاجئين في هذا البلد.

٤٥٨ - انظر المرفق، المقرر ١٣/١٩٩٩، للاطلاع على التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

البرامج المشتركة بين الأقطار

٤٥٩ - قدم مدير شعبة البرامج التقرير المتعلق بالبرامج المشتركة بين الأقطار (E/ICEF/1999/P/L.30)، الذي ضم مقترحات لإيجاد موارد عامة وتمويل تكميلي لوضع المشاريع والدعوة إليها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وتنفيذ البرامج على أساس تعدد الأقطار؛ وصندوق برامج الطوارئ. وهذه هي السنة الأولى التي أعد فيها تقرير من هذا القبيل، إذ درجت العادة على إدماج هذه البرامج في إطار الفئة ٤ من ميزانية الدعم لفترة السنتين. وقد تم الفصل بينها نتيجة لعملية مواءمة الميزانية وتمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٤٦٠ - وسيتواصل استخدام الميزانية المقترحة للدعوة ووضع البرامج والمعدة لمقر اليونيسيف من أجل معالجة القضايا ذات الأولوية في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. واختيرت البرامج الإقليمية التي يتعين تمويلها من الموارد العامة ومصادر التمويل التكميلي على نحو استراتيجي للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للأطفال والنساء. والنهج الإقليمية تزيد من قيمة البرامج القطرية الفردية التي لا تزال تشكل عماد أنشطة تعاون اليونيسيف. وأتاحت الاعتمادات المشتركة بين الأقطار في هذه الوثيقة أيضا إطارا لتلقي التمويل التكميلي في المستقبل في الحالات التي تمنح فيها التبرعات من أجل مجال مواضيعي ذي أولوية. ويمكن صندوق برامج الطوارئ من الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.

٤٦١ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرامج المشتركة بين الأقطار. لكنه أوضح أن المبالغ المخصصة لحماية الأطفال لا تزال منخفضة في بعض الجداول. وطلب مزيدا من المعلومات عن خطط اليونيسيف لإدماج هذا المجال الهام بصورة أوسع في برامجها الإقليمية. ولا يحدد التقرير الشركاء الدوليين المعتمدين للأنشطة الإقليمية المخططة، وفي مجال النهج المعتمدة على نطاق القطاعات، لا تحتوي هذه الوثيقة على أي خطط لمبادرات عالمية أو إقليمية تتوخى استطلاع دور اليونيسيف. وأعرب عن سروره لأن خطط

اليونيسيف لكل الأقاليم تقريبا تشتمل على العمل من أجل حماية المراهقين والنساء والرضع من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤٦٢ - وقالت مندوبة وفد آخر إن الوثيقة مفيدة بالنسبة للمانحين في فهم أهمية التمويل التكميلي، لكنه يتعين أن يكون رصد هذه الأموال في الميزانية واقعيا. وطلبت معلومات عن كيفية وضع الميزانيات، وكيفية زيادة تفصيلها في المستقبل، وكيفية استخدام الموارد العامة والتمويل التكميلي معا لدعم برامج اليونيسيف.

٤٦٣ - وردا على ذلك قال مدير شعبة البرامج إن حماية الأطفال مجال متعاظم على جميع المستويات في اليونيسيف. ويوضح الجدولان ١ و ٢ من التقرير وجود مرونة الأمر الذي يتيح استخدام الموارد من أجل الأولويات، بما فيها حماية الأطفال، التي تشمل، إلى جانب النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، العديد من القطاعات، بما في ذلك الأطفال في النزاعات المسلحة. واليونيسيف شريك ملتزم ونشط في النهج المعتمدة على نطاق القطاعات، ويتعاون بصفة نشطة مع المانحين واتحاد المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف لوضع نهج أكثر فعالية لتنمية القطاعات. وأشار كذلك إلى أن هذه الوثيقة تسمح بالمرونة وتطلب إذنا من المجلس التنفيذي لجمع أموال تكميلية. ولاحظ أن المنظمة يتعين عليها أن تكون أكثر واقعية في جمع الأموال وفي تخطيط الاحتياجات. وأضافت المديرة التنفيذية قائلة إن اليونيسيف ستسعى سعيا حثيثا من أجل أن تصبح أكثر واقعية، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع المقر، ووافقت على أنه يمكن إدخال بعض التحسينات على الوثيقة. (انظر: المرفق، المقرر ١٤/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## طاء - تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

٤٦٤ - لدى تقديم التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات (E/ICEF/1999/AB/L.14) إلى المجلس التنفيذي، أكد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن الزيادة في الموارد مكنت المكتب من توسيع نطاق تغطيته لمراجعة الحسابات. وأوضح أن ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مجهودات المكتب خصصت لمراجعة حسابات المكاتب الميدانية، وأن ٣٨ في المائة من المكاتب الميدانية روجعت حساباتها في عام ١٩٩٨. وهذه النسبة أكبر من النسبة المستهدفة المحددة بـ ٣٠ في المائة.

٤٦٥ - واستنادا إلى عمليات مراجعة الحسابات هذه تم الخلوص إلى الاستنتاج العام القائل بأن مستوى المراقبة الداخلية في اليونيسيف أفضل مما كان عليه في عام ١٩٩٧. وقد اختص التقرير المساعدة النقدية المقدمة للشركاء بالذكر بوصفها مجالا حدث فيه تحسن بشكل واضح ولاحظ وجود كثير من الممارسات الجيدة. ومع ذلك، فقد لفت الانتباه أيضا إلى مواطن الضعف وإلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وكانت الإدارة المحلية قد قبلت ٩٢ في المائة من التوصيات الـ ٧٠٠ ١ التي قدمت؛ ولاحظ المدير أن المكاتب تتحرك بسرعة لتنفيذ التغييرات.

٤٦٦ - وعلقت عدة وفود بقولها إن ارتفاع معدل قبول التوصيات يدل دلالة جيدة على نوعية التوصيات المقدمة. وعلى نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، يقدم هذا التقرير الثاني عن أنشطة مراجعة الحسابات مزيدا من التحليل للمجالات التي تحتاج إلى تحسين. ورحبت الوفود بما ورد من تحليل صريح وشفافية في هذا التقرير، ولفتت الانتباه إلى توصيات رأت أنها تكتسي أهمية خاصة: الحاجة إلى وضوح أهداف البرامج؛ وزيادة زيارات الرصد الميدانية؛ وتعزيز الإشراف على أعمال الخبراء الاستشاريين؛ والحاجة إلى الاعتماد بصورة أكبر على خدمات مراجعة الحسابات لشركاء البرامج. وأعربت تلك الوفود عن الأمل في أن تتخذ الأمانة إجراءات في هذه المجالات.

٤٦٧ - وطلب أحد الوفود إيراد مزيد من التفاصيل والتحديدات الكمية في التقارير المقبلة. ولفت المدير الانتباه إلى التحديدات الكمية الواردة في التقرير، ولكنه أحاط علما بالطلب مع الاهتمام. وسأل وفد آخر إن كان ثمة عمليات لمراجعة حسابات المكاتب الإقليمية. وأوضح المدير أن هذه المراجعات بدأت، وأن النتائج سوف تدرج في التقرير الذي سيقدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٠.

٤٦٨ - وتساءل وفد آخر عن ماهية التدابير التي تتخذ في حال عدم قبول توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وقال المدير إنه يتعين على المكاتب أن تستجيب في غضون شهرين بوثائق داعمة. وآنذاك يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ملاحظات مقابلة، كما يقوم في بعض الحالات بالمتابعة على أرض الواقع. وطلب أحد الوفود إدراج مزيد من البيانات في التقارير المقبلة عن الوفورات التي تتحقق من التكاليف وعن الإنعاش. وتم الإعراب عن القلق إزاء عدد من المناصب الشاغرة في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وقال المدير إن جميع الوظائف قد تم شغلها الآن.

٤٦٩ - وفي الختام، أعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه المكتب في تعديل مكانة وظيفة مراجعة الحسابات داخل اليونيسيف خلال السنوات الثلاث الماضية. وقالت إن وظائف مراجعة الحسابات تؤخذ بجدية في اليونيسيف. ويحظى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات باحترام كبير، وهو يعمل في تعاون وثيق مع الإدارة في وضع الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز ممارسات الإدارة وضوابطها داخل المنظمة. (انظر: المرفق، المقرر ١٥/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## ياء - تقرير عن الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف والمعنية بالتعليم

٤٧٠ - قدم رئيس المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بالاجتماع السابع للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف والمعنية بالتعليم الذي انعقد في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (E/ICEF/1999/18). وكان هذا الاجتماع مثالا هاما للتعاون الذي دعي إليه في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر E/ICEF/1999/CRP.15 للاطلاع على تقرير الرئيس عن هذا الاجتماع).

٤٧١ - وقد رحبت الوفود التي خاطبت المجلس التنفيذي بالتقرير بالدلائل على وجود تعاون متعاظم وأكثر تركيزا مع اليونسكو. وعلق عدد من الوفود على مجالات التركيز الخاص التي تم الاتفاق بشأنها، بما فيها تعليم الفتيات، والتعليم في حالات الطوارئ، والإحصاءات التعليمية، والتركيز الخاص على أفريقيا. واقترح أحد الوفود أن يكون موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أيضا مجالا لمزيد من التعاون، في حين أعرب وفد آخر عن الاهتمام بألا يركز النهج المعتمد إزاء الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة فقط على مرحلة ما قبل الدراسة، الأمر الذي يفيد القطاعات الأكثر حظا من السكان. وحث العديد من الوفود على ضرورة أن يُتاح، في نطاق متابعة الاتفاق الإطاري المتعلق بتوفير التعليم للجميع، قدر أكبر من الوضوح عن مواطن القوة لكل منظمة من المنظمات وذلك من أجل ضمان التوزيع الفعال للعمل.

٤٧٢ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة أن يشمل التعاون بين اليونيسيف واليونسكو تعاونا أكثر منهجية مع المانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية، في حين أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء "خطة العمل العالمية" المشار إليها في التقرير. ورحبت جميع الوفود بالتوصية بأن تقدم للتقارير المقبلة تفصيلات أكثر دقة وأكثر تركيزا على النتائج للتعاون مع ذكر أمثلة للمبادرات الناجحة.

٤٧٣ - وشكر الرئيس، في معرض رده، الوفود على تعليقاتها المفيدة وأكد للمجلس بأن الأمانة سوف تعالج موضوع التقييمات الأكثر منهجية للتعاون لتدرج في التقرير القادم. ولاحظت المديرة التنفيذية أن التعاون بين المنظمتين يتم بصورة متزايدة على الصعيد القطري. وأوضحت أن اقتراح خطة العمل العالمية، الذي أشير إليه، كان قد أدرج في إطار المباحثات الجارية بشأن الاتفاق الإطاري المتعلق بتوفير التعليم للجميع. وتشارك اليونيسيف واليونسكو في هذه المباحثات مع غيرهما من منظمتين وممولي منتدى توفير التعليم للجميع والمنظمات الحكومية. وأكدت أن نهج اليونيسيف للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة يركز بصورة خاصة على الرعاية المجتمعية والرعاية المنزلية لضمان أن تصل هذه الرعاية إلى الأطفال الذين يحتاجونها أكثر من غيرهم. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/١٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## كاف - المسائل المالية

### التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة لليونيسيف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

٤٧٤ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ICEF/1999/AB/L.12). وقالت إن التقرير مؤقت، ثم قدمت النقاط الرئيسية للبيانات المالية وأشارت إلى تناول هذه النقاط أيضا في مناقشة الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. ولم تدل الوفود بأية تعليقات. (انظر: المرفق، المقرر ١٩٩٩/١٧، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده *المجلس التنفيذي*).

التقرير المالي والبيانات المالية لشعبة القطاع الخاص عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

٤٧٥ - قدم مدير شعبة القطاع الخاص التقرير والبيان الماليين لفترة الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (E/ICEF/1999/AB/L.13). وقد مثلت هذه الفترة أول فترة إبلاغ مدتها ١٢ شهرا كاملا بعد التغيير الذي دخل على تقديم التقارير عن السنة المالية. وأشار إلى أن الأهداف الكلية للشعبة قد تحققت. ورغم أن مبيعات بطاقات المعايدة ظلت تميل إلى الركود، فإن جمع الأموال كان أكثر بكثير مما كان مترقبا، والسبب في ذلك يعود جزئيا إلى الأداء الممتاز للشركاء من اللجان الوطنية. وأعرب عن تفاؤله بشأن المسار الذي تنحاه شعبة القطاع الخاص، ولا سيما في مجال استحداث الأصناف والتعاون الإبداعي مع الجهات الراعية من وسائط إعلام وشركات، وتعزيز الدعم الخلاق والتقني للشركاء في المبيعات.

٤٧٦ - ولاحظت مندوبة أحد الوفود بارتياح ارتفاع صافي الإيرادات بالمقارنة مع المبلغ المرصود في الميزانية، غير أنها طلبت مزيدا من المعلومات عن كيفية تحقيق ذلك. وأعربت عن انشغالها لاستمرار النمو البطيء لمبيعات شعبة القطاع الخاص. وقالت إنها ممتنة للتوضيح الذي قدمه المدير في عرضه، وإن كانت تفضل أن تجد هذه المعلومات مدرجة في التقرير المعروض على أنظار المجلس لا أن تبلغ بها خلال الاجتماع. وتساءلت عن العوامل الأخرى التي أدت إلى تدهور إجمالي عائدات المبيعات إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار. وبخصوص ارتفاع صافي العائدات من جمع الأموال من القطاع العام، تساءلت عن مساهمة كل واحدة من الجهات المانحة الكبرى في تلك العائدات. وتطرقت إلى العوامل المؤدية إلى الاتجاهات المشار إليها في التقرير، فقالت إن المجلس في حاجة إلى المزيد من المعلومات في التقرير المقبل. وأضافت أن تقرير شعبة القطاع الخاص ينبغي أن يكون شكلا ومضمونا، شبيها بالتقرير السنوي لأي شركة خاصة.

٤٧٧ - وشكر عدد من الوفود اللجان الوطنية لعملها الممتاز، ذاكرين أنها من بين أكبر المساهمين في نجاح شعبة القطاع الخاص. وقال أحد الوفود إن من الضروري إيجاد توازن بين القيود الاقتصادية التي يتعيّن على اللجان الوطنية التعامل معها وأهداف النمو في الموارد التي وضعتها اليونيسيف. وطلب المتحدث المزيد من المعلومات بشأن أداء اللجان الوطنية كل منها على حدة. وبخصوص إجمالي حصيلة المبيعات، قال المتحدث إنه فهم أن التنوع سيرفع حجم المبيعات، غير أنه يلاحظ أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، وتساءل عما إذا كان الأمر سيكون كذلك في المستقبل.

٤٧٨ - وقال المدير في رده إن إحياء الجزء الخاص ببطاقات المعايدة في المنظمة أصبح أصعب من تقديم المزيد من الدعم لجهود جمع الأموال، وإن عملية التخطيط المشترك تعتبر ابتكارا هاما، ويتعيّن على شعبة القطاع الخاص البحث عن وسائل أكثر فعالية للتسويق، من بينها شبكة الإنترنت. وفيما يخص إجمالي العائدات، قال إن ارتفاع قيمة الدولار كانت عاملا سلبيا، ولكن الدلائل تشير إلى أن الين آخذ في الارتفاع مقابل الدولار. غير أن ذلك لن يساعد إلا على تحسُّن المبيعات في عام ١٩٩٩. وأعرب عن موافقته على أن على اليونيسيف أن تولي أهمية أكبر للمبيعات والتوزيع، وأن المنظمة تعتمد حاليا اعتمادا مفرطا على المتطوعين والبريد المباشر.

٤٧٩ - وقال ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية إن عملية التخطيط المشترك تعتبر آلية جوهرية لتواصل ذي اتجاهين بين اللجان الوطنية وجميع شُعب اليونيسيف الأخرى وليس فقط شعبة القطاع الخاص. وقال إن اللجان الوطنية تبحث عن طرق جديدة ومثيرة لجمع الأموال من القطاع الخاص.

٤٨٠ - وأضافت المديرة التنفيذية أن اللجان الوطنية تقوم بدور يتعذر تصديقه في مجال جمع الأموال وفيما يتجاوز هذا المجال أيضا. وقالت إن العالم أصبح أكثر تنافسية وإن اليونيسيف ستستغل الفرص الجديدة المتاحة. وبينت أن عملية التخطيط المشترك، وإن لم تكن قد بلغت درجة الكمال، قد رفعت مستوى التزامات مختلف الشركاء. (انظر: المرفق، المقرر ١٧/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## لام - المركز الدولي لنماء الطفل

٤٨١ - قدمت مديـــرة المركـــز الدولي لنماء الطفل التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما يرد في الوثيقة E/ICEF/1999/16. وقالت إن عام ١٩٩٨ يسجل الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المركز، وإن التقرير المعروض على المجلس يتضمن عملية جرد لإسهام المركز في أعمال اليونيسيف طوال هذا العقد. وأضافت أن المركز هو الجزء الوحيد من اليونيسيف المخصص لإجراء أبحاث، ولبناء قدرات الموظفين والشركاء، وتوسيع نطاق المعرفة بحقوق الطفل، والنظر في المسائل من منظور يشمل جميع الأطفال في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب. وأفادت بإيجاز عن بعض إسهامات المركز المهمة وعن الأنشطة المقبلة.

٤٨٢ - وأعربت الكثير من الوفود عن دعمها للتركيز على حقوق الإنسان وإجراء أبحاث مستقلة عن الطفل. وأكدت على ضرورة أن تستمر اليونيسيف في التركيز بصفة أولية على حقوق الطفل وأعربت عن دعمها للتوجهات المقبلة للمركز في مجالي الفقر ومشاكل البلدان النامية. ولوحظ أن وزارات الصحة في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق قد استفادت بالغ الاستفادة من "تقارير الرصد الإقليمي"، ولا سيما في مجال بناء القدرات.

٤٨٣ - وارتؤي أن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية الدولية لتضم جهات مانحة أخرى وخبراء دوليين مرموقين تطور ملحوظ. إذ أن من المهم بالنسبة للمركز أن يوسع التعاون بسبب قلة عدد موظفيه وميزانيته المحدودة. ولوحظ أن المركز ينبغي أن يحتفظ باستقلاليته وأن يلتزم بمعايير أكاديمية عالية.

٤٨٤ - واقترح أحد الوفود أن ينظر المركز في دراسات أخرى تجري بشأن تشغيل الأطفال. وفي مجال مشاركة الأطفال، طلب أحد الوفود معلومات عما تقوم به شعبة التقييم والسياسات والتخطيط من أعمال في هذا الشأن. وأجاب المدير أن مجال مشاركة الطفل هام جدا وهو قيد نظر كل من المركز الدولي لنماء

الطفل وشعبة التقييم والسياسات والتخطيط. كما أن المركز يعمل في إعداد إطار مفاهيمي وأدوات ومنهجية لتكملة عمل شعبة التقييم والسياسات والتخطيط ودعمه.

٤٨٥ - ولاحظ وفد آخر أن المركز يحتاج إلى تمويل إضافي في وجه تناقص الموارد. وأكد على ضرورة وجود تعاون وثيق بين المركز وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأبحاث، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بغية تحقيق التكامل فيما بين النهج. وقالت المديرة إن الأساس لتحقيق تعاون أوثق مع معاهد البحث الأخرى التابعة للأمم المتحدة وقد سبق إرساؤه. والمركز يتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو. والمركز يعمل أيضا مع البنك الدولي في إقامته شبكة إنمائية عالمية. وثمة حاجة للمزيد من التعاون مع المزيد من الشركاء، من بينهم معاهد البحوث في العالم النامي، وهناك خطط قيد الإنجاز في هذا الخصوص. وأضافت أن المديرة التنفيذية طلبت إلى المركز القيام بدور قيادي بالنيابة عن اليونيسيف.

٤٨٦ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي تقدمه حكومة إيطاليا. وقال ممثل البلد المضيف إن حكومته تنظر بنشاط في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون بين المركز والمؤسسة الإيطالية المضيفة Instituto degli Innocenti.

٤٨٧ - وقالت عدة وفود إن بحوث المركز ينبغي أن تترجم إلى مبادئ توجيهية في مجال السياسة العاملة وأدوات للعمل الميداني. ولوحظ أن الوثائق المقدمة لا تتاح بسهولة، واقتُرح إدخال تحسين على نطاق توزيع هذه المواد لكي تكون في متناول جمهور أوسع. وينبغي ربط صلات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات الشاملة في اليونيسيف. كما يتعين استخدام الإنترنت والوسائط الإلكترونية الأخرى لتحقيق استفادة أعظم. وأجابت المديرة أن ترجمة نتائج البحوث إلى سياسات يمثل جانبا جد هام من أعمال المركز وواحد من أولوياته. وأشارت إلى أنها عضو في فريق الإدارة الشاملة ومشاركة نشطة في الفريق البرنامجي. وأضافت أن الكثير من التجارب التطبيقية، مثل تعيين موظف معني بحماية الأطفال في بوروندي، ستطبق في مناطق أخرى. وواصلت كلامها قائلة إن المركز يركز على نشر النتائج العديدة التي توصل إليها على جمهور أوسع، وإن هناك عملا جاريا في موقع المركز على شبكة "الويب"، وإنه يجري النظر في استخدام أشكال أخرى من الوسائط الإلكترونية.

٤٨٨ - ومضت قائلة إنه يتعين ترجمة المنشورات الصادرة عن المركز إلى لغات أخرى غير الإنكليزية. وأكد ممثل أحد الوفود على أهمية المنشورات ولاحظ أن اللجنة الوطنية لبلده قد ترجمت ووزعت الكثير من منشورات المركز. ولاحظ كذلك أن حكومته تنظر في إمكانية تمويل مشاريع ملموسة بالتعاون مع اللجنة الوطنية وستقيم أيضا تعاونا مع مراكز البحوث الوطنية المتخصصة. واعترفت المديرة بأن مسألة ترجمة المنشورات مسألة هامة. ورغم أن عدم كفاية الموارد يفرض بعض القيود على هذه العملية فإن المركز يسعى إلى تغيير تلك الحال. ولاحظت أن بعض المكاتب الميدانية تقوم هي نفسها بترجمة المنشورات، وأن اللجان الوطنية ناشطة أيضا في هذا الصدد.

٤٨٩ - وطلب المزيد من التفاصيل عن الميزانية وعن برنامج العمل للسنوات الثلاث القادمة. وطُلب توضيح عن دور المركز داخل اليونيسيف، واقتُرح إقامة تنسيق أوثق بينهما. وطلب أحد الوفود معلومات عن دور المركز في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٤٩٠ - وتم الترحيب بالمجالات الجديدة التي يتركز عليها الاهتمام، وهي الاتجار بالأطفال والأطفال في النزاعات. واقتُرح تركيز ما يوجد من الموارد المحدودة على الأطفال في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والأطفال في جنوب آسيا عوضا عن الأطفال في البلدان الصناعية. وأعربت المديرة عن اتفاقها مع الرأي القائل بوجوب كفالة التوازن في العمل فيما بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، مع التركيز في المقام الأول على العالم النامي. ففي السنوات الأخيرة، جرى التركيز على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة البلدان المستقلة ودول البلطيق لأن لدى موظفي المركز مهارات في هذه المجالات. غير أن الأمور آخذة في التغير الآن لأن بعض الشواغر أصبح يشغلها الآن اقتصاديون في مجال التنمية.

٤٩١ - وذكرت الوفود أيضا ضرورة مراعاة منظور نوع الجنس في جميع ما يضطلع به من الأعمال وبالنظر إلى أن التغير السلوكي يعد إحدى أولويات اليونيسيف، يتعين على المركز أيضا أن يبتكر ويختبر آليات في هذا المجال.

٤٩٢ - ورأى بعضهم أن أعمال المركز ينبغي أن تنصب على فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعلى ضرورة تحديد استراتيجيات للتدخل. وتم حث المركز على أن يذهب إلى ما هو أبعد من دراسة الآثار الاقتصادية وأن ينظر في الآثار الاجتماعية لهذا الوباء. وينبغي أيضا التوسع الجغرافي في مجالات التركيز، وإجراء تقييمات جديدة للنظر في تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وأثني على المركز لتعاونه مع اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي في مجال جمع البيانات عن تشغيل الأطفال. (انظر: المرفق، المقرر ١٨/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## ميم - برنامج عمل عام ٢٠٠٠

٤٩٣ -قدم أمين المجلس برنامج العمل لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ (E/ICEF/1999/19)، ولاحظ في بداية كلمته أنه بالنظر إلى أن عام ٢٠٠٠ سيكون سنة انتقالية فإن برنامج العمل سيكون محل تنقيح على أساس المزيد من المشاورات وما يصدره المجلس في المستقبل من المقررات. وشرح قائلا إن هناك فئات ثلاث من المسائل ستؤثر على برنامج العمل هي: (أ) تعبئة الموارد لأعمال اليونيسيف؛ (ب) والخطط، مثل الخطط المتوسطة الأجل، وتوصيات البرامج القطرية، والخ؛ (ج) وتقديم تقارير عن النتائج.

٤٩٤ - وبخصوص الدورة المشتركة، تساءل أحد الوفود عما إذا كان الموضوع المراد مناقشته قد حدد أم أن هناك مجالا لاقتراح مواضيع أخرى. وأجاب أمين المجلس بأن مواضيع الدورة المشتركة ستناقش من قبل مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف ثم تناقش خلال اجتماع مشترك لمكاتب مجالس اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي.

٤٩٥ - وأبدت عدة وفود تعليقات بشأن الدورة السنوية. فأعرب أحد الوفود عن ارتياحه بشأن مواعيد عقد الدورات السابقة وتساءلت عن إمكانية عقد الدورات المقبلة في نفس الوقت تقريبا. وقال متحدث آخر إنه يأمل في أن يستفيد تنظيم الدورة السنوية المقبلة من تجربة دورة عام ١٩٩٩، التي كانت جد مفيدة وكفلت وجود عدد أكبر من المشاركين. وأجاب أمين المجلس أن مواعيد الدورات السنوية لم تحدد إلا بالنسبة إلى دورة عام ٢٠٠٠؛ أما مواعيد الدورات التالية فلا تزال قيد المناقشة، وسيتم تحديدها استنادا إلى مدى توفر خدمات المؤتمرات. واعترف بأن الأمانة تهدف إلى جعل الدورات السنوية أكثر حيوية، وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن اللجوء إلى متحدثين ضيوف كان أمرا جد إيجابي. وقال إنه سيعود إلى هذه المسألة في موعد لاحق. وأعرب أيضا عن انشغاله بشأن موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لأن التحضير لها ينبغي أن يضطلع به في شهر آب/أغسطس.

٤٩٦ - ووافق أمين المجلس، بناء على طلب عدة وفود، على تزويد الوفود بقائمة مؤقتة بأسماء البلدان التي ستقدم مذكرات قطرية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. (انظر المرفق، المقرر ١٩/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

## نون - مسائل أخرى

### مشاريع المقررات

٤٩٧ - تم تذكير الوفود بأن المجلس كان قد قرر خلال الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه تأجيل مناقشة مشروعي مقررين هما "تخصيص الموارد العامة للبلدان الآسيوية" (E/ICEF/1999/CRP.10) و"تلوث مياه الشرب بالزرنيخ في بنغلاديش" (E/ICEF/1999/CRP.11)، حتى هذه الدورة.

٤٩٨ - وعمم وفد بنغلاديش الوثيقة E/ICEF/1999/CRP.16/Rev.1، وهي مشروع منقح للوثيقة E/ICEF/1999/CRP.10. وقال إن تقديم مشروع المقرر ليس محاولة لإعادة مناقشة المقرر ١٨/١٩٩٧ (E/ICEF/1999/12/Rev.1) بشأن النظام المعدل لتخصيص الموارد العامة للبرامج. وأضاف أنه يرغب في أن يكون المجلس على علم بالمسألة، ويود أن يشير إلى انخفاض الموارد المخصصة لمنطقته. ورغم أنه على علم بأن المقرر ١٨/١٩٩٧ سيطرح للاستعراض في عام ٢٠٠٣، فإنه يرى أن من المهم أن تكون المسألة "قيد نظر المجلس". وأضاف أن وفده سيثير هذه المسألة بين الفينة والأخرى، وطلب إلى المجلس أن يبقيها ضمن المسائل التي تتصدر جدول أعماله. وأعرب عن أمله في قبول مشروع المقرر بتوافق الآراء.

٤٩٩ - ولاحظ أحد الوفود أن هناك خطأ في المعلومات الواردة في الوثيقة E/ICEF/1999/CRP.16/Rev.1، إذ لم يحصل في الواقع أي انخفاض في الموارد المخصصة للمنطقة. وأعرب عن معارضته لاعتماد المقرر من قبل المجلس. وقال وفد آخر إن هذه المسألة لا ينبغي أن تناقش حتى عام ٢٠٠٣ وإن إثارتها في هذه المرحلة سيضر بالاستعراضات اللاحقة.

٥٠٠ - وعمم وفد بنغلاديش أيضا الوثيقة E/ICEF/1999/CRP.17، وهي مشروع منقّح للوثيقة E/ICEF/1999/CRP.11، بشأن تلوث مياه الشرب بالزرنيخ في بنغلاديش. وقال أحد الوفود إن هناك تعاطفا كبيرا مع هذه المأساة وإن بلده أجرى تقييما للتلوث. وثم تكلم باسم مجموعة أوروبا الغربية وبلدان أخرى فرحب بإجراء مناقشة أوسع نطاقا وتلقي استكمال للموضوع من الأمانة، ولكنه بين أنه لا يمكنه دعم اعتماد المقرر. ورأى أن هذه المسألة ينبغي أن تعالج على المستوى القطري أو على مستوى المجلس خلال مناقشة البرامج القطرية. وشاطر وفد آخر وجهة النظر هذه قائلا إن دورة المجلس ليست المحفل المناسب لمناقشة مشاكل محددة، لأن من شأن ذلك أن يعيق عمل المجلس.

٥٠١ - ورد وفد بنغلاديش أن مناقشة مسألة ما يجب أن تتم على أساس جدارتها وليس في سياق العلاقة بين الشمال والجنوب.

٥٠٢ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تعمل مع شركائها لمعالجة مشكلة التلوث بالزرنيخ، وعرضت تقديم تقرير شفوي إلى المجلس. وفيما يتعلق بالتمويل المخصص لآسيا، قالت إن هناك مواردا إضافية مخصصة للبرامج، وإن التمويل ارتفع بالنسبة لعام ٢٠٠٠، رغم أنه انخفض من حيث نسبه المئوية.

٥٠٣ - وعقب المشاورات، تم الاتفاق على أن تقدم الأمانة عرضا شفويا بشأن تنفيذ المقرر ١٨/١٩٩٧ في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠٠٠. وبخصوص التلوث بالزرنيخ، تلا الرئيس البيان التالي المعد سلفا: "عقب إجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع، ستستمر المشاورات غير الرسمية في سياق البرنامج القطري لبنغلاديش. ولهذا يُطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير شفوي في الدورة العادية الأولى للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن ما تبذله اليونيسيف من جهود بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وحكومة بنغلاديش".

٥٠٤ - وبشأن مسألة تلوث مياه الشرب بالزرنيخ، أعرب وفد بنغلاديش عن تقديره لكل من مدير ونائب مدير مجموعة البلدان الآسيوية على ما يبذلانه من جهود لحل هذه المسألة بتوافق الآراء. وأكد من جديد أن لهذه المسألة أولوية عالية بالنسبة لحكومته، وأعرب عن أمله في أن تتفهم جميع الوفود موقفها وتحترم طبيعة شواغلها. وأضاف أنه من المهم بالنسبة للمجلس أن يحيط علما بشواغل الأطفال أينما كانوا يعيشون وأن تستمر المشاورات. وأبلغ المجلس بنية وفده في طلب النظر في مشروع المقرر من جديد في عام ٢٠٠٠ بالاقتران مع التقارير الشفوية.

تأبين

٥٠٥ - أعلنت المديرة التنفيذية بأسف شديد وفاة الدكتور كمال إسلام، رئيس المكتب الميداني في كلكتا بالهند في ٥ أيلول/سبتمبر. وقالت إن موظفي اليونيسيف يبذلون جهودا شاقة ويضعون أنفسهم في ظل ظروف صعبة. والدكتور إسلام، وهو من أصل بنغلاديشي، كان طبيبا ناجحا جدا في مجال الصحة العامة. وقد وضع خبرته تحت تصرف اليونيسيف في نيسان/أبريل ١٩٩١، فشغل منصب موظف مشروع ونائب رئيس قسم الصحة والتغذية في بنغلاديش. واشتغل بعد ذلك لعدة سنوات كعضو في الفريق المعني بالتغذية في الهند. وكان وافر النشاط وملتزما في آن معا، فعمل دون كلل في مجال المغذيات المجهرية، وكفل وضع مشكلة انخفاض وزن المواليد بين المسائل المدرجة في جدول الأعمال الوطني.

الوثائق

٥٠٦ - وفيما يتعلق بموضوع وثائق المجلس، أعربت مندوبة أحد الوفود عن تقديرها لإتاحة الوثائق في الوقت المناسب على شبكة "الإكسترانيت" لليونيسيف، غير أنها بينت أن الكثير من وثائق الدورة العادية الثانية تتضمن جداول غير متاحة على تلك الشبكة. وطلبت أن تُحل هذه المشكلة قبل الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، وأن يتم إيجاد طرق بديلة للتحقق من تمكُّن الوفود من الاطلاع على جميع المعلومات الواردة في الوثائق. وطلبت أيضا إتاحة الوثائق على "الإنترنت" كما دأب على ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجاب أمين المجلس أن إرسال المعلومات عن طريق البريد سيستمر لكي يُكفل توفرها لدى جميع أعضاء المجلس. وفضلا عن ذلك، أبلغ الوفود بحل المشاكل المتصلة بالجداول. وتكلمت مندوبة نفس الوفد مرة أخرى فقالت إذا كانت تلك هي الحال فلم تعد ثمة حاجة إلى إرسال المعلومات بالبريد. ولكنها اقترحت علاوة على ذلك أن تنظر الأمانة في إمكانية وضع الوثائق على "الإنترنت" أيضا كما دأب على ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٠٧ - وردا على عدة استفسارات، وافق أمين المجلس على تعديل برنامج العمل. وأضاف أنه ستكون هناك تعديلات أخرى على أرجح الاحتمالات، ولا سيما نتيجة المناقشة التي ستدور حول إطار التمويل المتعدد السنوات في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠.

## سين - اختتام الدورة

٥٠٨ - شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها، وأسئلتها ومشورتها وتوجيهاتها. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي قدمته الوفود لميزانية الدعم لفترة السنتين وتوصيات البرامج القطرية. وقالت إنها ستنقل آراء المجلس إلى المقر والمكاتب الميدانية، وأنها تتطلع إلى عقد اجتماعات غير رسمية في الفترة الواقعة بين نهاية عمل المجلس والدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، وذلك بدءا بالاجتماعات غير الرسمية التي ستتلو فورا نهاية هذه الدورة. وأعربت عن تطلعها أيضا إلى المزيد من التواصل مع أعضاء المجلس على أساس جغرافي للمناقشة غير الرسمية للمسائل والتحديات المواجهة، والتي تتمنى التغلب عليها في بضعة الأشهر المقبلة.

٥٠٩ - وهنأت الرئيس على الحيوية والنشاط اللذين تميز بهما اهتمامه وقيادته. وقالت إن الأمين الجديد للمجلس أبدى قدرة قيادية استثنائية، وأعربت عن تقديرها للأمانة، ولمكتب خدمات المؤتمرات، وللمترجمين الشفويين. وأضافت أن المجلس التنفيذي عنصر أساسي لنجاح الأعمال التي تستهدف خدمة الطفل في نهاية المطاف.

٥١٠ - وأدلى رئيس المجلس التنفيذي بملاحظاته الختامية، فتحدث فيها عن إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام اللذين ستعتمدهما الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر. وقال إن اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالتعليم، الذي قدم هو بشأنه تقريرا في وقت سابق من الدورة، شهد مناقشات مستفيضة بشأن قيام اليونيسيف واليونسكو، بتعزيز ثقافة السلام. وقد جاء قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٣ تتويجا لتسعة أشهر من المشاورات غير الرسمية المكثفة، تحت الرئاسة المحنكة لسفير بنغلاديش، وهو عضو في اللجنة المشتركة المعنية بالتعليم وفي المجلس التنفيذي. وستساعد هذه الجهود على توثيق عرى التعاون بين اليونيسيف واليونسكو، ولا سيما في سياق العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠).

٥١١ - وأعرب عن شكره للمديرة التنفيذية على اهتمامها وانشغالها ومشاركتها الناشطة. وأعرب أيضا عن تقديره لعمل نائبي المديرة التنفيذية، وأمين المجلس التنفيذي، والأمانة كلها. وقال إن عمله كرئيس كان تجربة مثمرة وإنه تعلم الكثير بفضل عمله مع أمانة اليونيسيف ورئاستها. وأعرب عن شكره لأعضاء المجلس على تفهمهم وتعاونهم ودعمهم، وأكد للمجتمعين أن ارتباطه الشخصي باليونيسيف سيبقى.

# المرفق

## المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٩

| العدد | العنوان |
|---|---|
| | **الدورة العادية الأولى** |
| ١/١٩٩٩ | انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ |
| ٢/١٩٩٩ | خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لسنة ١٩٩٩ |
| ٣/١٩٩٩ | تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنيتن ١٩٩٨-١٩٩٩ |
| ٤/١٩٩٩ | المسائل المالية |
| ٥/١٩٩٩ | جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسف لعام ١٩٩٩ |
| ٦/١٩٩٩ | التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي |
| ٧/١٩٩٩ | العناصر المنقحة المقرر إدراجها في الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية |
| ٨/١٩٩٩ | استراتيجية تعبئة الموارد |
| | **الدورة السنوية** |
| ٩/١٩٩٩ | تقرير مرحلي بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل |
| | **الدورة العادية الثانية** |
| ١٠/٩٩٩ | الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ |
| ١١/١٩٩٩ | التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعين للأمم المتحدة |
| ١٢/١٩٩٩ | دعم اليونيسف للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١ والأحداث الإضافية |
| ١٣/١٩٩٩ | مقترحات التعاون بشأن برامج اليونيسيف |

| العدد | العنوان |
|---|---|
| ١٤/١٩٩٩ | البرامج المشتركة بين الأقطار |
| ١٥/١٩٩٩ | أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في سنة ١٩٩٨ |
| ١٦/١٩٩٩ | تقرير عن الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف المعنية بالتعليم |
| ١٧/١٩٩٩ | المسائل المالية |
| ١٨/١٩٩٩ | المركز الدولي لنماء الطفل: التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ |
| ١٩/١٩٩٩ | برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ |
| ٢٠/١٩٩٩ | ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ |
| ٢١/١٩٩٩ | تعديلات على النظام المالي لليونيسف |

## الدورة العادية الأولى

### ١/١٩٩٩ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين الآتية أسماؤهم لعضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠:

(أ) من مجموعة الدول الأفريقية، الدكتورة عطيات مصطفى (السودان) عضوا؛

(ب) من مجموعة الدول الآسيوية، صاحب السعادة السيد محمد السندي عضوا والسيد وليد العَذري عضوا مناوبا (اليمن)؛

(ج) من مجموعة دول أوروبا الشرقية، الدكتور بافيل بسكوب (الجمهورية التشيكية) عضوا؛

(د) من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد صمويل أيمر (انتيغوا وبربودا) (عضوا)؛

(هـ) من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، الدكتورة برتا هولم سورنسن (الدانمرك) عضوا؛

٢ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين التالية أسماؤهم لعضوية لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠:

(أ) من مجموعة الدول الأفريقية، السيد سويف أمين، عضوا، والسيد أحمدا حمادي، عضوا مناوبا (جزر القمر)؛

(ب) من مجموعة الدول الآسيوية، صاحب السعادة السيد أنوار الكريم شودري، عضوا، والسيد محمد على سركار عضوا مناوبا (بنغلاديش)؛

(ج) من مجموعة دول شرق أوروبا، السيدة فاطمة عبد الله زاده (أذربيجان) عضوا؛

(د) من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة سلسا باريرو (باراغواي) (عضوا)؛

(هـ) من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، السيدة مايرا هاريسون، عضوا، والسيد ستيف باكر عضوا مناوبا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

٣ - يوافق على اعتبار أن المرشحين ممّن تقترحهم المجموعات الإقليمية التي لم تقدم بعد ترشيحاتها للجان المشتركة قد انتخبوا بمجرد تسلُّم الأمانة رسالة من رئيس المجموعة الإقليمية المعنية بتأكيد الترشيحات.

الدورة العادية الأولى
١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٢ - خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ١٩٩٩

### ألف - النفقات المدرجة بالميزانية لشعبة القطاع الخاص لموسم عام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر النفقات البالغة قيمتها ٨٨,٨ مليون دولار المدرجة بالميزانية للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود ثانيا من الجدول ٧ في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5:

| | (بملايين دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|
| اللجان - المكاتب الميدانية | ٢,٥ |
| تكلفة السلع المسلَّمة | ٣٥,٤ |
| تكاليف التسويق | ٢١,٣ |
| خدمات الدعم | ١٦,٦ |
| برنامج تنمية الأسواق | ٤,٠ |
| برنامج تنمية جمع الأموال | ٨,٥ |
| برنامج تنمية اللجان الوطنية لأوروبا الوسطى والشرقية | ٠,٥ |
| مجموع النفقات، موحدة[أ] | ٨٨,٨ |

٢ - يأذن للمديرة التنفيذية:

(أ) بتكبد النفقات على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5 وزيادة النفقات إلى المستوى الموضح في العامود الثالث من نفس الجدول وذلك في حالة زيادة العائدات الظاهرة من المبيعات أو من جمع الأموال من القطاع الخاص أو من كليهما إلى

---

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٧ في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5.

المستويات الموضحة في العمود الثالث، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الضروري في حالة انخفاض العائدات الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصّل في الفقرة ١ أعلاه) إلى الحد الأقصى البالغ ١٠ في المائة من المبالغ المعتمدة؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في الفترة بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، حتى مستوى المبلغ الناجم عن تقلبات سعر الصرف، من أجل تنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ١٩٩٩.

## باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن العائدات الصافية الخاصة بشعبة القطاع الخاص، عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، قد أدرجت في الميزانية بمبلغ ٢٨٤,٣ مليون دولار (الموارد العامة) حسبما هو مبين في العمود الثاني من الجدول ٧ الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5.

## جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات في الوظائف بنقصان صاف قدره أربع وظائف على النحو المبيّن في المرفقين الأول والثالث من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5؛

٢ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٤ مليون دولار مقرر لعام ١٩٩٩؛

٣ - يجدد برنامج تنمية جمع الأموال بمبلغ ٨,٥ مليون دولار مقرر لعام ١٩٩٩؛

٤ - يجدد برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا الذي يضم ١٠ بلدان، بميزانية قدرها، ٠,٥ مليون دولار مقررة لعام ١٩٩٩؛

٥ - يأذن للمديرة التنفيذية بتكبد نفقات في الفترة المالية ١٩٩٩ فيما يتعلق بتكلفة السلع المسلّمة (إنتاج وشراء مواد أولية وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٠ بمبلغ يصل إلى ٣٧,١ مليون

دولار على النحو المبيَّن في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5).

دال - الخطة المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص.

الدورة العادية الأولى
٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٣/١٩٩٩ - تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" (E/ICEF/1999/AB/L.1).

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٤/١٩٩٩ - المسائل المالية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي لليونيسيف والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (A/53/5/Add.2)؛

(ب) "تقرير إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1998/AB/L.9).

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٥ - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر منح جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٩ للمنظمة غير الحكومية التنزانية كوليانا "Kuleana"؛

٢ - يوافق على تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٦ - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد دعا، خلال مناقشته لتقارير المديرة التنفيذية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ (E/ICEF/1996/10 (Part I، و E/ICEF/1997/10 (Part I)، و E/ICEF/1998/4 (Part I)، و E/ICEF/1999/4 (Part I) على التوالي)، إلى تقديم تقارير ذات سمة تحليلية أكبر وتنحو نحو تناول المشاكل، كذلك دعا في المقرر ١٩٩٨/١ (E/ICEF/1998/6/Rev.1)، إلى أن تدرج وتحدد في التقارير المقبلة القضايا التي تقتضي أن يولي المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر فيها اهتماما خاصا؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، ولكن يلاحظ أن ثمة حاجة لعمل المزيد؛

٣ - يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي طلب، في جملة أمور، إلى المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تكفل أن يدرج رؤساء هذه الصناديق والبرامج في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا وافيا للمشاكل المواجهة والدروس المستفادة منها؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تكفل التقارير المقبلة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحقيق رغبة المجلس التنفيذي في بذل جهد تحليلي أكبر، والتركيز بشكل انتقائي على القضايا الهامة، وتقديم تقارير تتناول المشاكل، ومناقشة الدروس المستفادة؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تحيل الوثيقة E/ICEF/1999/4 (Part I) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعة بالتعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة الحالية؛

٦ - يرحب ببيان المديرة التنفيذية الذي ذكرت فيه أنها ستشارك، استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٢٧، وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عملية تقديم قائمة موجزة وموحدة تتناول القضايا ذات الأهمية المحورية لعملية تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية ذات الصلة.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٧ - العناصر المنقحة التي ستدرج في الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية السنوي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالمقترحات المقدمة في الآونة الأخيرة من المديرة التنفيذية فيما يتعلق بمضمون التقرير السنوي للعام الحالي؛

٢ - يقرر اعتبارا من عام ٢٠٠٠:

(أ) أن تُقَدم إلى المجلس التنفيذي المعلومات الواردة في الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية بطريقة تيسّر رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في البرامج والأنشطة داخل إطار الأولويات التنظيمية المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل؛

(ب) أن يُعَد تقرير المديرة التنفيذية السنوي (الجزء الثاني) كتقرير تحليلي للتقدم الشامل السنوي المحرز في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل بطريقة تربط بين التخطيط والبرمجة والميزنة والنتائج، وأن يتضمن استعراضا لما يلي:

'١' الأهداف والنتائج المحققة، مجمعة على أساس كيفي أو كمي أو كليهما، في مجالات العمل المبيَّنة في الأولويات التنظيمية الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل، لا سيما المجالات التي تستجيب للأولويات الوطنية المدرجة في برامج التعاون القطرية التابعة لليونيسيف؛

'٢' تقدير الموارد المالية المستخدمة في مجالات العمل هذه؛

'٣' العقبات الرئيسية التي ووجهت؛

'٤' الدروس الرئيسية المستفادة وآثارها على عمل اليونيسيف في المستقبل؛

'٥' المسائل الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من المجلس التنفيذي (مثل أثر تعاون اليونيسيف مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك عن طريق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نجاح برامج قطرية محددة).

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٨ - استراتيجية تعبئة الموارد

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر اعتماد استراتيجية تعبئة الموارد هذه وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٧/٥٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٢ - يرحب باستراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد دعما لدورها بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة من أجل الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛

٣ - يرحب بالخطة المتوسطة الأجل لليونيسيف بوصفها عنصرا رئيسيا في استراتيجية تعبئة الموارد وبوصفها إطارا استراتيجيا لعدة سنوات يتسم بالمرونة والتطور، ويتضمن رؤية من أجل الأطفال في القرن المقبل، ويقرر الأولويات التنظيمية ومجالات عمل اليونيسيف الرئيسية وإطارها المالي؛

٤ - يلاحظ، في هذا الصدد، أن الجزء المالي من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ تتوقع نموا سنويا في الإيرادات بنسبة تتراوح من ٣ إلى ٤ في المائة ستستخدم لمواجهة النفقات التنظيمية المقررة، ويلاحظ أيضا أن هدف التمويل المقدر في الخطة المتمثل في تحقيق نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة مقرر لغرض تعبئة الموارد وتحقيق أولويات اليونيسيف البرنامجية؛

٥ - يقر هدف التمويل المتمثل في تحقيق نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة، بحيث تبلغ ١,٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٥، بوصفه تحديا من أجل تعبئة الموارد العامة والأموال التكميلية من الحكومات ومن القطاع الخاص وجميع المانحين الآخرين؛

٦ - يعرب عن تقديره للجان الوطنية لليونيسيف لما قدمته لليونيسيف من مساهمة قيمة، تمثل حوالي ثلث مجموع إيرادات المنظمة، ويطلب إلى الأمانة، وخاصة عن طريق المكتب الإقليمي لأوروبا، وشُعبة القطاع الخاص وشُعبة الاتصال، أن تواصل تقديم الدعم للجهود التي تبذلها هذه اللجان؛

٧ - يقرر أن تعتمد اليونيسيف وتطور إطارا للتمويل متعدد السنوات (انظر المرفق) يدمج من الناحية المفاهيمية أولويات اليونيسيف التنظيمية ومجالات العمل الرئيسية والموارد والميزانية والنتائج:

(أ) بهدف تحقيق ما يلي:

'١' زيادة الموارد العامة، وزيادة توكيدها والقابلية للتنبؤ بشأنها وتحسين تقاسم العبء فيما بين المانحين، والمحافظة في الوقت نفسه على الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة إلى اليونيسيف؛

'٢' تعزيز تخطيط الأنشطة من خلال صياغة الأهداف العامة لمجالات العمل في الخطة المتوسطة الأجل، وتقدير موارد اليونيسيف المالية التي ستستخدم في هذه المجالات وتقديم تقرير سنوي عن محصلة هذه المجالات، ومراعاة خصوصية برامج اليونيسيف القطرية؛

(ب) ومع مراعاة المبادئ التالية أيضا:

'١' يحافظ إطار التمويل المتعدد السنوات على أولويات اليونيسيف ويحترم ولايتها؛

'٢' لا يضع الإطار أي شرط على الأولويات أو التغييرات في النظام الراهن لتخصيص الموارد ولا يؤدي إلى أي تحريف لها؛

٨ - يقرر، لبلوغ هذا الهدف، اتخاذ التدابير التالية:

(أ) في الدورة العادية الأولى من كل سنة، تقوم الحكومات القادرة بما يلي:

'١' الإعلان عن تبرعاتها لموارد اليونيسيف العامة، على النحو التالي: التزام ثابت بالتمويل للسنة الراهنة؛ ومساهمة ثابتة أو إشارة إلى المساهمة المتعلقة بالسنة التالية من جانب البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بذلك، ومساهمة ثابتة أو مبدئية بالنسبة للسنة الثالثة؛

'٢' الإعلان عن جدول مدفوعاتها للسنة الراهنة. وينبغي تشجيع التبكير بالمدفوعات؛

(ب) تقوم الحكومات غير القادرة على اتخاذ الإجراءات الموصوفة في الفقرتين (أ) '١' و '٢' أعلاه في الدورة العادية الأولى بإبلاغ المجلس التنفيذي والأمانة عن تبرعها عندما تكتمل عمليات الميزانية لديها، في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل إذا أمكن؛

(ج) تقوم الأمانة، حسب الاقتضاء، في سياق الخطة المتوسطة الأجل بإجراء مشاورات مع الحكومات كلا على حدة بشأن إمكانية زيادة التبرعات للموارد العامة؛

(د) تقوم اليونيسيف، من أجل تعزيز إطار التمويل المتعدد السنوات، بتطوير الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية وفقا للمقرر ١٩٩٩/٧؛

(هـ) تقوم الأمانة، بإعداد تحليل للمدفوعات الواردة مقابل جداول المدفوعات، يتضمن تحليلا لتوفر الموارد، والقابلية للتنبؤ بها، بالإضافة إلى العقبات والقيود والإمكانيات المقبلة التي سيأتي بها إطار التمويل المتعدد السنوات باعتبار ذلك عنصرا من عناصر الجزء الثاني من التقرير السنوي. وسيقوم المجلس التنفيذي بمناقشة هذا التحليل في دورته السنوية؛

٩ - يقرر أيضا أن تتخذ اليونيسيف التدابير التالية بشأن التبرعات المقدمة للأموال التكميلية:

(أ) بالنسبة للأموال التكميلية العادية:

'١' تقوم الأمانة، في إطار مشاورتها مع الحكومات المانحة، بتقصي النهج المواضيعية المتعددة الأقطار وتقدم تقريرا سنويا عن نتائج هذه الجهود وكذلك عن التبرعات التقليدية المقدمة إلى الأموال التكميلية؛

'٢' تقوم الأمانة باستحداث نظام جديد للإبلاغ مع الحكومات المانحة واللجان الوطنية وعرضه على المجلس التنفيذي؛

(ب) بالنسبة للتبرعات الطارئة:

'١' توفر الحكومات، قدر الإمكان، مؤشرا والتزاما في وقت مبكر بالتبرعات المقررة للبرامج الطارئة للسنة، لدى استلامها للنداءات الموحدة من مكتب منسق المساعدة الإنسانية؛

'٢' تقوم اليونيسيف والحكومات المانحة، قدر الإمكان، بإبرام اتفاقات إطارية، تجري مناقشتها في سياق المشاورات؛

'٣' تنظر الحكومات في توفير أقصى قدر ممكن من المرونة في استخدام الأموال من أجل أمس الاحتياجات لدى ظهورها في الحالات الطارئة المتغيرة بسرعة، وإعطاء اليونيسيف مزيدا من السلطة التقديرية في نقل الأموال بين القطاعات أو داخل المناطق. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، ترك نسبة ٢٠ في المائة من أي تبرع باعتبارها غير مخصصة لغرض معين؛

'٤' تقوم الأمانة بتقصي مستوى المرونة الذي يعتبر ممكنا بالنسبة لكل حكومة من الحكومات المانحة وتقديم تقرير عن نتائج هذه المناقشات؛

'٥' يتم وضع نظام منقح لتقديم التقارير ويعرض على المجلس، لتقديم تقرير إجمالي عام عن كل نداء محدد، مصحوبا بموجز التبرعات الواردة من مختلف المصادر ومجموع النفقات، مفصلة بحسب القطاع؛

١٠ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقترح في الدورة العادية الأولى في سنة ٢٠٠٠ خطة عن توقيت عرض مختلف عناصر إطار التمويل المتعدد السنوات على المجلس التنفيذي، بغية تحسين الروابط فيما بينها؛

١١ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقارير شفوية إلى المجلس في دوراته المتبقية في عام ١٩٩٩ عن التقدم المحرز في إعداد المقترحات المذكورة في الفقرة ١٠ أعلاه؛

١٢ - يطلب أخيرا إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي كل سنة، في الجزء الثاني من تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس، عن التقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ هذا المقرر.

## المرفق

إطار اليونيسيف للتمويل المتعدد السنوات هو نهج لتعبئة الموارد يتألف من العناصر التالية:

(أ) الخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع التي تتضمن أولويات اليونيسيف التنظيمية ومواردها وميزانيتها؛

(ب) ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

(ج) تقرير تحليلي سنوي تقدمه المديرة التنفيذية (الجزء الثاني) ييسر رصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المحددة لمجالات الأنشطة المنصوص عليها في الأولويات التنظيمية من الخطة المتوسطة الأجل؛

(د) إعلان الحكومات عن تبرعاتها لسنة جارية معينة، مصحوبا بتبرعات ثابتة أو دالة للسنوات المقبلة، بالإضافة إلى مناقشة المجلس التنفيذي لليونيسيف للتحليل الذي تعده الأمانة عن توفر الموارد؛

(هـ) قيام الأمانة بإجراء مشاورات مع كل حكومة على حدة بشأن تبرعاتها للموارد العامة.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الدورة السنوية

٩/١٩٩٩ - تقرير مرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز عموما في تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإسهامه في إعمال حقوق الطفل؛

٢ - يقر بضرورة بذل جهود استثنائية من أجل الإسراع بالتقدم نحو بلوغ أهداف نهاية العقد، وفي هذا السياق، يحث الحكومات في بلدان البرامج على أن تعتمد استراتيجيات مناسبة وأن تخصص أكبر قدر ممكن من الموارد للقيام بالأعمال؛

٣ - يقر كذلك بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ولا سيما منها البلدان التي تواجه عبء الديون؛

٤ - يشجع الحكومات على إجراء عمليات استعراض دورية على الصعيدين الوطني ودون الوطني للتقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وفي السياق الأوسع لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛

٥ - يطلب إلى الحكومات المانحة، في مساعيها لقلب اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الانخفاض، أن تخصص أكبر قدر ممكن من الموارد لدعم أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ولكفالة إمكانية الاستفادة الشاملة من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة دعوتها ودعمها لقيام الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ببذل الجهود من أجل بلوغ أهداف نهاية العقد، في إطار برامج العمل الوطنية ودون الوطنية؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة العمل مع الحكومات على زيادة تعزيز القدرات الوطنية على جميع البيانات واستخدامها لرصد التقدم المحرز في سبيل بلوغ أهداف نهاية العقد؛

٨ - يطلب إلى المديرة التنفيذية دعم الأمين العام في إعداد استعراض نهاية العقد في عام ٢٠٠١، بما في ذلك وضع تقييم شامل للتقدم المحرز والدروس المستفادة خلال العقد، وتحليل العوامل الرئيسية التي حالت دون تحقيق التقدم، وتكوين نظرة عامة عن التحديات والقضايا التي لا تزال قائمة، وتقديم توصيات محددة بالنسبة للمستقبل؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر.

الدورة السنوية
١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الدورة العادية الثانية

## ١٩٩٩/١٠ - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالخطة المتوسطة الأجل (E/ICEF/1999/AB/L.11) بوصفها إطار عمل مرن لدعم برامج اليونيسف؛

٢ - يوافق على الخطة المتوسطة الأجل بوصفها إطارا للإسقاطات المتعلقة بالفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ (والملخصة في الجدول ٥ من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.11)، بما في ذلك تحضير ما يصل إلى ٦٥٦ مليون دولار عن نفقات البرامج من الموارد العادية لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ (وفقا لما هو

مبين في الجدول ٤، البند ٣ من E/ICEF/1999/AB/L.11). وهذا المبلغ رهن بتوفر الموارد وبشرط استمرار صحة تقديرات الإيرادات والنفقات الواردة في هذه الخطة.

الدورة العادية الثانية
٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٩٩٩/١١ - تقرير إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1999/AB/L.8).

الدورة العادية الثانية
٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٩٩٩/١٢ - الدعم المقدم من اليونيسيف إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١ وأحداث إضافية

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

الموافقة على ميزانية قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار تمول بالموارد التكميلية لعام ٢٠٠٠، رهنا بتوفر تبرعات محددة الأغراض، على النحو التالي:

| | بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية |
|---|---|
| تكاليف الموظفين | ٩٠٠ ٠٠٠ |
| التكاليف التشغيلية | ٢٥٠ ٠٠٠ |
| الاتصالات | ٣٥٠ ٠٠٠ |
| الدعم القطري | ٣٥٠ ٠٠٠ |
| خدمات ودعم الاجتماعات | ١٥٠ ٠٠٠ |
| المجموع | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ |

الدورة العادية الثانية
٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٣/١٩٩٩ - مقترحات للتعاون بشأن برامج اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التوصيات التالية المقدمة من المديرة التنفيذية للتعاون بشأن البرامج على النحو الموجز في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.16 و Corr.1:

(أ) مبلغ ٧٢٤ ٢٧٦ ١٢٩ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٥٩٨ ٠٠٠ ١٢٧ دولار للتمويل التكميلي المخصص للتعاون البرنامجي في أفريقيا على النحو التالي:

| البلد | الفترة | الموارد العامة | الأموال التكميلية | الوثيقة E/ICEF/1999/ |
|---|---|---|---|---|
| اثيوبيا | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٣٠ ٧٩٠ ٠٠٠ | ٢٧ ١٥٠ ٠٠٠ | P/L.19 |
| أوغندا | ٢٠٠٠ | - | ١١ ٩٦٧ ٣٠٠ | P/L.20 |
| بوتسوانا | ٢٠٠٠-٢٠٠٢ | ٢ ٠٧٣ ٠٠٠ | ١ ٧٨٢ ٠٠٠ | P/L.17 |
| بوروندي | ٢٠٠٠ | ٢ ٢٦٦ ٠٠٠ | ٤ ٤٠٠ ٠٠٠ | P/L.18 |
| بوروندي | ١٩٩٩ | ١٠٢ ٧٢٤ | - | P/L.18 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | ٢٠٠٠-٢٠٠٢ | ٤٦ ٠٣٠ ٠٠٠ | ١٩ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.21 |
| الرأس الأخضر | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٣ ١١٥ ٠٠٠ | ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ | P/L.9/Add.1 |
| زمبابوي | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٨ ٣٩١ ٠٠٠ | ٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.8/Add.1 |
| سيراليون | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٤ ٨٣٧ ٠٠٠ | ٩ ٥٤٨ ٧٠٠ | P/L.22 |
| النيجر | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٣١ ٦٧٢ ٠٠٠ | ١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.10/Add.1 |

(ب) مبلغ ٦٤٠ ٠٠٠ ٧ دولار لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ ٣٧ دولار للتمويل التكميلي المخصص للتعاون البرنامجي في منطقة البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي، على النحو التالي:

| البلد | الفترة | الموارد العامة | الأموال التكميلية | الوثيقة E/ICEF/1999/ |
|---|---|---|---|---|
| باراغواي | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ١ ٤١٧ ٠٠٠ | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.26 |
| غيانا | ٢٠٠٠ | ٦٥٥ ٠٠٠ | ٢٥٠ ٠٠٠ | P/L.24 |
| كولومبيا | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ١ ٦٦٦ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.23 and Corr.1 |
| منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية | ١٩٩٩-٢٠٠١ | - | ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.27 |
| هايتي | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٣ ٩٠٢ ٠٠٠ | ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.25 |

(ج) مبلغ ٤٦١ ٢٦ دولار لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٨ دولار للتمويل التكميلي المخصص للتعاون البرنامجي في آسيا، على النحو التالي:

| البلد | الفترة | الموارد العامة | الأموال التكميلية | الوثيقة E/ICEF/1999/ |
|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٢ | ٢٦ ٤٦١ ٠٠٠ | ١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.28 |

(د) مبلغ ٥١٥ ٨٢٨ ٤٥ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٩٣٨ ٥٨ دولار للتمويل التكميلي المخصص للتعاون البرنامجي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، على النحو التالي:

| البلد | الفترة | الموارد العامة | الأموال التكميلية | الوثيقة E/ICEF/1999/ |
|---|---|---|---|---|
| أذربيجان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٤ ٥١٩ ٠٠٠ | ١١ ٧٥٦ ٠٠٠ | P/L.13/Add.1 |
| أرمينيا | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٣ ٤٣٠ ٠٠٠ | ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.12/Add.1 |
| أوزبكستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٨ ٠٧٠ ٠٠٠ | ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.15/Add.1 |
| أوزبكستان | ١٩٩٩ | ٢٧٨ ٥١٥ | - | P/L.15/Add.1 |
| تركمانستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٤ ٢٨٨ ٠٠٠ | ١ ٢٥٠ ٠٠٠ | P/L.15/Add.1 |
| رومانيا | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٣ ٦٢٥ ٠٠٠ | ٨ ٩٣٢ ٠٠٠ | P/L.14/Add.1 |
| طاجيكستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٦ ٠٨٠ ٠٠٠ | ١ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.15/Add.1 |
| قيرغيزستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٤ ٠٣٨ ٠٠٠ | ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.15/Add.1 |
| كازاخستان | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ | ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.15/Add.1 |
| بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ | ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ | P/L.29 |

(هـ) مبلغ ٠٠٠ ٧٢٢ ٩ دولار لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار للتمويل التكميلي المخصص للتعاون البرنامجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على النحو التالي:

| البلد | الفترة | الموارد العامة | الأموال التكميلية | الوثيقة E/ICEF/1999/ |
|---|---|---|---|---|
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٩ ٧٢٢ ٠٠٠ | ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ | P/L.11/Add.1 |

٢ - يوافق على تخصيص مبلغ قدره ٠٧٧ ٨١٥ ٥ دولار من الموارد العامة لتغطية نفقات مقابل الشطب على النحو الموجز في الجدول ٤ من E/ICEF/1999/B/L.16.

الدورة العادية الثانية
٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٤/١٩٩٩ - البرامج المشتركة بين الأقطار

### القرار ١

### تقديرات الميزانية البرنامجية للموارد العامة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) الموافقة على ميزانية برنامجية للموارد العامة قدرها ٢١,١ مليون دولار (بخلاف صندوق برامج الطوارئ) لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وذلك بحسب التفاصيل التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| | |
|---|---|
| **المقر** | |
| الصحة | ١ ٦٠٤ |
| التغذية | ١ ٣٨٨ |
| التعليم | ١ ٥٨٤ |
| المياه والبيئة والمرافق الصحية | ٧٩٠ |
| حماية الطفل | ٥٧٣ |
| المجالات المشتركة بين القطاعات | ٢ ٩١٥ |
| الدعوة والاتصالات | ٣ ٢٦٠ |
| التخطيط والتقييم والرصد | ٢ ٤٠٤ |
| الطوارئ | ١ ٣٩٥ |
| المجموع الفرعي | ١٥ ٩١٣ |
| **المناطق** | |
| غرب ووسط أفريقيا | ١ ٠٠٧ |
| شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي | ٦٠٠ |
| البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي | ٧٤٥ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٧٦٠ |
| جنوب آسيا | ٨٠٠ |
| شرق آسيا والمحيط الهادئ | ٦٤٤ |
| وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق | ٦٠٠ |
| المجموع الفرعي | ٥ ١٥٦ |
| المجموع | ٢١ ٠٦٩ |

(ب) الموافقة على ميزانية صندوق برامج الطوارئ بمبلغ قدره ٢٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

(ج) الإذن للمديرة التنفيذية بإدارة الصناديق على أكفأ وجه ممكن في إطار الاعتماد المرصود لكل صندوق. ويجوز للمديرة التنفيذية، بدون إذن جديد من المجلس التنفيذي، أن تنقل عند اللزوم فيما بين الميادين البرنامجية مبلغا لا يتجاوز ١٠ في المائة من الميزانية المعتمدة للصندوق المنقول إليه المبلغ.

القرار ٢

## تقديرات الميزانية البرنامجية الممولة بالأموال التكميلية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) الموافقة على ميزانية برنامجية ممولة بالأموال التكميلية بمبلغ ٢٣٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، رهنا بتوفر تبرعات محددة الأغراض، على النحو التالي:

| | المقر | المنطقة | البلد | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | | |
| المكاتب الإقليمية | | | | |
| غرب ووسط أفريقيا | - | ٤ ١٠٠ | - | ٤ ١٠٠ |
| شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي | - | ١٤ ٨٠٠ | - | ١٤ ٨٠٠ |
| البلدان الأمريكية والبحر الكاريبي | - | ٨ ٠٠٠ | - | ٨ ٠٠٠ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | - | ٢ ٠٠٠ | - | ٢ ٠٠٠ |
| جنوب آسيا | - | ٦ ٧٠٠ | - | ٦ ٧٠٠ |
| شرق آسيا والمحيط الهادئ | - | ٩ ٠٠٠ | - | ٩ ٠٠٠ |
| وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق | - | ٢ ٠٠٠ | - | ٢ ٠٠٠ |
| المجموع الفرعي | - | ٤٦ ٦٠٠ | - | ٤٦ ٦٠٠ |

| | المقر | المنطقة | البلد | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | | |
| الصحة | ٥ ١٣٧ | - | ٧٦ ٤٠٠ | ٨١ ٥٣٧ |
| التغذية | ٩ ٣٢٨ | - | ٣ ٧٠٠ | ١٣ ٠٢٨ |
| التعليم | ٢ ٨٦١ | - | ٢ ٠٠٠ | ٤ ٨٦١ |
| المياه، والبيئة والمرافق الصحية | ٤٠٠ | - | ٣ ٠٠٠ | ٣ ٤٠٠ |
| حماية الطفل | ٢ ٥٥٠ | - | ٢ ٩٠٠ | ٥ ٤٥٠ |
| المجالات المشتركة بين القطاعات | ٥ ٨٠٠ | - | ٣ ٤٠٠ | ٩ ٢٠٠ |
| الدعوة والاتصالات | ١٢ ٤٤٠ | - | - | ١٢ ٤٤٠ |
| الطوارئ | ٦ ٧٠٠ | - | ٣٠ ٠٠٠ | ٣٦ ٧٠٠ |
| التخطيط والتقييم والرصد | ٦ ٧٩٣ | ٥٠٠ | ١ ٥٠٠ | ٨ ٧٩٣ |
| تكنولوجيا المعلومات ونظام إدارة البرامج | ١١ ٠٠٠ | ١ ٠٠٠ | ٣ ٠٠٠ | ١٥ ٠٠٠ |
| المجموع الفرعي | ٦٣ ٠٠٩ | ١ ٥٠٠ | ١٢٥ ٩٠٠ | ١٩٠ ٤٠٩ |
| المجموع | ٦٣ ٠٠٩ | ٤٨ ١٠٠ | ١٢٥ ٩٠٠ | ٢٣٧ ٠٠٩ |

(ب) الموافقة، بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، على التوصية بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ٢٣٧ مليون دولار للتمويل التكميلي، وإذا دعت الضرورة، يمكن الحصول على أموال أخرى تزيد عن المبالغ المخصصة لمجالات ومناطق برنامجية محددة شريطة أن يكون المبلغ الإجمالي للأموال التي يحصل عليها ضمن الحدود المعتمدة.

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٥/١٩٩٩ - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير المعد عن "أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ١٩٩٨" (E/ICEF/1999/AB/L.14).

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٦/١٩٩٩ - تقرير عن الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف والمعنية بالتعليم

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بتقرير الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف والمعنية بالتعليم، الوارد في الوثيقة (E/ICEF/1999/18)، وبالتوصيات الواردة فيه.

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٧/١٩٩٩ - المسائل المالية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" (E/ICEF/1999/AB/L.12)؛

(ب) شعبة القطاع الخاص - "التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨" (E/ICEF/1999/AB/L.13).

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٨/١٩٩٩ - المركز الدولي لنماء الطفل: التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي

وقد استعرض التقرير المعد عن "المركز الدولي لنماء الطفل: التقرير المرحلي والأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢" (E/ICEF/1999/16)،

يأذن بتمديد ولاية المركز لمدة ثلاث سنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ومع تخصيص اعتماد إجمالي قدره ١٢,٨ مليون دولار من التمويل التكميلي الذي تعهدت الحكومة الإيطالية بتقديم حد أدنى منه قدره ١٠,٥ بلايين ليرة (٦ ملايين دولار تقريبا) لأنشطة المركز الرئيسية، على أن يلتمس المبلغ المتبقي من جهات مانحة أخرى من أجل أنشطة محددة.

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٩/١٩٩٩ - برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يعتمد برنامج العمل التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1999/19:

الدورة العادية الأولى (١٧-٢١ كانون الثاني/يناير)

- تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٥/١٩٩٥ و ١/١٩٩٨ و ٦/١٩٩٩)
- خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ (١/١٩٩٨)
- المذكرات القطرية (٨/١٩٩٥)
- إطار التمويل المتعدد السنوات (٨/١٩٩٩)
- اجتماع لإعلان التبرعات
- تقرير عن الاجتماع الثاني للجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ٢٠٠٠
- الاجتماع المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

الدورة السنوية
(٢٢-٢٦ أيار/مايو)

- تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني) (١٩٩٩/٧ و ١٩٩٩/٨)
- الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (١٩٩٠/١، ١٩٩٨/٢٢)
- الرؤية العالمية الاستشرافية للطفولة - متطلبات القرن الحادي والعشرين
- متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٨/١٣ و ١٩٩٩/٩)
- تقرير شفوي عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١
- عمليات الطوارئ لليونيسيف (١٩٩٧/٧)
- موجز استعراضات منتصف الفترة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية (١٩٩٥/٨)
- الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية
(١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر)

- تقرير شفوي عن المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٥/٣٨ و E/ICEF/1995/9/Rev.1، الفقرة ٤٧٠)
- توصيات البرامج القطرية (١٩٩٥/٨)
- التقرير المالي/البيانات المالية لشعبة القطاع الخاص
- أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات (١٩٩٧/٢٨)
- تقرير عن الأنظمة والقواعد المالية لليونيسيف
- التقرير المالي والبيانات المالية لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات*

- التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية*

- برنامج العمل لعام ٢٠٠١

---

* إن لم يكن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية متاحا ليقوم المجلس التنفيذي باستعراضه في هذه الدورة، فسوف يدرج البندان في جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

الدورة العادية الثانية
٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٢٠ - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢

إن المجلس التنفيذي

وقد نظر في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، الواردة في الوثيقة (E/ICEF/1999/AB/L.7).

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لليونيسيف، الواردة في الوثيقة (A/ICEF/1999/AB/L.7)، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1999/AB/L.10) والتعليقات التي أبدتها الوفود خلال النظر في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

٢ - يوافق على اعتمادات إجمالية قدرها ٥٤٥ ٥١٣ ٧٠٠ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر أن تستخدم الإيرادات المقدرة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لمعادلة الاعتمادات الإجمالية، مما يسفر عن اعتمادات صافية مقدرة تبلغ ٤٩٣ ٥١٣ ٧٠٠ دولار.

بآلاف دولارات الولايات المتحدة

| | |
|---|---|
| دعم البرامج: | |
| المكاتب القطرية والإقليمية | ١١٦,٨ ٢٧٩ |
| المقر | ٦٢٨,٤ ٧٩ |
| المجموع الفرعي | ٧٤٥,٢ ٣٥٨ |
| تنظيم وإدارة المنظمة | ٧٦٨,٥ ١٨٦ |
| مجموع الاعتمادات الإجمالية | ٥١٣,٧ ٥٤٥ |
| مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية | ٠,٠٠٠ ٥٢ |
| الاعتمادات الصافية المقدرة | ٥١٣,٧ ٤٩٣ |

٣ - يأذن للمديرة التنفيذية بإعادة توزيع الموارد فيما بين بنود الاعتمادات بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي يعاد توزيع الموارد إليه.

الدورة العادية الثانية
١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

## ١٩٩٩/٢١ تعديلات للنظام المالي لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1999/AB/L.10)، وبخاصة الفقرات ٣٦-٣٩؛

٢ - يوافق على التغييرات المقترح إدخالها على النظام المالي بصيغتها الواردة في الوثيقة (E/ICEF/1999/AB.L.9)؛

٣ - يقرر دراسة الآثار المترتبة على هذه التعديلات، ولا سيما الآثار المتصلة بالمادة ٨ - ٦ بشأن الحسابات والإبلاغ المالي عن مساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات، وذلك فيما يتصل بتقرير مجلس مراجعي الحسابات الداخلية للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي؛

٤ - يقبل توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرة ٧ من الوثيقة (E/ICEF/1999/AB/L.10)، ويطلب إلى اليونيسيف تعديل الأنظمة والقواعد المالية وفقا لذلك.

الدورة العادية الثانية
١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

---